بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الاختيارات النحوية للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في (تيسير التفسير)

The Grammatical Selections of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish In His Commentary Work: "Taysir At- Tafsir"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك
تخصص: لغة ونحو، سنة 2007م.

إعداد الطالب :
سالم بن مسعود بن سليم الصوافي

بإشراف الدكتور:
عبدالحميد محمد الأقطش

الفصل الأول 2007- 2008م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الاختيارات النحوية للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في (تيسير التفسير)

The Grammatical Selections of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish In His Commentary Work: "Taysir At- Tafsir"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك

تخصص: لغة ونحو، سنة 2007م.

إعداد الطالب :

سالم بن مسعود بن سليم الصوافي

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور : عبدالحميد محمد الأقطش – التخصص: اللغة والنحو ..... مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور: سمير شريف إستيتية – التخصص: اللسانيات ..... عضواً

الدكتور: محمد أمين الروابـــــــدة – التخصص: نحو وصرف ..... عضواً

الدكتور: أمجد طلافحة – التخصص: اللغة والنحو ..... عضواً

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى كل مَنْ هفا لهم الفؤاد وتغنى بذكرهم الخيال:

- مَنْ أتفيأ ظلال عطفهما، وأتفاءل ببركة دعائهما، وأسأل الله أن يحفظهما، ويبارك في عمرهما... أمي وأبي.
- مَنْ أضاء لي الطريق بعلمه، ووجهني بنصحه، وكساني حُلَلا من حلمه، وبعث في نفسي حب العلم ... سيدي إمام العلم والعمل والدي الشيخ العلامة حمود بن حميد الصوافي حفظه الله ومتعنا بحياته.
- مَنْ فاضت روحه قبل أن يرى نتاج أخيه، مَنْ علمني مخالقة الناس طَلقُ المحيا، صافي القلب ... أخي الراحل أبي ثرياء.
- مَنْ أشد بهم أزري، أخوتي الأحبة، حميد، خالد، صالح، محمد، أم سمية، أم حور.
- مَنْ صبرت وصابرت، وكانت مثالاً للتضحية والوفاء ... زوجي الصالحة أم أحمد.
- مَنْ تجرعوا ألم الفراق، وترقبوا أوبتي باشتياق، زهرة الدنيا وزينتها ... هاجر، أحمد، أميمة، أسماء، فاطمة.
- مَنْ هي في مقام ابنتي، وحيدة الفقيد الراحل ... ثرياء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	
المقدمة	1
التمهيد	7
أولاً: الشيخ أطفيش مسيرة حياة	8
ثانياً: الشيخ أطفيش في نظر معاصريه	16
ثالثاً: الحياة السياسية والفكرية في عصر الشيخ أطفيش	18
رابعاً: تيسير التفسير في نظر العلماء	21
خامساً: تفسير الشيخ أطفيش الاستدلال والمنهج	23
الفصل الأول: التفكير اللغوي عند الشيخ أطفيش	29
المبحث الأول: ألفاظ الاختيار عن الشيخ أطفيش	30
المبحث الثاني: الأسس التي قامت عليها اختيارات الشيخ أطفيش	36
المبحث الثالث: موقف الشيخ أطفيش من الاستشهاد وأدلة الصناعة	41
أ- موقفه من الاستشهاد 1- القرآن الكريم والقراءات	41
2- الحديث النبوي الشريف	44
3- كلام العرب: الشعر والنثر	47
ب- موقفه من أدلة الصناعة النحوية	53
أولاً: السماع	54
ثانياً: القياس	56
ثالثاً: استصحاب الحال	58

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع: التعليل النحوي عند الشيخ أطفيش	59
اختياراته غير المعللة	62
المبحث الخامس: مذهب الشيخ أطفيش النحوي	63
1- موقفه من البصريين	64
2- موقفه من الكوفيين	65
3- موقفه من علماء المدرستين	67
4- وقفات مع بعض أعلام المدرستين	70
أولاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي	70
ثانياً: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي	71
ثالثاً: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء	72
رابعاً: أبو إسحاق الزجاج	74
المبحث السادس: المصادر اللغوية في تفسير الشيخ أطفيش	80
أ- مصادر الكتب	80
ب- مصادر الرجال 1- النحويون	82
2- اللغويون	83
الفصل الثاني: اختيارات الشيخ أطفيش في التراكيب النحوية	85
المبحث الأول: النواسخ	86
1- دلالة كان على الحدث	86
2- حذف خبر كان	90
3- معني كاد في الإثبات	94
4- تقديم خبر ليس عليها	98
5- عمل (إن) مخففة	102
المبحث الثاني: الأدوات النحوية	104

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1- دلالة (لن) على التأبيد	104
2- تعلق الكاف	108
3- معاني (قد) الحرفية	110
4- مجيء (أنْ) تفسيرية	114
5- دخول (أل) التعريف على بعض الأسماء	117
6- مجيء (من) لابتداء الغاية الزمنية	121
7- مجيء (إذ) للتعليل	125
8- نيابة بعض حروف الجر عن بعض	128
9- اللام الداخلة على المبتدأ	133
10- الميم في (اللهم)	135
11- واو الثمانية	137
12- واو الاستئناف	140
المبحث الثالث: العامل النحوي	143
1- إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد القول	143
2- موضع (أنْ) بعد (لو) الشرطية	146
3- خبر (أنْ) الواقعة بعد (لو)	148
4- إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه	151
5- عمل العامل في ضميرين لمسمى واحد من غير باب ظن وعلم وفقد ورأي الحُلمية	154
المبحث الرابع: التوابع	159
1- العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام	159
2- عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس	165
3- بدل الجملة من المفرد	169
4- نعت فاعل نعم وبئس	171

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الخامس: الأساليب النحوية	173
1- دلالة (أنما) على الحصر	173
2- تقديم جواب الشرط على أداته	175
3- إعراب جملة الشرط	177
4- استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف	180
المبحث السادس: رائز التراكيب النحوية في تيسير التفسير	182
أ- تراكيب أوجبتها الصناعة النحوية (تراكيب نحوية غير تداولية)	182
ب- تراكيب نحوية وظيفية (تداولية)	186
الخاتمة	191
الملخص باللغة العربية	193
الملخص باللغة الإنجليزية	195
المصادر والمراجع	197

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الاختيارات النحوية للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في (تيسير التفسير)

المقدمة

الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه سيدنا محمد، وعلى صحبه وآله.

وبعد

فيهدف هذا البحث إلى الوقوف على الاختيارات النحوية لأحد علماء التفسير المعاصرين، هو الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (ت/ 1332هـ)- رحمه الله- في كتابه (تيسير التفسير) ذلك العالم الصهميم ذو الجلبة والكبرياء، الذي كان له عظيم الأثر في معاصريه، ومن جاءوا بعدهم من خلال مؤلفاته المتعددة والمتنوعة، التي خدم بها دينه وأمته، ومن خلال مواقفه البطولية المشرفة ضد الاحتلال الذي بُليت به المجتمعات الإسلامية في عصره.

تكمن أهمية البحث في اختيارات الشيخ أطفيش النحوية في عدة أمور:

أولها: أن الشيخ أطفيش واحد من أبرز أعلام التفسير. ورغم نشاطه العلمي، وجهوده الخيرة، وأعماله الطيبة التي تشهد له بالريادة والرسوخ العلمي إلا أنه لا يزال مجهولاً لدى طبقة عريضة من الدارسين بَلْه العوام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وثانيها: التشوف إلى إضاءة هذا الجانب العلمي عند هذا العلـم، ورصـد اختياراته وترجيحاته إذ لم يكن – رحمه الله – فقيها فحسب، وإنما كان نحوياً من طراز عالٍ خدم العربية بمؤلفات عدة، وقد رُزقت مؤلفاته القبول، وانتفع بها خلق كثير من أبناء مذهبه.

ثالثها: أن تفسير الشيخ أطفيش (تيسير التفسير) من أجل تفاسير المتأخرين وأعلاها شأناً؛ فهو حصيلة عمل طويل وشاق لحياة وهبها الله خدمة لكتابـه، وقـد ألّفه الشيخ بعد أن تجاوز الستين بنيّف، وجلس أكثر من أربعين سـنة للتـدريس والتحقيق والتأليف، فكانت له اختيارات واجتهادات نحوية– كما سيتبين لاحقاً– هذه الاختيارات تدل على طول باعه في علم النحو، وفهم أصوله، مما جعله قادر على الاختيار والترجيح والمفاضلة والتوجيه.

رابعها: أنّ موضوع هذه الدراسة مرتبط بالجانب التطبيقي؛ فـإن الـشيخ أطفيش عرض لكثير من المسائل النحوية في تفسيره لآيات القرآن الكريم، واختار ما يراه الراجح وفقاً لما تتقبله الصناعة وأساليب اللغة العربيـة وضـوابطها. ولا شك أن الدراسة التطبيقية النحوية على النصوص أفضل وأجدى بعامة، فكيف إذا كانت مع النص القرآني.

خامسها: لا أعلم دراسة مستقلة سبقتني لرصد اختيارات الـشيخ أطفـيش النحوية، وإنما هناك دراسات تناولت جوانب أخرى منها:

- "الشيخ أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم بالمقارنة إلى تفسير أهل السنة".

إعداد الباحث/ يحيى صالح بوتردين– جامعة عين شمس، ماجـستير– 1410– 1989م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- "الجهود اللغوية عند امحمد بن يوسف أطفيش الجزائري"

إعداد الباحث/ جلايلي أحمد- جامعة وهران، ماجستير- 2005م.

- "القضايا البلاغية والنقدية في تيسير التفسير للشيخ محمد بن يوسف أطفيش.

إعداد الباحث/ حافظ بن أحمد بن سالم أمبوسعيدي- جامعة السلطان قابوس- ماجستير- 2007م.

أما أهم الصعوبات التي واجهت الباحث:

1- توزع المادة العلمية في المسألة الواحدة في مواضع متعددة من (التيسير)، وهو ما استدعى تتبع كل ما قاله الشيخ في المسألة الواحدة.

2- طول تيسير التفسير؛ إذ هو مكون من ستة عشر جزءاً وكل جزء لا يقل عن أربعمائة صفحة.

3- توثيق أقوال النحويين في المسألة الواحدة من مظانها المختلفة.

وقد اقتضت خطة البحث أن تشتمل الرسالة على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة. وقد تحدثت في التمهيد عن حياة الشيخ منذ ولادته حتى وفاته، فكان مرآة يبصر فيها القارئ آفاق الشيخ أطفيش المعرفية. وتحدثت عن الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في عصر الشيخ، ونقلت صورة حيّة للحياة العامة في عصره، وما امتاز به مجتمعه الذي عاش فيه.

وعرّجت على كتابه – موضوع الدراسة- (تيسير التفسير) فتحدثت عن مكانته في نظر العلماء، ثم عن منهج الشيخ فيه.

أما الفصل الأول فعنونته: بعنوان التفكير اللغوي عند الشيخ أطفيش، وجعلته في ستة مباحث:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: مصطلحات الشيخ أطفيش في اختياراته

وفيه تحدثت عن مصطلحاته الصريحة، وغير الصريحة، وأحلت إلى مواضعها المنتشرة في (التيسير).

المبحث الثاني: الأسس التي قامت عليها اختيارات الشيخ أطفيش

وفيه تحدثت عن أهم الأسس التي قامت عليها اختياراته النحوية وتوجيهاته الإعرابية، وهي:

1- حمل القرآن على أفصح الوجوه.

2- الأخذ بما جاء على الأصل، والابتعاد عما لا دليل عليه.

3- الابتعاد عن الحذف والتأويل والتقدير وما هو خلاف الظاهر ما وجد مندوحة عن ذلك.

المبحث الثالث: موقف الشيخ أطفيش من الاستشهاد وأدلة الصناعة

وقد تحدثت فيه عن موقفه من القراءات، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، والسماع، والقياس، واستصحاب الحال.

وكنت في ذلك كله أذكر الأمثلة الموافقة، وأحيل إلى المواضع الأخرى في الكتاب.

المبحث الرابع: التعليل النحوي عند الشيخ أطفيش

ذكرت فيه أن الشيخ كان أثناء اختياره يعلل أحياناً لما يختار، وأحياناً يختار دون تعليل، ومثلت لكل نوع.

المبحث الخامس: مذهب الشيخ أطفيش النحوي

وللوصول إلى مذهبه النحوي سلكت ثلاث سبل:

أ- الأسس التي يعتمدها بالبحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- المصطلحات التي يستعملها.

ج- موقفه من المسائل الخلافية.

المبحث السادس: المصادر اللغوية في تفسير الشيخ أطفيش وذكرت فيه مصادره من الرجال والكتب.

وأما الفصل الثاني: فكان عنوانه "اختيارات الشيخ أطفيش في التراكيب النحوية".

وقد جمعت المسائل النحوية التي كان للشيخ أطفيش اختيار فيها. ونقلت أقوال النحويين في كل مسألة، ومذاهبهم، وما استدلوا به، وأحلت في الحاشية إلى مواضع كل مسألة في كتبهم، ومن لم يتيسر لي الرجوع إلى كتابه أشرت إلى موضع المسألة في كتب النحو الرئيسة كارتشاف الضرب، وشرح التسهيل وغيرها من الكتب.

وقد صنفت هذه المسائل في أقسام خمسة، وجعلت كل قسم في مبحث مستقل على النحو الآتي:

المبحث الأول: النواسخ.

المبحث الثاني: الأدوات النحوية.

المبحث الثالث: العامل النحوي.

المبحث الرابع: التوابع

المبحث الخامس: الأساليب النحوية.

وذيلت المباحث الخمسة **بمبحث سادس** تحدثت فيه عن التراكيب النحوية في اختيارات الشيخ أطفيش، وقسمتها إلى تراكيب تداولية وظيفية، وتراكيب غير تداولية.

الخاتمة: عرضت فيها خلاصة البحث وما توصلت إليه، ثم وضعت فهرساً للموضوعات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد التزمت في إنجاز هذه الأطروحة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت فيها كثيراً على الكتب الآتية: "شرح التسهيل لابن مالك"، و "ارتشاف الضرب" و" البحر المحيط لأبي حيان"، و "شرح المفصل لابن يعيش"، و "شرح الرضي على كافية ابن الحاجب" و" تفسير الكشاف للزمخشري".

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث، فإن كان فذلك بفضل من الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن تقصيري، وحسبي أنني قد قاربت أو دانيت. **ولا يسعني إلا أن أسجل شكري لكل مَنْ أفادني في هذا البحث؛ فإنما يعرف الفضل لذوي الفضل ذووه، وأخص بالشكر الجزيل أستاذي المشرف الدكتور عبدالحميد الأقطش، الذي كان لتوجيهاته السديدة كبير الأثر في إتمام هذا البحث، فأنعم به مشرفاً معلماً، وأكرم به أباً كريماً ناصحاً، قله من الله وافر الأجر، ومني جزيل الشكر والامتنان على ما قدمه لي. وشكري موصول للجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الأستاذ الدكتور سمير شريف أستيتية ، والدكتور محمد أمين الروابدة ، والدكتور أمجد طلافحة .**

وإنْ أنسَ أحداً فإني لا أنسى زملائي وأصدقائي الذين أمدوني بعونهم، وآزروني بتشجيعهم فجزاهم الله خير الجزاء.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله ولي التوفيق

الباحث

سالم الصوافي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيد

أولاً. الشيخ أطفيش سيرة حياة.

ثانياً. الشيخ أطفيش في نظر معاصريه.

ثالثاً. الحياة السياسية والفكرية في عصر الشيخ أطفيش

رابعاً. تيسير التفسير في نظر العلماء.

خامساً. تفسير الشيخ أطفيش، الاستدلال والمنهج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: الشيخ أطفيش سيرة حياة

اسمه ونسبه

هو: امحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبدالرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن مُحمَّد بن عبدالعزيز بن بكير الحفصي[1]، أطفيش[2].

أشهر عالم إباضي بالمغرب الإسلامي في العصور الحديثة.

ينحدر الشيخ من عائلة شهيرة بالعلماء والذكاء والصلاح والتقوى. فوالده الشيخ الحاج يوسف - رحمه الله- يعد من الشخصيات البارزة في وادي ميزاب[3] وكان ذكياً، شجاعاً، حاملاً لواء الحق. وقد توفي والابن لم يتعد خمس سنوات.

أما أمه فهي: ماما ستي بنت الحاج سعيد بن عدون، عائلة آل يدر، وتعد هذه الأم الكريمة من الأمهات القليلات اللائي بذلن مجهودات مضنية وحثيثة في سبيل نشر العلم الصحيح، وتأصيل المعرفة الإسلامية العملية[4]، يقول دبوز: "لقد كان لوالدة القطب[5] أكبر الأثر فيه بوراثتها الكريمة، وهي كل السبب في اتجاه الشيخ إلى العلم، بعد وفاة والده لولاها لاتجه اتجاهاً مادياً، يودي بنبوغه كما أودت المادة والجهل، بنبوغ كثير من اليتامى وأبناء الأمهات الجاهلات"[6].

---

(1) بابا عمي ، محمد بن موسى وآخرون: معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر (قسم المغرب الإسلامي)، جمعية التراث، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، د.ط، د.ت، ج2، ص399.

(2) تلقب أسرة الشيخ بـ (أطفيش) لفظة بربرية باللهجة الميزابية مكونة من ثلاث كلمات: اطّف: خذ. إيْ: تعال. أش: كل. ومعنى الكلمات (خذ تعال كل). وربما هو كناية عن الكرم والجود في هذه العائلة. انظر معجم أعلام الإباضية، ج2، ص406.

(3) ميزاب: منطقة في جنوب الجزائر تتألف من سبع قرى هي العطف، بتورة، مليكة، غرداية، بني يسجن، بريان، القرارة. انظر جهلان: الفكر السياسي عند الإباضية، ص (103، 109).

(4) أعوشت ، بكير سعيد: قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، حياته. آثاره الفكرية. جهاده، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عمان، د.ط، د.ت، ص63.

(5) اشتهر الشيخ أطفيش عند الإباضية بالقطب كما سيأتي، ص17.

(6) دبوز: محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ، المطبعة التعاونية، ط1، 1385- 1965، ج1، ص295.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مولده ونشأته العلمية

كانت ولادة الشيخ سنة (1236هـ/ 1820م) في مدينة غرداية، وفي الرابعة من عمره توفي والده، وتركه يتيماً تحت كفالة والدته.

توسمت فيه أمه بوادر النبوغ، فعهدت به إلى أحد المُربين؛ لحفظ القرآن، فختمه وحفظه وهو ابن ثمان، ففتح له مجال العلم، وسارع إلى دور العلماء وحِلَق الدروس بالمسجد[1].

كان للبيئة التي عاش فيها الشيخ والأسرة العريقة التي انحدر منها أثر بالغ في وجهته العلمية ونبوغه المبكر، فبعدما حفظ القرآن "تكونت لديه شهية عجيبة للقراءة والكتابة، ورغبة ملحة في حضور مجالس العلماء وغشيان حلقاتهم في دور العلم وفي المساجد، وقد أتاح الله له الفرصة في أن يحضر كثيراً من حلقات العلم لمشايخ عصره في وادي ميزاب[2].

فأخذ مبادئ النحو والفقه عن أخيه الأكبر: إبراهيم بن يوسف، وتلقى مبادئ النطق عن الشيخ سعيد بن يوسف وينتن. وكان يحضر حلقة الشيخ عمر بن سليمان نوح مع أخيه إبراهيم، وحلقة الشيخ الحاج سليمان بن عيسى في دار التلاميذ اليسجنيين. كما كان يحضر دروس الشيخ بابا بن يونس في مسجد غرداية[3].

لم يكن الشيخ ليضيع لحظة من لحظات عمره فيما لا فائدة منه، ففي أوقات الفراغ "كان يغشى المكتبات ويلتهمها التهاماً، حتى إنه كان إذا بدأ في دراسة فن من العلم عند أحد المشايخ، أتمه وحده، وطلب الانتقال إلى كتاب أوسع في ذلك الفن[4].

---

(1) بابا عمي، وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص399.
(2) أطفيش: تيسير التفسير، ج1، مقدمة الكتاب.
(3) بابا عمي، وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص399.
(4) أطفيش: تيسير التفسير، ج1، مقدمة الكتاب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان الشيخ – رحمه الله– حريصاً كل الحرص على اقتناء الكتب النفيسة يبذل لها الأموال الكثيرة على فقره، حتى أنه لا يسمع بكتاب في المغرب، ولا في المشرق إلا وجدّ في شرائه أو استنساخه، فكان لا يهدأ له بال، حتى يكون في حوزته، ويقرءه، فكوّن مكتبة عظيمة في داره[1].

وبالجملة فإن تعلم الشيخ جاء عن طريقين:

الأول: مشايخه، وفي مقدمتهم أخوه الأكبر: إبراهيم.

الثاني: المكتبات، وقد أقبل عليها الشيخ إقبالاً، وحرص على اقتناء خزائن الكتب يقول دبوز: "كان لا يسمع بخزانة حافلة إلا ويتخذ كل الوسائل للإطلاع عليها، فيستعير نفائسها ليدرسها، وإذا تعذرت الاستعارة بذل أكبر الأجور لمن ينسخها له من أهل البلد"[2].

كما أن الشيخ استخدم طرقاً أخرى في اكتساب العلم واقتناء الكتب ومنها: "مراسلة العلماء وبخاصة العمانيين، فكان يمدهم بمؤلفاته ما استطاع لذلك، ويطلب منهم أن يرسلوا له ما عندهم من الكتب، وكان الحجاج الميزابيون الواسطة بينه وبين العمانيين وأهل زنجبار.

ومنها رحلتاه إلى الحجاز، فقد كانتا فرصتين مهمتين، اقتنى فيهما عدداً من الكتب، والتقى بعدد من مشايخ العلم، فاستفاد وأفاد، كما كانت تصله كتب من مصر، والمغرب الأقصى بواسطة تلاميذه وغيرهم من المسافرين إلى هناك"[3].

---

(1) السرحني، يوسف بن إبراهيم: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة، 1425هـ 2004م، ص 94

(2) دبوز: نهضة الجزائر، ج1، ص (300).

(3) السرحني: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص95.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تلاميذه

تخرج على يدي الشيخ القطب عشرات التلاميذ النجباء الذين كان لهم شأن كبير في مجتمعاتهم، "فكلهم رجال عاملون في مختلف مواقع الحياة، تأليفاً، وتعليماً، وقيادة، وقضاء، وإصلاحاً"[1].

وسأقصر الحديث هنا على اثنين من أبرز تلاميذه وهما:

أولاً: إبراهيم بن الحاج عيسى أبو اليقظان (1306-1393هـ)(1888-1973م)

ولد في الخامس من نوفمبر 1888م في بلدة "القرارة" الصحراوية في منطقة وادي ميزاب. بعد تلقيه العلم في معاهد "القرارة" التحق بمعهد الشيخ محمد أطفيش في مدينة "بني يسقن" لاستكمال دراسته الثانوية فأمضى فيه أربع سنوات ونصف.

احتل أبو اليقظان مركزه في واجهة النضال الوطني الإصلاحي بفضل نشاطه في مجال الصحافة العربية. فقد أصدر جريدته، "وادي ميزاب" في أول أكتوبر (تشرين أول) عام 1926م، ثم أصدر بعدها سبع صحف أخرى تضج بالروح العربية الثورية، وهذه الصحف على التوالي: ميزاب، المغرب، النور، البستان، النبراس، الأمة، الفرقان. وبالإضافة إلى عمله الشاق في الصحافة الذي استنفذ منه جل وقته، فإنه انضم إلى صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها.

وبعد الحرب العالمية الثانية استقر أبو اليقظان في بلدته "القرارة" حيث تفرغ للدعوة الإصلاحية في وادي ميزاب، وتوفي فيها بتاريخ 31 مارس 1973م[2].

---

(1) بلبا عمي، وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص400.

(2) انظر: الخطيب، أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 165، 166.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: سليمان الباروني (ت 1359هـ- 1940م)

هو الشيخ سليمان باشا بن عبدالله بن علي بن أحمد الباروني، ولد سنة (1287هـ-1871م) بمدينة "جادو" من جبل نفوسة بليبيا، حفظ في مسقط رأسه القرآن الكريم، وأخذ مبادئ العلم عن والده، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس فدرس فيه، ثم رحل إلى الأزهر بمصر، ثم انتقل إلى معهد الشيخ أطفيش بالجزائر، فدرس فيه ثلاث سنوات، وقيل سنتين، كان الشيخ يحبه حباً جماً، ويعتد بنبوغه وصلاحه، ويتوقع له مستقبلاً مشرقاً زاهراً لخدمة الإسلام والمسلمين وقد تحقق ذلك[1].

قال عنه بكير أعوشت: "يعد من الزعماء الليبيين الذين أذاقوا الاستعمار الإيطالي هزائم تلو الهزائم مدة ثمالي سنوات ويشار إليه بالبنان في العالم الإسلامي. من أهم آثاره الفكرية مجلته التي أنشأها في القاهرة تحت عنوان: الأسد الإسلامي"[2].

كانت هذه نبذة مختصرة عن اثنين من طلبة الشيخ أطفيش اللامعين[3]، والحق أن الشيخ أطفيش قد تتلمذ على يديه نخبة من التلاميذ الذين صاروا ممن يشار إليهم بالبنان، ومن بين هؤلاء:

1- الشيخ بابكر بن الحاج مسعود (ت/ 1352هـ-1907م).
2- صالح بن عمر (1288- 1347هـ) (1871-1928م).
3- صالح بن يحيى بن الحاج اسليمان (1367هـ- 1948م).
4- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد إبراهيم بن يوسف أطفيش (1306-1385هـ) (1888، 1965)[4].

---

(1) الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط4، 1979م، ج3، ص129.
(2) قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف حياته. آثاره الفكرية. جهاده، ص84.
(3) انظر: في ترجمة تلاميذه، ويلتن، مصطفى بن الناصر، آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش، العقدية، رسالة ماجستير، غرداية، الجزائر، 1417هـ 1996م، ص57-61.
(4) المرجع السابق، ص82.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مؤلفاته

لم يكد الشيخ أطفيش يبلغ السادسة عشرة حتى جلس للتـــدريس والتـــأليف، فكثرت مؤلفاته، وتعددت فنون تصانيفه. " و "قد عمر ستة وتسعين عاماً، وكـــان حريصاً على الكتابة، لا يتركها في حضر ولا سفر، وصفه تلميذه أبو اليقظان بأنه "لا يُعرف إلا في تدريس علم، أو تأليف كتب" فألف في بني يـــسجن، والقـــرارة، ووارجلان، وبريان، والحجاز، وفي السفينة قاصداً الحج. وشملت تآليفه مختلـــف فروع المعرفة، في المنقول والمعقول[1].

إن الشيخ أطفيش عالم موسوعي أتاح له اطلاعه الواسع التأليف في علـــوم مختلفة، إذ ألف في " كثير من علوم الشريعة، وفـــي اللغـــة والتـــاريخ، والطـــب والمنطق، والحساب والفلك والفلسفة، والأخلاق، بل وحتى في الفلاحة والشعر"[2].

للشيخ أطفيش في تفسير القرآن ثلاثة تفاسير هي:

(1) " تيسير التفسير": وهو آخر تفاسيره وأهمها؛ إذ كتبه بعد نضجه العلمي. (مط)

(2) " داعي العمل ليوم الأمل " (مط).

(3) "هميان الزاد إلى دار المعاد" (مط).

* *وله في التجويد:*

(1) تلقين التالي لآيات المتعالي (مخ).

(2) جامع حروف ورش (مط).

* *وفي الحديث له عدة كتب منها:*

(1) جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل (مط).

(2) وفاء الضمانة بأداء الأمانة (مط).

---

(1) باب عمي، وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص401.

(2) أطفيش: تيسير التفسير، المقدمة، ص ذ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

* *وفي الفقه*: وهو أوسع مجالات تأليفه له مصنفات عدة ومن أبرزها:

"شرح كتاب النيل وشفاء العليل" وهو عبارة عن موسوعة فقهية جامعة لآراء المذاهب الإسلامية، وبواسطته يعرّف العالم الإسلامي على الفقه الإباضي، واعتمدته لجان موسوعات الفقه الإسلامي في مصر والكويت.

* *وفي النحو واللغة والعروض والبلاغة:*

1. " إيضاح الدليل إلى علم الخليل".
2. " الكافي في التصريف".
3. " بيان البيان".
4. " شرح شواهد القزويني".
5. " ربيع البديع في علم البديع".
6. " شرح لامية الأفعال لابن مالك".
7. " نظم المغني ".

* *في المنطق:*

1. " إيضاح المنطق في بلاد المشرق".

* *وفي الطب والفلك والحساب:*

1. " تحفة الحبب في أصل الطب" (مط).
2. " مطلع الملك في فن الفلك" (مخ)[1].

هذه نماذج لبعض مؤلفات هذه الشخصية الموسوعية وإلا فإن بعض الباحثين ذكر بأن تآليف الشيخ أطفيش تتجاوز ثلاثمائة مؤلف ما بين صغير، وكبير ومتوسط، وهذا العدد نقله الذهبي[2] عن تلميذ الشيخ أطفيش أبي إسحاق، وذكره الزركلي[3].

---

(1) انظر، بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ص402، 403، والسرحني: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص114- 119.

(2) الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، مصر، ط2، 1396هـ 1976م، (319/2).

(3) الأعلام، (7/ 157).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومهما يكن العدد فإن نتاج الشيخ العلمي المطبوع والمخطوط، لهو دليل واضح على غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وحرصه على وقته.

وفاته:

بعد حياة علمية حافلة بالعطاء انتقل الشيخ أطفيش إلى رحمة الله في الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر عام (1332هـ) الموافق مارس (1914م) عن عمر يناهز ستة وتسعين عاماً، وذلك بسبب مرض ألمّ به، وألزمه الفراش مدة ثمانية أيام. وهناك من يرى أنه مات متأثراً بسم دس له من الاستعمار الفرنسي ليتخلصوا منه، كما فعلوا ذلك مع كثيرين من أمثاله[1].

وقد رُثي الشيخ أطفيش بعدة قصائد، منها القصيدة التي رثاه بها تلميذه الشيخ أبو اليقظان تحت عنوان "رزية الإسلام العظمى" وفيها يقول:

عجباً لهذا الدهر لا يصفو لذي عقل ولا يخلو من الأكدار
وجهت جحفلك العرمرم نحونا فأصابنا بقنابل الأضرار
لم يكف ذا حتى نظرت لشيخنا شزراً وهذا قبل أخذ الثأر
فرميته بسهام موت بعد ما أحياك ثم كساك ثوب فخار[2]

---

(1) السرحلي، الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص97.
(2) أبو اليقظان: ديوان أبي اليقظان، (1/ 175، 176).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً. الشيخ أطفيش في نظر معاصريه

بلغ الشيخ أطفيش مكانة سامية في نفوس معاصريه ومن بعدهم في العلم وطار ذكره في الآفاق، ولقي التقدير والاحترام والاعتراف به عالماً مجتهداً من أبناء مذهبه والمذاهب الإسلامية الأخرى.

فنجد الشيخ زيني دحلان، الذي يعد أحد كبار علماء الحرم النبوي الشريف[1]، نجده قد عظم الشيخ أطفيش وكرمه ثم فسح له مجال الوعظ والإرشاد في الحرم النبوي وقال له: (أنت أحق أن ينتفع بك المسلمون) إن هذه اللفتة الطيبة من الشيخ زيني دحلان دليل قوي على مكانة الشيخ أطفيش، وتبحره في العلوم الشرعية، ومعرفته للمذاهب الإسلامية؛ لأن مقام الوعظ في المسجد النبوي يتطلب شجاعة أدبية، وغزارة علمية[2].

لقد شهد له بالرسوخ في العلم علماء كثيرون منهم: الشيخ محمد عبده، وبعض علماء الحجاز[3]، وشهد له الذهبي بسعة الاطلاع فقال: "ومهما يكن من شيء فلا يسعنا إلا أن نقول: إن الرجل- وقد قرأ الكثير من كتب التفسير تأثر بما جاء فيها، واستفاد الكثير من معانيها"[4]. وقال عنه الزركلي: "علامة بالتفسير والفقه والأدب، إباضي المذهب، مجتهد، كان له أثر بارز في قضية بلاده السياسية يدل على وطنية صحيحة"[5]. وفي معجم أعلام الجزائر، "محمد بن يوسف مجتهد،

---

(1) كذا وجدته في كتاب: قطب الأئمة لبكير أعوشت، والصحيح أن الشيخ زيني دحلان من علماء مكة وليس من علماء المدينة. انظر: عدون: الفكر السياسي عند الإباضية، (117).
(2) أعوشت: قطب الأئمة، (114، 115).
(3) بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، (405).
(4) التفسير والمفسرون، (2/ 320).
(5) الأعلام، (7/ 156، 157).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من أكابر العلماء بالفقه والأدب واللغة والتفسير، ومن رجال النهضة الحديثة بالجزائر"[1].

وقد أشار الشيخ أطفيش إلى تقدير علماء مصر له عند تفسيره لقول الله تعالى: " كل حزب بما لديهم فرحون " (53) (المؤمنون). قال: " ودخل بالمعنى في الآية كل مذهب زائغ، وإنما يقبل الله المذهب الخالي عن البدع، وقد كان الناس لا يعرفون إلا القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد – لمن تأهل له – ثم كانت المذاهب والتقليد... إلى أن قال: "وقد بينه العلامة الشيخ محمد عبده للحق، ودخل تونس وأشار عليهم أن يسألوا الفقير صاحب هذا التفسير في ما أشكل، وكذا عالم قبله مصري، وسبب ميل علماء مصر إليّ مع تخالف المذهب، وتباعد البلاد أنه أشكلت عليهم مسألة في الربا وأرسلوا إليّ سؤالاً في مضاب[2]، وجادلهم إنكليزي وأرسلوا إليّ سؤالاً، فأجبت بما استحسنوا، وأيضاً اطلعوا على شرح النيل[3]، وغيره مما طبع في مصر من تآليفي[4].

اشتهر الشيخ عند الإباضية بالقطب[5]؛ لغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وكثرة مؤلفاته[6]، وقد لقبه بلقب القطب الشيخ نور الدين السالمي مجدد العلم بعمان. فاشتهر بهذا بعد ذلك[7].

---

(1) نويهض، عادل: معجم أعلام الجزائر، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1971م. (190).

(2) يعلي الشيخ وادي ميزاب.

(3) كتاب فقهي شرح فيه الشيخ أطفيش كتاب النيل للشيخ عبدالعزيز الثميني.

(4) تيسير التفسير، (10/ 35 ، 36).

(5) معناه سيد القوم، وقوام كل شيء ومداره، انظر: موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، (4/ 2189).

(6) السرحني، الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، (99).

(7) بابا عمي: معجم أعلام الإباضية، (2/ 405).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً. الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في عصره

شهد العالم الإسلامي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين- التاسع عشر والعشرين الميلاديين- أحداثاً سياسية متعاقبة؛ إذ وقع تحت وطأة الاستعمار الغربي.

فقد بسطت بريطانيا نفوذها على العراق ومصر والسودان، وبسطت روسيا استعمارها على دول وسط آسيا المسلمة، وامتد نفوذ إيطاليا إلى ليبيا والقرن الأفريقي والحبشة، واستولت هولندا على اندونيسيا، وأحكمت فرنسا قبضتها على الشام وشمال إفريقيا وغربها[1].

لقد وصف هذا الخطب العظيم جمال الدين الأفغاني قائلاً:

" هذه الأمة يبلغ عددها اليوم زهاء ستمائة مليون من النفوس، وأراضيها آخذة من المحيط الأطلسي إلى أحشاء بلاد الصين. تربة طيبة ومنابت خصبة وديار رحبة. ومع ذلك نرى بلادها منهوبة، وأموالها مسلوبة، تتغلب الأجانب على شعوب هذه الأمة شعباً شعباً، ويتقاسمون أراضيها قطعة بعد قطعة، ولم يبق لها كلمة تسمع، ولا أمر يطاع، حتى أن الباقين من ملوكها يصبحون كل يوم في ملمة، ويمسون في كربة مدلهمة، ضاقت أوقاتهم عن سعة الكوارث التي تلم بهم، وصار الخوف عليهم أشد من الرجاء لهم"[2].

قد بان من الفقرة الفارطة تواً الحالة السياسية السائدة في عصر الشيخ أطفيش، وبالرغم من هذا التطاحن السياسي، والتوغل الاستعماري الذي حاول بسط هيمنته على مقومات الشعوب، فقد برزت استجابة وطنية مناهضة للاحتلال، ووجدت عدة انتفاضات إسلامية تدعو إلى الجهاد المقدس " كثورة أحمد عرابي في

---

(1) أعوشت: قطب الأئمة، (57).

(2) الأفغاني، جمال الدين، والشيخ محمد عبده: العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983، (171).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مصر، وثورة المهدي في السودان، وثورة الأمير عبدالقادر بن محي الدين الجزائري، وثورة محمد المقراني في الجزائر"[1].

وإلى جانب الوضع السياسي السائد في العالم الإسلامي، كان هناك الوضع الاجتماعي الفكري، الذي لم يكن أحسن حالاً من الجانب السياسي؛ إذ انتشرت الطرق الصوفية المساعدة على نشر الخرافات والبدع، وحُوربت اللغة العربية؛ رغبة في القضاء على الشخصية العربية، وتفشى الجهل، وزيارة أضرحة ومقامات الأولياء وما يتبعها من عادات جاهلية.

وانحسر ظل التعليم الوطني من المدن، وانحصر في مناطق معينة كبعض المساجد والزوايا البعيدة عن مراكز الاحتلال، وانقرض قسم كبير من المدرسين بفعل الحرب والإرهاب، وهاجر بعضهم إلى الخارج.

ومن أسى فإن الاستعمار دخل كالعاصفة الهوجاء التي دمرت كل شيء فالأرض سلبت من المواطنين بدون تمييز، والاستعباد ساد الجميع بلا استثناء، وقضي على الحرف اليدوية والصناعات الخفيفة[2].

تلكم هي الصورة العامة للعصر الذي عاش فيه الشيخ أطفيش. بيد أن المجتمع الذي عاش فيه الشيخ أطفيش ينماز بميزة لم تتوفر في غيره، هذه الميزة تتجلى في نظام العزابة[3] المرتبط بالمسجد وهو "نظام اجتماعي يهدف إلى تنظيم حياة وادي ميزاب تنظيماً إسلامياً خالصاً قائماً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يدخل في عضويته إلا من توفرت فيه هذه الشروط:

أ- حسن السيرة مع حفظ كتاب الله تعالى.

---

(1) أعوشت: قطب الأئمة، (58).

(2) انظر أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ص89، ص62، ص81.

(3) أسس قواعد نظام العزابة العلامة الكبير، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ت (440هـ). انظر أعوشت: قطب الأئمة، ص52، المرحني: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص71، معمر، علي يحيى: الإباضية في موكب التاريخ، مكتبة الاستقامة، سلطنة عُمان، ط2، 1410هـ 1989م، (97- 110).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ب- النزاهة في معاملاته اليومية وأن يكون متزوجاً.

ج-الكفاءة العلمية والقدرة المالية حتى لا يكون عالة على المجتمع المسلم.

يقول إبراهيم طلاي أحد أعضاء مجلس العزابة: "ونظام العزابة نظام اجتماعي مبني على مراعاة الدين والمحافظة عليه، والقيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإرشاد الجهلة والأغرار. ولهذا النظام يرجع الفضل في بقاء رونق الإسلام، وطهارته في ميزاب فترة من الزمن طويلة، وفي محافظة غالب السكان على تعاليم الإسلام واتباع منهجه"[1].

هذا، ولا يزال هذا النظام يؤدي دوراً حيوياً إلى حد ما في المجال الاجتماعي، إلا أن مفعوله قد تقلص بعض الشيء بسبب الظروف الحضارية المعاصرة.

وعموماً فإن حال الجزائر وقت احتلال الفرنسيين لها، يصفه أبو اليقظان بقوله: "لقد تسلطت على الأمة عوامل ثلاثة لو تسلط عامل منها على أمة كبيرة لزعزع ركنها، وهدّ بناءها، إلا وهي: الجهل والفقر والافتراق. فالجهل أفقدها الشعور بوجودها، وكيف تذب عنه، والفقر أقعدها عن العمل، وشل أعضاءها عن الحركة، والافتراق أذاب قوتها، وذهب بريحها، فبقيت والحالة هذه عرضة للتلف، والهلاك والاضمحلال"[2].

---

(1) اعوشت: قطب الأئمة، ص53.

(2) أبو اليقظان: شعور الأمة نائم فماذا ينبهه؟ مقال نشره على جريدة وادي ميزاب الجزائر العدد (42) بتاريخ 1927/7/21م، نقلاً عن السرحني، الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص72؛ إذ لم يتسن لي الحصول على المقال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبأية حال فقد تميزت الحالة الفكرية في عصر الشيخ أطفيش بالانحطاط والجمود والركود؛ نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والحالتين الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أحسن من وصف الحياة الفكرية في هذه الحقبة من التاريخ أبو القاسم سعدالله والذي يرى أن العلوم الشرعية تميزت بالتقليد والتكرار والحفظ، وقلما نجد فقيهاً اجتهد واستقل برأيه بل كان التقليد الأعمى ديدن معظمهم.

رابعاً: كتاب (تيسير التفسير) في نظر العلماء

يلخص الباحث عكي علواني مكانة تفسير الشيخ أطفيش "تيسير التفسير" في قوله: "إن تفسيره (التفسير) يعتبر دائرة معارف لآراء أشهر المفسرين السابقين، الذي جمع فيه وجهات نظر معظم المدارس الإسلامية، وكذا بعض الفرق، مع إبراز وجهة نظر الإباضية. من هذا تظهر أهيمته بين كتب التفاسير في العالم الإسلامي"[1].

ويصف الشيخ أطفيش تفسيره في رسالة أرسلها إلى الشيخ عبدالله بن حميد السالمي (ت 1332) والشيخ عيسى بن صالح الحارثي (ت 1365)، وصف فيها تفسيره قائلاً: "ولكما الآن- والحمد لله الرحمن الرحيم- من تفسير المذهب ما يغنيكم إن شاء الله عن تفسير غيره"، ثم يقول: "وما ذكرته إلا لترغبوا فيه لأنه غير طويل بل متوسط مع جمعه ما ليس في المطولات، والحمد لله"[2].

وتعرض بعض العلماء للحديث عن هذا التفسير بعبارات تبرز المكانة العلمية التي حظي بها تيسير التفسير، ومن هؤلاء العلماء تلميذه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش إذ قال: "ومن وقف على تفسيره (تيسير التفسير) شاهد تبحره في علوم القرآن، وغزارة مادته، ومقدرته على إظهار حقائق التفسير"[3].

---

(1) محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، 1991م، ص282، مرقونة، نقلاً عن مقدمة تيسير التفسير، ص (ب ب).
(2) كشف الكرب للقطب، ج1، ص(96).
(3) انظر تيسير التفسير، المقدمة، ب ب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتحدث الشيخ إبراهيم بيوض[1] عن مراجعة في التفسير فقال: "إذا أردت أن أعرف أحياناً قول الإباضية في بعض الأحكام الشرعية الواردة في الآية فإنني أرجع إلى كتاب التيسير للشيخ الحاج أمحمد أطفيش"[2].

ويقول الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي محقق تيسير التفسير: "وهذا السفر الجليل في تفسير القرآن الكريم، الذي أقدمه للقراء الكرام ينهل من ذلكم البحر العباب، ألفه الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش- رحمه الله- بعد أن تجاوز الستين بنيف، وجلس أكثر من أربعين سنة للتدريس والتحقيق والتأليف. فهو حصيلة عمل طويل وشاق لحياة وهبها لله خدمة لكتابه وللعلوم التي تخدم كتاب الله تعالى"[3].

ثم يقول: وسماه المؤلف " تيسير التفسير" فهو حقاً تيسير لفهم الأوجه المختلفة للنص القرآني التي تتقبلها الصناعة، وأساليب اللغة العربية، وطرق البيان فيها ... والكتاب من ناحية ثالثة يغنيك عن مراجعة كثير من التفاسير، تلك التي تعتمد النقل والرواية، أو تعتمد الرأي والدلالة اللغوية، فهو يجمع بين ذا وذاك في أسلوب مختصر مفيد. وفي أثناء ذلك لا يترك وجهاً من وجوه الإعراب والبيان دون أن يدفع بك إلى قواعد النحو والبيان وضوابطه، والتنبيه إلى ما تجيزه الصناعة وما لا تجيزه، كما لا يترك مسألة فقهية أو أصولية إلا ويتعرض لها ويتبين وجه الصواب وما اختاره هو أو جمهور علماء الأمة"[4].

---

(1) أحد أقطاب الحركة الإصلاحية في الجزائر. ولد في الثاني عشر من ذي الحجة لسنة 1316هـ الموافق للثاني والعشرين من إبريل 1899م بمدينة القرارة ولاية غرداية جنوب الجزائر. انظر: أعوشت: رجال خالدون في ذاكرة الإسلام، (81، 82).

(2) انظر تيسير التفسير، المقدمة، ب ب .

(3) مقدمة تيسير التفسير، ص ز.

(4) المرجع السابق، ص ح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقبل أن نختم هذه الجزئية من البحث، وجب أن نشير إلى حقيقة ماثلة بجلاء وهي أن الشيخ لم يعتمد على جهد من قبله فقط، وإنما توسع في التفسير باجتهادات خاصة به، اعتمد فيها على ما يظهر لفكره بعد إفراغ وسعه.

وثمة أمر آخر يبين مكانة التيسير وأهميته ويعزز من قيمته، ذلك أن المدقق في تفسير الشيخ أطفيش لأي القرآن يجده يلتفت إلى الجانب البلاغي في الآيات ويحاول الوصول بك إلى معرفة سر التعبير القرآني.

خامساً. تفسير الشيخ أطفيش الاستدلال والمنهج

وضع الشيخ أطفيش كتابه أواخر سني حياته، وضعه بعد أن تجاوز الستين بنيف، وأتمه بعد أن تجاوز الثمانين من عمره. وقد عاش ستاً وتسعين سنة (1237- 1332هـ) (1818- 1914م).

ويشير الشيخ أطفيش إلى الأسباب التي دعته إلى وضع كتابه "تيسير التفسير" بقوله: "فإنه لمّا تقاصرت الهمم عن أن تهيم بـ "هميان الزاذ إلى دار المعاد"[1] الذي ألفته في صغر السن، وتكاسلوا عن تفسيري "داعي العمل ليوم الأمل"[2] أنشطت همتي إلى تفسير يغتبط ولا يُمَل"[3].

لم يصرح المصنف بمنهاجه الذي ارتضاه لكتابه، ولكنه رسم معالم هذا المنهاج في مقدمة تفسيره "هميان الزاد" فقال: "فهذا تفسير رجل يسحني[*] إباضي

---

(1) أول تفاسير الشيخ، اتم تاليفه سنة (1271هـ/ 1852م)، أي عندما بلغ السن الرابعة والثلاثين من عمره، وقد طبع مرتين. وللمزيد انظر أعوشت: قطب الأئمة، ص158، المرحني: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص121.

(2) ثاني تفاسير الشيخ، والموجود منه أربعة أجزاء من سورة الرحمن إلى آخر سورة الناس، ولا توجد منه نسخة كاملة. انظر: السرحني: الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير، ص122.

(3) أطفيش: تيسير التفسير، مقدمة المؤلف.

(*) نسبة إلى بني يسجن، إحدى مدن وادي ميزاب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهبي يعتمد فيه على الله سبحانه وتعالى، ثم على ما يظهر لفكره بعد إفراغ وسعه، ولا يقلد فيه أحداً إلا إذا حكى قولاً أو قراءة أو حديثاً أو قصة، أو أثراً لسلف، وأما نفس تفسير الآي، والرد على بعض المفسرين، والجواب فمنه، إلا ما تراه منسوباً، وكان ينظر بفكره في الآية أولاً، ثم تارة يوافق نظر جار الله (يقصد الزمخشري) والقاضي (يقصد البيضاوي)، وهو الغالب والحمد لله وتارة يخالفهما، ويوافق وجهاً أحسن مما أثبتاه، أو مثله وذلك من فضل الله الكريم عليه، وسماه هميان الزاد إلى دار المعاد ..."[1].

وخلاصة منهجه في "هميان الزاد" أنه يورد الآية القرآنية ويبين أسباب نزولها، ثم يشرح تلك الآية لغوياً وبلاغياً ونحوياً، ثم يعرب تلك الآية إعراباً مظهرا للوظائف النحوية التي تحتملها التراكيب القرآنية كذلك، وكثيراً ما يورد الأحكام الإسلامية والمسائل الاختلافية في أصول الدين[2].

وهذا المنهج الذي ارتضاه المصنف للهميان تخفف منه في التيسير؛ إذ مال إلى الوضوح والاختصار، وابتعد عن التحليلات البلاغية واللغوية المعمقة، وركز على الأحكام الشرعية وعلى الآداب العامة[3].

ونجد في ثنايا (التيسير) عبارات تشير إلى منهج الشيخ أطفيش في تفسيره للقرآن، ومن ذلك قوله: "قلت: وجُلُّ هذا التفسير على هذه الطريقة، أقول فهما من عندي وأوافق الحديث أو أثراً أو قولاً هو الأصح أصححه بحجج من عندي وذلك فضل من الله عز وجل"[4].

---

(1) أطفيش: هميان الزاد، ج1، ص5.
(2) انظر: أعوشت، قطب الأئمة، ص159.
(3) انظر: أعوشت، قطب الأئمة، ص161.
(4) انظر: تيسير التفسير (12/ 192).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن اللافت أنّ قارئ التيسير يجد أدلة واضحة على أنه تفسير موجه بصفة رئيسة للمتعلمين، وليس لعامة الناس، ونسوق دليلاً على ذلك النصوص الآتية: "وعادة المفسرين يذكرون المصدر مما بعد (كان) ويسقطونها كأنها زائدة، وكأنها ليس لها مصدر إذا دخلت على المبتدأ والخبر، وعندي ليس كذلك، قال الشاعر: وكونك إياه عليه يسير[1]، قلت: وفي تأويل المصدر منها فائدة فاتتهم، وهو الحكم على كونه يفعل زيادة على الحكم على الفعل، وذلك أبلغ، فاحفظ ذلك ولا تضيعه، واعمل به في القرآن الكريم وغيره"[2].

فبعد أن اختار الشيخ قول القائلين بدلالة (كان) على الحدث أتبع كلامه بعبارة (فاحفظ ذلك ولا تضيعه).

وقال عند قول الله تعالى: { قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ } (المنافقون: 4): " (أنّى) كيف؟ أو من أين؟ وعلى الثاني تكون اسماً متضمناً معنى حرف، وهو (مِنْ) الابتدائية ومعنى اسم وهو (أين) كما أجاب في آية أخرى بقوله تعالى: { مِنْ عِندِ اللَّهِ } (آل عمران: 37)، وفي أخرى: { مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ } (آل عمران: 165)، فاحفظه ولعلك لا تجده في كتاب"[3].

ومن جملة العبارات التي نجدها في تيسير التفسير، وفيها دلالة على وضعه للمتعلمين خصوصاً، قول الشيخ: "وهكذا قل ولا تقدر شرطا"[4]، "فاحفظه ولو لم أعده"[5].

---

(1) أوّله "ببذل وحكم ساد في قومه الفتى" البيت في همع الهوامع (2/ 74) بلا نسبة.

(2) انظر تيسير التفسير (11/ 64).

(3) انظر تيسير التفسير (15/ 93).

(4) انظر تيسير التفسير (12/ 85).

(5) انظر تيسير التفسير (10/ 336).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعموماً فقد تمكنت من خلال قراءتي في التيسير من استجلاء السمات الأساسية لمنهج الشيخ أطفيش النحوي، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- غلبة أصول المذهب البصري عليه، ويدل عليه التزامه بمصطلحاته، والتزامه بقواعده الأساسية وأصوله في مسائل الخلاف كما سنرى في ثنايا البحث.

2- يكثر من إيراد الأقوال في المسألة الواحدة، وينسبها إلى قائليها دون أن يذكر المصدر في كثير من الأحيان.

3- يذكر ما ظهر له في مسألة من المسائل، ثم يذكر أن غيره سبقه إلى القول به، وهذا دليل على أمانته العلمية، ولا بأس بذكر مثال على هذا. في قول الله تعالى: {وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْراً عَزِيزاً } (الفتح: 3)، قال: (نصرا عزيزاً) العزيز هو المنصور، ووصف النصر بالمنصورية مبالغة، والعِزُّ الغلبة، وتجوُّز في الإسناد... ويجوز تقدير مضاف، أي: عزيزاً صاحبه. ثم قال: قلت: والواقع في قلبي أولاً أنّ معنى عزيزاً عظيماً شريفاً، قليل الوجود، وعديم النظير، فلا حذف ولا تأويل، ثم رأيته لمحققين اثنين قبلي من غيرنا"[1].

4- يخرج في التطبيق على كل الأقوال والآراء ولا يتعصب لهذا المذهب أو ذاك.

5- يوظف النحو في مسائل الفقه وبعض مسائل العقيدة. فمن الأول قوله عند قول الله تعالى: { وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ } (المائدة: 6): "والترتيب يفاد بالذكر إذا لم يكن مانع كما يفاد بحرفه

---

[1] انظر تيسير التفسير (13/ 336)، وانظر المرجع نفسه (11/ 249)، (12/ 192).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كالفاء، قال صلى الله عليه وسلم في السعي: "نبدأ بما بدأ الله به"، ولو قصد الترتيب لم يفصل بالرأس، وليس واجباً عندنا وعند أبي حنيفة ولا دليل على كون الباء صلة فتعطف على محل الرءوس فتنصب، ولا على كون العطف على محل مدخول باء التبعيض؛ لأنه لا يظهر ذلك المحل في الفصيح، فلا يعطف عليه في الصحيح"[1].

ومن الثاني أي توظيف النحو في قضايا العقيدة ما جاء في قوله تعالى: { وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ } (البقرة: 167)، قال الشيخ: "والجملة الاسمية والباء للمبالغة في الخلود وليس في ذلك حصر، وإذا قيل به في مثل ذلك فمن دليل خارج، فليس المعنى هم فقط لا يخرجون وأما الفساق فيخرجون فلا دليل فيه على عدم خلوده، وليس في ذلك صيغة حصر، وأيضاً ليس المقام مقام حصر الخلود في المشرك حصر قلب أو تعيين أو إفراط، والمراد نفي أصل الخروج، مثل قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا } (المائدة: 37)[2].

6- يذكر أقوال العلماء فيناقشها ولا يتوانى عن تضعيفها ونقدها وردها، ومن ذلك ما جاء في التيسير في قول الله تعالى: { وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ } (المائدة:95). قال الشيخ: " (فينتقم) أي فهو ينتقم أو فقد ينتقم، أو فليس بناج لأنه ينتقم، (الله منه) فليس الفعل هو جواب الشرط إذ لو كان هو لسقطت الفاء وجزم. وقال أبو البقاء: حَسُنَ الفاء كون الشرط ماضياً؛ وهو قول ضعيف، وأقرب منه أن الفاء في خبر الموصول العام والمراد: ينتقم الله منه في الآخرة"[3].

---

(1) انظر تيسير التفسير (3/ 482)، (4/ 123).

(2) انظر تيسير التفسير (1/ 344)، (4/ 427)، (4/ 429)، (4/ 409)، (4/ 27).

(3) تيسير التفسير (4/ 143).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7- وقد يضعف قولا دون أن يذكر قائله، وله في ذلك عبارات كثيرة نحو: "وزعم بعض، ولا يصح"[1]، "وزعم بعض ... وهو غلط"[2]، "وزعم بعض المحققين"[3].

وربما أبدى تعجبه من قولٍ، دلالة على رده وعدم قبوله له نحو قوله: "ومن العجيب أن بعض المحققين كلما رأى لام ابتداء أجاز أنها لام في جواب قسم مقدر، ولو لم يكن دليل على تقديره سوى أنَّ المعنى قابل له"[4]، وقوله: "وهذا من العجيب يكثرون القول بنزع الجار مع أنه سماعي لا يقال به إلا حيث لم يوجد وجه غيره"[5].

وقوله عند قول الله تعالى: { وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَاناً عَرَبِيّاً لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ } (الأحقاف: 12): "قلت: ومن العجيب دعوى نصبه على التعليل عطفاً على محل المصدر المذكورة، معتبراً بإسقاط اللام وبالنصب، أي: إنذرا. وأعجب من هذا تخطئة من قال ما ذكرته وتصويب تلك الدعوى العجيبة"[6].

---

(1) تيسير التفسير (1/ 148).
(2) تيسير التفسير (6/8).
(3) تيسير التفسير (6/ 149).
(4) انظر تيسير التفسير (6/ 141).
(5) انظر تيسير التفسير (13/ 39).
(6) انظر تيسير التفسير (13/ 228)، وانظر (11/ 206)، (12/ 316)، و (15/15)، (15/ 230).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

التفكير اللغوي عند الشيخ أطفيش

المبحث الأول، مصطلحات الشيخ أطفيش في اختياراته.

المبحث الثاني، الأسس التي قامت عليها اختيارات الشيخ أطفيش

المبحث الثالث، موقف الشيخ أطفيش من الاستشهاد وأدلة الصناعة

المبحث الرابع، التعليل النحوي عند الشيخ أطفيش

المبحث الخامس، مذهب الشيخ أطفيش النحوي

المبحث السادس، المصادر اللغوية في تفسير الشيخ أطفيش

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

ألفاظ الاختيار عند الشيخ أطفيش

اهتم الشيخ أطفيش بالنحو وقضاياه في تفسيره " تيسير التفسير" اهتماماً بالغاً. وقد امتلأ تفسيره بالآراء والتوجيهات النحوية، وكثرت فيه النقول عن اتجاهات مختلفة وآراء متباينة، ولم يتوقف دور الشيخ على نقل الآراء فحسب، بل كانت له شخصية مستقلة في كثير من الأحيان، هذه الشخصية جعلته يوازن بين الآراء ويختار ويرجح بينها.

وقد تنوعت ألفاظ الشيخ أطفيش في اختياراته وترجيحاته، ويمكن تقسيم ألفاظه في اختياراته إلى:

أ- ألفاظ صريحة مثل:

" والصحيح" [1]، " والحق" [2]، " والراجح" [3]، " والتحقيق"[4]، "وأخطأ من قال غير ذلك"[5]، " وزعم بعض ولا يصح"[6]، " وأختار" [7]، " وعندي" [8]، " وهو الأصح" [9]، " وهو الحق" [10]، " في الفصيح على الصحيح" [11]،

---

(1) ينظر: تيسير التفسير، 13/ 228، 207/1، 165/13، 223/13، 15/ 226، 2/ 139.

(2) ينظر: تيسير التفسير، 86/1، 185/15.

(3) ينظر: تيسير التفسير، 90/1.

(4) ينظر: تيسير التفسير، 123/1، 443/11.

(5) ينظر: تيسير التفسير، 143/1

(6) ينظر: تيسير التفسير، 148/1.

(7) ينظر: تيسير التفسير، 254/1، 3/ 135.

(8) ينظر: تيسير التفسير، 7/1.

(9) ينظر: تيسير التفسير، 1/ 64.

(10) ينظر: تيسير التفسير، 223/2.

(11) ينظر: تيسير التفسير، 130/3.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

" ولا يصح"[1]، " ولا أقول بذلك"[2]، " ولست أقول به"[3]، " وهو أولى وأصح" [4]، " بل الذي أقول به" [5]، " قلت وعندي الأول" [6]، " وما ذكرت أولى" [7]، " قلت لا أسلم هذا الشرط" [8]، " والأول أصح" [9]، " غير مسلم عندي" [10]، " الذي عندي" [11]، " وهو أرجح" [12]، " كذا أقول" [13]، " قلت يمتنع عندي" [14]، " قلت والذي أختاره"[15]، " على المشهور الصحيح" [16]، " ولا يتصور عندي" [17]، " وهو أولى" [18]، " خلافا" [19]، " ولا يخفى أن ما ذكرته أولى"[20].

ب- ألفاظ غير صريحة

" لا بأس" [21]، " ولا حاجة إلى قولك" [22]، " وقد لا نسلم" [23]، " ويضعف" [24]، " لا على ... كما أجازه بعض" [25]، "فإنه أنسب" [26] ،

---

(1) ينظر: تيسير التفسير، 1/ 34.
(2) ينظر: تيسير التفسير، 13/ 192.
(3) ينظر: تيسير التفسير، 3/ 520
(4) ينظر: تيسير التفسير، 13، 252.
(5) ينظر: تيسير التفسير، 324/13.
(6) ينظر: تيسير التفسير، 399/13.
(7) ينظر: تيسير التفسير، 413/13.
(8) ينظر: تيسير التفسير، 414/13
(9) ينظر: تيسير التفسير، 71/15
(10) ينظر: تيسير التفسير، 162/15
(11) ينظر: تيسير التفسير، 166/15
(12) ينظر: تيسير التفسير، 251/15
(13) ينظر: تيسير التفسير، 395/15
(14) ينظر: تيسير التفسير، 16/ 383.
(15) ينظر: تيسير التفسير، 430/16.
(16) ينظر: تيسير التفسير، 406/16
(17) ينظر: تيسير التفسير، 183/14
(18) ينظر: تيسير التفسير، 29/1، 84/1، 170/1، 2/ 362.
(19) ينظر: تيسير التفسير، 359/16
(20) ينظر: تيسير التفسير، 51/12.
(21) ينظر: تيسير التفسير، 27/1، 362/16، 136/2.
(22) ينظر: تيسير التفسير، 19/1.
(23) ينظر: تيسير التفسير، 25/1
(24) ينظر: تيسير التفسير، 9/1.
(25) ينظر: تيسير التفسير، 173/1
(26) ينظر: تيسير التفسير، 268/1، 2/ 136.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" ولا يقبل هذا" [1]، " ولا نعرف" [2]، " وهو المتبادر"[3] ، " تبادر لي" [4]، " قلت والذي يتبادر لي"[5]، " وأجزنا" [6]، " والذي يظهر" [7]، " والواضح" [8].

وبالموجز، فإن هذه نماذج لألفاظ الاختيار التي وردت في "التيسير" وقد تختلف وجهات النظر في عدها من الألفاظ الصريحة أو غير الصريحة، إلا أن المعول عليه في مثل هذه المقامات إنما هو سياق الكلام الذي وردت فيه، فمنه يستطيع أحدنا أن يصنف تلك الألفاظ، ويضعها في مكانها المناسب.

وقد لا يستعمل الشيخ أطفيش لفظاً من الألفاظ الصريحة أو غير الصريحة في اختياره لمسألة من المسائل، وإنما يذكر الآراء، ويشفعها بعبارات توحي برده القول الثاني، أو تضعيفه، أو رفضه، ونحو ذلك. وله في ذلك عبارات منها:

" وهذا من العجيب".[9] ، " ومن الغفلة أن تجعل".[10]، " ومن الغريب".[11]،

---

[1] ينظر: تيسير التفسير، 399/15.

[2] ينظر: تيسير التفسير، 238/16

[3] ينظر: تيسير التفسير، 382/16، 120/15

[4] ينظر: تيسير التفسير، 15/ 120.

[5] ينظر: تيسير التفسير، 8/ 293.

[6] ينظر: تيسير التفسير،433/14

[7] ينظر: تيسير التفسير، 110/15.

[8] ينظر: تيسير التفسير، 253/13

[9] ينظر: تيسير التفسير، 39/13.

[10] ينظر: تيسير التفسير، 49/13.

[11] ينظر: تيسير التفسير، 105/13

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

" وأغرب من ذلك".[1]، " ومن التخليط قول بعض".[2]، "ومن الغريب ما قيل".[3]، "وأنا أعجب ممن يصحح" [4]، " ويشبه اللعب جعل (ما) مصدرية"[5]، ومن العبث[6]، وزعم بعض وليس كذلك [7]، وهو خطا[8]، وهو ضعيف.[9]

وقد لا يستعمل الشيخ أطفيش مصطلحاً من المصطلحات الصريحة أو غير الصريحة في اختياره لمسألة من المسائل، وإنما يصدر المسألة برأي ثم يذكر أقوالاً أخرى ويعقب عليها. فيفهم من أسلوبه أنه يختار الرأي الأول الذي صدر به المسألة.

مثال ذلك ما جاء في قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ } (المائدة: 69) قال الشيخ: الصابئون مبتدأ عطف عليه بقوله: (والنصارى) وخبره جملة قوله (من آمن) منهم (بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليه ولا هم يحزنون) في الآخرة، وخبر (إن) محذوف مقدر: (مثلُ هذا) قبل قوله: (والصابئون)، أو هذا خبر إنَّ، وخبر (الصابئون) يقدر هكذا: (والصابئون والنصارى كذلك).

وقال الكسائي: معطوف على واو (هادوا)، ويعترض عليه بأنه لا يعطف على ضمير رفع المتصل بلا فصل، ولعل الكسائي أجازه، لكن إجازته ضعيفة، ويرده أن الصابين على ذلك يهود. وقدَّر بعض: (والذين هم الصابئون بحذف

---

(1) ينظر: تيسير التفسير، 105/13
(2) ينظر: تيسير التفسير، 13/ 374
(3) ينظر: تيسير التفسير، 424/14
(4) ينظر: تيسير التفسير، 230/15
(5) ينظر: تيسير التفسير، 57/12
(6) ينظر: تيسير التفسير، 124/12
(7) ينظر: تيسير التفسير، 157/11
(8) ينظر: تيسير التفسير، 167/11، 2/ 140.
(9) ينظر: تيسير التفسير، 27/12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموصول وصدر الصلة، وقيل الرفع عطف على محل (إنّ) واسمها، ويرده عدم استقامة المعنى وتوارد عاملين هما: إنّ والابتداء، أو إنّ والمبتدأ على معمول واحد وهو الخبر، وقيل: (إنّ) بمعنى (نعم) فكل ما بعدها مرفوع، ويرده أنّه لا يوجد ما تكون له جواباً إلا بتكليف وحذف، ولا تكون أوّل الكلام، ولا شيء في القرآن يصح أن تكون فيه (إنّ) بمعنى (نعم) أو يترجح"[1].

وقد يذكر رأيه في مسألة من المسائل، وعند التطبيق لا يمتنع من الإعراب وفق مذهب غيره مع الإشارة إلى ذلك بقوله على مذهب فلان، أو على مذهب من يقول، أو بناء على قول المجيزين، ومثال ذلك رأيه في مجيء الحال من المبتدأ، فقد اختار أن الحال لا تجيء من المبتدأ وذلك عند قوله تعالى: { هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ } (الروم: 28) قال الشيخ: "(مِمّا) للابتداء أيضاً متعلق بـ (لكم)، أو بمتعلَّقه الاستقراري، لا تبعيضية متعلقة بمحذوف حال من (شركاء)، لأن الصحيح أنّ الحال لا تجيء من المبتدأ، لأنها لا تكون قيداً لعامله وهو الابتداء، ولا تأكيداً"[2].

وفي قوله تعالى: { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ } (الأنعام: 52) قال: " (مِنْ) الداخلة على (شيء) في الموضعين صلة للتأكيد، و (شيء) فاعل لـ (عليك) ولـ (عليهم) لاعتمادهما على النفي، و (من حسابك) حال من (شيء) وكذا (من حسابهم). ويجوز جعل (شيء) مبتدأ، و (من حساب) حال منه على قول سيبويه بجواز الحال منه، وهذا أرجح في قوله: (وما من حسابك) ليسلم من القلة في تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو (عليهم) النائب عن ثبت أو عن ثابت الرافع لمكتفى به عن خبر المبتدأ، أو خبر (ما)[3].

---

(1) تيسير التفسير (4/ 95- 96).
(2) تيسير التفسير (11/ 116- 117).
(3) تيسير التفسير (4/ 294).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي قوله تعالى: {وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ } (الأنعام: 59) قال الشيخ: "والجملة حال من المستتر في (عند)، وناصبها (عند) لنيابتها عن (استقرت) المنتقل منه المضمر إلى (عند)، أو ناصبة: استقر، أو حال من (مفاتح) على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدأ، والجملة خبر ثان، أو مستأنفة"[1].

[1] تيسير التفسير (4/ 305).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

الأسس التي قامت عليها اختيارات الشيخ أطفيش

قامت اختيارات الشيخ أطفيش النحوية والإعرابية على أسس عدة، لعل أهمها السماع والقياس وسنذكرها بشيء من التفصيل في المبحث التالي عند حديثنا عن موقفه من أدلة الصناعة، وفي ذلك ما يغني عن ذكرها هنا. والنية في هذا المقام متوجهة بصورة أساسية إلى الحديث عن الأسس الأخرى التي قامت عليها اختياراته النحوية وتوجيهاته الإعرابية، وأهمها.

أولاً. حمل القرآن على أفصح الوجوه

حرص الشيخ أطفيش في اختياراته وتوجيهاته الإعرابية على حملها على أفصح الوجوه، وأوضحها؛ لأنه يرى أن كلام الله لا يفوقه ولا يقرب من مساواته كلام آخر، فحري به أن يحمل آياته على ما يليق بها.

يقول الشيخ أطفيش: (والحمد لله الرحمن الرحيم الذي منّ عليّ باطلاعي على تحقق بلاغته ومشاهدتي لطرقها وإدراكي لها، ولا كلام يفوقه ولا يقرب من مساواته".[1]

ومن منطلق حرص الشيخ أطفيش على حمل القرآن على أفصح الوجوه، فإنه:

1- يرفض حمل القرآن على رواية شاذة ففي قوله تعالى: (ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لي) (12) (لقمان) قال: "أن" تفسيرية لقوله : (آتينا لقمان الحكمة) واعتقاد وجوب شكر الله والأمر به حكمة، لا مصدرية بتقدير لام العلة، أو بجعل المصدر بدلاً من الحكمة؛ لأنه لا خارج للأمر يعلل به الإيتاء كما مرّ تحقيقه وحكاية سيبويه: "كتبت إليه بأن قم" شاذة لا يُخرّج عليها القرآن".[2]

---

[1] تيسير التفسير، 6/ 240- 241.
[2] المصدر السابق، 11/ 162.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- يرفض حمل القرآن على الضعيف كما فعل في مسألة حذف الفاعل بلا دليل؛ إذ نقل عن الكسائي أنه يقف على "فَعَلَه" في قول الله تعالى: (قال بل فَعَلَه كبيرهم هذا) (63) (الأنبياء) قال: "ومع ذلك هو قول الكسائي حسب قراءته، وكان يقف على "فعله" إلا أنه قال: الفاعل محذوف، وكان يجيز حذف الفاعل بلا ضرورة ولا ساكن، أو أراد بالحذف هنا الاستتار ... إلى أن قال: "وكلام الله منزه عنه، ثم قال: وذلك ضعيف لا يخرج عليه القرآن، ولا على مثله في الضعف".[1]

3- يرفض تفسير القرآن بما لا يتبادر؛ فقد ذكر في قوله تعالى: (وما كُنّا للغيب حافظين) (81) (يوسف): "ويبعد ما قيل: إن الغيب الليل من لغة حِمْير، أي لم يحفظ الليل على ما يقع فيه فلعله سرق فيه، أو دلّس عليه مكراً... ثم قال: "ولا داعي إلى أن يفسر القرآن بما لا يتبادر ولا بغير لغة قريش".[2]

ثانياً، الأخذ بما جاء على الأصل، والابتعاد عما لا دليل عليه

كان الشيخ أطفيش يراعي في اختياراته وتوجيهاته ما جاء على الأصل، وما جاء به الدليل، ويبتعد عما خالف ذلك، وهذه سمة بارزة في تيسير التفسير، فكثيراً ما يقول: "لا داعي إلى تقدير خلاف الأصل ولا دليل عليه يترك به الأصل"[3] "ولا داعي ولا دليل إلى ..."[4]، " ولا دليل على غير ذلك، لأنه الأصل"[5].

---

(1) تيسير التفسير، 9/ 308.
(2) المصدر السابق، 7/ 181، وانظر 6/ 258، 6/ 326.
(3) المصدر السابق، 4/ 178.
(4) المصدر السابق، 9/ 132.
(5) المصدر السابق، 9/ 263.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نمثل في هذا المقام بمسائل للتدليل على أخذ الشيخ أطفيش بمـا جـاء على الأصل وابتعاده عما لا دليل عليه.

من ذلك ما جاء في (التيسير) في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ }(10) (غافر) قال: " (لمقت الله) اللام للابتداء، وهـي للتأكيد، ولا دليل على أن هنا قسماً محذوفاً واللام فـي جوابـه، والأصـل عـدم الحذف"[1].

ومنه ما جاء في قوله تعالى: {قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّـي وَلَا يَنسَى (52) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً } (طه : 53) قال الـشيخ: قولـه تعالى: "الذي جعل لكم الأرض مهدا ..." الخ، أي أنا الذي جعل ... الـخ، وهـو تقرير لكلام موسى، وكان الكلام بطريق الغيبة، لأن (الذي) ظاهر، والظاهر مـن قبيل الغيبة، فيكون (أخرجنا) على طريق الالتفات من الغيبة إلى التكلم. وعلى أنه من كلام موسى إلى (وأنزل من السماء ماء) يكون نعتـاً لـ (رب)، أو خبـر لمحذوف، أي هو الذي، وما أكثر ما يقولون: منصوب أو مرفوع على المـدح أو الذم، **بلا دليل على الحذف**، قلت: فلا تقلدهم وإلا كنت قلادة كقلادة الصبي"[2].

وفي قوله تعالى: (ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرا للمتقين (48) الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون) (49) (الأنبياء) قـال: (الذين يخشون ربهم) أي: عذاب ربهم، نعت (للمتقين) وهو أولى، أو بدله أو بيان، وأما دعوى أنه منصوب أو مرفوع على المدح فلا دليل عليه".[3]

وفي قوله تعالى: { وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُـؤْمِنِينَ } (20) (الفتح): "وزعم الكوفيون في هذا ومثله أن الواو زائدة واللام متعلق بما قبله، وهو

---

[1] تيسير التفسير، 12/ 328.
[2] المصدر السابق 9/ 166- 167.
[3] المصدر السابق،9/ 299.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هنا "كف" أو "عجّل" وهو مردود، والأصل عدم الزيادة، ولا سيما زيادة حرف غير معتاد في التأكيد".[1]

وفي قوله تعالى: {فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ } (الأنبياء:15) قال: "تلك: اسم (زال)، و(دعواهم) خبر، ولا دليل على غير ذلك؛ لأنه الأصل، وأي داع إلى العكس بدعوى تأخير ما قُدم وهو خلاف الأصل، وأي داع إلى دعوى الإجمال بل يقال ذلك إلباس، والإلباس ممنوع، وسواء في ذلك الفاعل والمفعول، والمبتدأ وخبره، والمفعول الأول والثاني، والثاني والثالث فيما يتعدى لثلاث، واسم كان وخبرها إذا لم يظهر الإعراب أو يظهر ولا يعرف في الخط، ولم يسمع من اللسان، نحو: (ضربت هند دعد) غير مصروفين، إذ لو صرف لكان المنصوب بالألف في الخط"[2].

ولعنا نكتفي بهذه الأمثلة، ونحيل القارئ إلى مواضع ما تبقى من أمثلة في الكتاب[3].

ثالثاً، الابتعاد عن الحذف والتاويل والتقدير وما هو خلاف الظاهر

إن المتتبع لاختيارات الشيخ أطفيش وتوجيهاته في تيسير التفسير، يلحظ حرصه على الابتعاد عن التأويلات والتقديرات والحذوفات ما وجد مندوحة عن ذلك، ولا شك أن الرأي الواضح الخالي من التقدير أولى من غيره. يقول الشيخ أطفيش: "لا يُترك الظاهر إلى غيره في القرآن لمجرد الإمكان بلا داع"[4]، ويقول في موضع آخر: "ولا يخفى أن ما ذكرته لعدم إحواجه إلى تقدير أولى".[5]

---

(1) تيسير التفسير، 13/ 365- 366.
(2) المصدر السابق 9/ 264.
(3) هناك مواضع كثيرة، انظر مثلا تيسير التفسير: 178/4، 5/ 270، 312/8، 308/9، 5/10، 52/11.
(4) هناك مواضع كثيرة، انظر مثلا: 4/ 178، 5/ 270، 8/ 312، 9/ 308، 10/ 5، 11/ 52.
(5) تيسير التفسير، 12/ 51.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أمثلة ذلك أن الشيخ أطفيش في قوله تعالى: (ولنصبرن على ما آذيتمونا) (12) (إبراهيم) قال: "ومن العجيب أن تجعل "ما" اسما ويقدر الرابط منصوباً على نزع الجار، فيكون حذفه كحذف الضمير المفعول به هكذا: آذيتموناه، أي به، مع أن نزع الجار خلاف الظاهر ومع أن الحذف خلاف الأصل مع عدم الاحتياج إلى ذلك".[1]

ومن أمثلته أيضاً: اختيار الشيخ أن خبر المبتدأ الشرطي هو جملة جوابه لا جملة الشرط، قال: "والتحقيق أن خبر المبتدأ الشرطي هو جملة جوابه لا جملة الشرط إذا تمت به الفائدة. قلت: ولا نترك ما هو ظاهر إلى غير الظاهر لتكلف، ومن يزعم أنه جملة الشرط ناقض قوله بقوله: إن الفاء تزاد في خبر الموصول تشبيها بالشرطي".[2]

---

[1] تيسير التفسير، 7/ 443.

[2] المصدر السابق، 13/ 253.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث

موقف الشيخ أطفيش من الاستشهاد وأدلة الصناعة

أ- موقفه من الاستشهاد(*)

1- القرآن الكريم والقراءات

غير خفي أن القرآن الكريم أصح مصدر، وأصدق مرجع يرجع النحاة إليه في تقنين القوانين، واستخراج الأصول؛ لأن "العربية لم تشهد كتاباً أحيط بالعناية، واكتنف بالرعاية منذ زمن مبكر، فحوفظ على تراكيبه، وأحصيت كلماته وحروفه، وكيفية ترتيله بلهجاته، مع إتقان متناه في التلقين، ودقة بالغة في الأخـذ والأداء- مثل القرآن الكريم"[1].

وهنا يثور السؤال التالي: ما موقف الشيخ أطفيش من ذلك؟

إن الشيخ أطفيش لا يختلف عن عموم النحاة والمفسرين فـي ذلـك فهـو يستشهد بالقرآن الكريم، ويَرُدُّ ويُضَعِّفُ ويرجِّح قولاً على آخر، ويستعين بالقرآن على إثبات رأي نحوي أو لغوي.

فهو يستدل بالقراءات على أمور نحوية كما في قوله تعالى: "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم... الآية إلى قوله: (وذلك هو الفوز العظيم) (111). (التائبون العابدون) (112) (التوبة) قال: "(التائبون) خبر لمحذوف، أي أولئك المؤمنون هم التائبون من الشرك والمعاصي ومساوئ الأخلاق، على طريق قطع النعت، ويدل له قراءة عبدالله وأبي[2]: "التائبين" بالياء على أنه نعت للمؤمنين، ولا دليل على أنه مقطوع إلى النصب".[3]

(*) الاستشهاد يراد به عند الشيخ أطفيش الاستدلال؛ ذلك أن الاستشهاد خاص بعصر التقعيد على أنه مصطلح ظلت له السيرورة عند العلماء من بعد عصر الاستشهاد وإلى زماننا.

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة، (42).

(2) انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، (55).

(3) تيسير التفسير، 151/6.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويستعين بقراءة على عدم زيادة اللام في الفاعل. قال في قوله تعالى: "هيهات هيهات لما توعدون" (36) (المؤمنون): (هيهات) اسم فعل ماض أي بَعُد (هيهات) توكيد لفظي، ولا فاعل له (لِمَا) اللام حرف جر للتأكيد و "ما" فاعل للأول ولو لم تعهد زيادة اللام في الفاعل لقراءة ابن أبي عبلة " هيهات هيهات ما توعدون"[1] بإسقاط اللام".[2]

وقال في قوله تعالى: "فانطلقوا وهم يتخافتون (73) ألا يدخلنها اليوم عليكم مسكين" (74) (القلم): "و "أن" حرف تفسير كما مر، ويدل له قراءة إسقاطها: "فتنادوا مصبحين اغدوا على حرثكم"، لا حرف مصدر كما زعموا".[3]

ويستدل بالقراءات للوصول إلى المعنى وترجيح المقصود. قال في قوله تعالى: (وما خلق الذكر والأنثى) (3) (الليل): ورُوي عن الكسائي جرّ "الذكر" توهما لمعنى المصدرية، أي: "وخَلْقِ الذكرِ"[4]، بجر "خلق" عطفاً على "الليل"، إلى أن قال: "وتوهم المصدرية- ولو أمكن- لا يحمل عليه القرآن فضلاً على أن يتعيّن؛ لجواز أن يكون "الذكر" بدلاً من "ما" على أنها اسم، ويدل على أنها اسم قراءة بعض[5]: "والذي خلق الذكر".[6]

وقال في قوله تعالى: (إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم) (164) (آل عمران) قال: "... أو (أنفسهم) قريش ويدل له قراءة "من أنْفَسِهم" (بفتح الفاء)[8] فذلك أشد لهم فخراً ونعمة".[6]

---

(1) وردت هذه القراءة في الدر المصون، ج8، ص 341.
(2) تيسير التفسير، 10/ 25.
(3) تيسير التفسير، 231/15.
(4) انظر هذه القراءة في مختصر شواذ القرآن، ص 174، والدر المصون، 27/11.
(5) وردت هذه القراءة في الدر المصون، 27/11، ونسبها السمين إلى عبدالله وأظنه ابن مسعود.
(6) تيسير التفسير، 248/16
(8) نسبت هذه القراءة إلى عائشة وفاطمة والضحاك في مختصر شواذ القرآن، ص23، وتفسير القرطبي، 263/4، والبحر المحيط، 104/3.
(6) تيسير التفسير، 62/3

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستدل بآية لإثبات وجه إعرابي. قال في قوله تعالى: (قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينا قيما) (161) (الأنعام): "دينا حال[1] ولو جامداً لتأوله بمشتق، كمعتقد- بفتح القاف- ومعتاد ومجازى به، أو مفعول مطلق، أي هداية دين قيّم. أو يقدر: عرّفني دينا، أو: الزموا دينا قيما، أو بدل من محل صراط، وساغ؛ لأنه يظهر في الفصيح؛ لأن هدى يتعدى إلى المفعول بنفسه تارةً، وتارة باللام كقوله تعالى: (ويهديكم صراطاً مستقيماً) (20) (الفتح) كأنه قيل: هداني ربي صراطاً مستقيماً ديناً قيماً".[2]

وقد يضعف قولاً تقوى بقراءة شاذة ثم يفند تلك القراءة. جاء في قوله تعالى: (وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست) (105) (الأنعام): "ويضعف أن تكون اللام في "ليقولوا" لام الأمر للتهديد، أي: ليقولوا ما يقولون فإنه لا عبرة بهم، ولو تقوى بقراءة شاذة بسكون اللام[3]؛ لإمكان أن يكون السكون تخفيفاً لوزن (فعِل) بكسر العين وهو الواو واللام والياء، ولعطف التعليل عليه".[4]

ومعنى كلام الشيخ أن الواو واللام اعتبرت مع " يقولوا " كالكلمة الواحدة فسكنوا وسط تلك الكلمة وهو اللام تخفيفاً. ويقول السمين في الدر المصون[5]: " ... سكنت اجراءً للكلمة مجرى كتِف وكبِد. وتأول هذا الكلام أن وسط كتف وكبد يسكن أحياناً للتخفيف.

ويستدل على إثبات قراءة بقراءة أخرى. قال في قوله تعالى: (فبهداهم اقتده) (90) (الأنعام): "والهاء للوقف، ولكنها تقرأ وقفاً ووصلاً عند نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم، والدليل على أنها تقرأ وصلاً أيضاً إجراءً له مجرى الوقف قراءة نافع: (ماليه هلك) (28) (الحاقة) بإدغام هاء "ماليه" في هاء "هلك"".[6]

---

(1) القول بأن دينا حال. لم أجد أحدا من المعربين قال به على الرغم من طول بحثي واستقصائي، ولعله من تفردات الشيخ أطفيش رحمه الله.
(2) تيسير التفسير، 534/4
(3) انظر: هذه القراءة في البحر المحيط، 198/4، و الدر المصون، 95/5.
(4) تيسير التفسير، 414/4.
(5) الدر المصون، 5/ 95.
(6) تيسير التفسير، 369/4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويستشهد على إثبات قول اختاره بآيات عدة من القرآن الكريم. قال في قوله تعالى: (وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً) (36) (يوسف): "وفاعل "أرى" والياء في الموضعين لواحد، وجاز ذلك مع اتصال الضمير لجواز ذلك في باب ظن، وعلم ورأى الحلمية، وفقد وعدم، ولا يجوز ذلك في غيرهن مطلقاً قلت: وعندي يجوز في غيرهن إن جر الثاني بحرف جر، وأنه لا حاجة إلى تقدير مضاف، وأنه مقيس لكثرته، نحو: (واضمم إليك) (32) (القصص) و (تؤوي إليك من تشاء) (51) (الأحزاب)، و(فصرهن إليك) (260) (البقرة) و (يدنين عليهن) (59) (الأحزاب) و (أمسك عليك زوجك) (37) (الأحزاب) و (هزي إليك) (25) (مريم)"[1].

2- الحديث النبوي الشريف

لم يجوز كثيرٌ من النحاة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو بحجة أن الرواة ينقلون الحديث بالمعنى. وخالف بعض المتأخرين فاستشهدوا بالحديث النبوي، وفي مقدمتهم : ابن مالك وابن خروف وابن هشام.

أما موقف الشيخ أطفيش من الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو فقد صرح به في أكثر من موضع من كتابه تيسير التفسير، وإليك البيان:

أ- عند تفسيره لقوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة) (34) (التوبة) قال: "وروى الترمذي[2] عن ثوبان: لما نزلت (والذين يكنزون) كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، فقال بعض أصحابه: نزلت في الذهب والفضة[3]، فلو علمنا أي المال خير اتخذناه[4]؟ فقال

---

(1) تيسير التفسير، 121/7.

(2) الحديث في سنن الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم الحديث 3094، من حديث ثوبان.

(3) اللفظ في سنن الترمذي: أنزل في الذهب والفضة ما أنزل.

(4) رواية الترمذي: فنتخذه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أفضله لسان ذاكر وقلب شاكر، وزوج صالحة تعين المؤمن على إيمانه" ولفظ الحديث: "زوجة صالحة" بالتاء في "زوجة" لا يقول النبي ذلك إن شاء الله تعالى، وإنما يقول: "زوج" وكذا لا يقوله الصحابي ولا نحوه. قلت: وهذا مما يقوي ما ذهبت إليه من أنه لا يكون الحديث حجة في النحو؛ لأن رواته يغيرونه إلى ما لا يجوز... إلى أن قال: فعلمنا أن الرواة يحرفون لكنهم حافظوا على المعنى"[1].

ب- وعند تفسير قوله تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) (4) (إبراهيم) قال: "... والآية تدل على أن تعليم الدين واجب، ... وتدل على أن التعلم واجب. ثم قال: "ولعظم شأن العلم وجب كسبه ولو من صين- وهو من المشرق الأقصى- على مَنْ في الموضع البعيد كالمغرب الأقصى، وجاء الحديث: "اطلبوا العلم ولو بصين"[2] بدون "أل" وحرفته الرواة بإدخال "أل" على صين، ولا سيما أنه لا يصح أن تكون "ال" فيه للمح الأصل. وهذا مما يقوي القول بعدم الاحتجاج بالحديث في علوم العربية، لأن الرواة يحرفون اللفظ، ويحتج به في المعنى لأنهم لا يحرفون المعنى فكما لا يقول صلى الله عليه وسلم: "المكة" لا يقول: "الصين" بـ "ال".[3]

---

(1) تيسير التفسير، 7/6

(2) رواه الربيع بن حبيب في الجامع الصحيح، باب (4) في العلم وطلبه وفضله، رقم (18). أورده الهندي في الكنز، في كتاب العلم، الباب (1) في الترغيب فيه، رقم (28698)، من حديث أنس، ولفظ الحديث في الربيع (ولو بالصين). ولم أجد الحديث بلفظ (بصين) في كتب الحديث.

(3) تيسير التفسير، 283/7، 284.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد بان من النصين الفارطين تواً أن الشيخ أطفيش من جملة المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، وحجته في ذلك أن الرواة يحرفون ألفاظ الحديث ويروونها بالمعنى.

بيد أن المتتبع لأجزاء كتابه " تيسير التفسير" يجده قد ابتعد عن المنهج الذي ارتضاه في عدم الاحتجاج بالحديث؛ إذ نلقاه في مواضع كثيرة من الكتاب يستشهد بالحديث النبوي للوصول إلى معنى من المعاني، أو لإثبات حكم نحوي أو لغوي، ومن جملة تلك المواضع ما يأتي:

أ- قال في قوله تعالى: (وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب) (78) (آل عمران): "و(اللَيّ) التحريف عند مجاهد، وقيل: أصله الفتل، ومنه لويت الغريم، أي مطلته، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ليُّ الواجد ظُلْمٌ"[1] يلوون ألسنتهم بالتحريف، قيل يميلون عليه ألسنتهم بالمتشابه"[2].

ب- قال في قوله تعالى: (قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) (73) (هود): "والنصب على الاختصاص، كقوله صلى الله عليه وسلم: " نحن - معاشرَ الأنبياء - إخوة "[3] بنصب معاشر، أي أخص أهل البيت"[4].

ج- وقال في قوله تعالى: (فأقم وجهك للدين القيم من قبل أن يأتي يوم لا مرد له من الله) (43) (الروم): ولم ينوّن "مرد" مع أنه اسم "لا" مشبه بالمضاف للتعليق فيه تشبيهاً له بالمضاف، والمضاف لا ينون فهو معرب منصوب، حذف تنوينه كما في شرح التسهيل لولد ابن مالك[5]،

---

(1) الحديث في سنن أبي داوود، كتاب الأقضية، رقم الحديث (3628)، ورواية أبي داود (ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته).

(2) تيسير التفسير (370/2).

(3) ورد الحديث بهذا اللفظ في تفسير ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: " شرعة ومنهاجا" . (2/ 110) وأورده ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير، (2، 373).

(4) تيسير التفسير، 6/ 443

(5) الذي شرح التسهيل أولا هو ابن مالك ثم توقف عند باب مصادر الفعل الثلاثي وأكمله ولده بدر الدين. وباب " لا" النافية للجنس من الأبواب التي شرحها ابن مالك نفسه فتأمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذلك كثير كقوله صلى الله عليه وسلم[1]: (لا مانع لمـا أعطيـت ولا معطي لما منعت"[2].

د- وقال في قوله تعالى: " أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون" (22) (الأنعام): "والزعم يستعمل في الحق كما يقول سيبويه في شأن ما هو مرضي عنده: "زعم الخليل"[3] وفي حديث ضمام بن ثعلبة لرسول الله صـلى الله عليـه وسلم "زعم رسولك"[4] مع أنه مصدق بما قال رسوله"[5].

ومن هذا يتضح جليا أن الشيخ أطفيش استشهد بالحديث النبوي في النحـو واللغة، واستعان به في شرح كثير من الكلمات، غير أنه ليس بوسعنا فـي هـذا المقام أن نورد جميع المسائل التي استشهد فيها الشيخ أطفيش بالحـديث النبـوي، فنكتفي بما تقدم، ونحيل القارئ إلى المواضع الأخرى في "التيسير".[6]

3- كلام العرب: الشعر والنثر

الشعر في تفسير الشيخ أطفيش كثير جداً، بل لا يكاد يخلو موضع منه من شعر، لبيان رأيه واجتهاده في أي مسألة من المسائل النحوية أو اللغويـة، وبيانـاً لهذا الإجمال أسوق الآتي:

---

(1) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذكار بعد الصلاة، حديث رقم (844).

(2) تيسير التفسير، 133/11

(3) انظر أمثلة هذا في الكتاب: 116/2، 172/2، 3/ 133، 174/3، 4/ 176، 210/4.

(4) الحديث في صحيح مسلم، باب السؤال عن أركان الإسلام، رقم الحديث (12)، (ص27).

(5) تيسير التفسير، 242/4

(6) انظـر تيـسير التفـسير، 2/ 238، 3/ 441، 4/ 123، 4/ 184، 6/ 373، 7/ 170، 7/ 194، 9/ 215، 253/9، 10/ 327، 13/ 274، 14/ 127.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- أكثر الشيخ أطفيش في التيسير من الشواهد الشعرية، وهي بصيغ مختلفة ومتعددة، منسوبة وغير منسوبة إلى قائل معين، وغير المنسوبة منها، هو الغالب الكثير.

والشيخ أطفيش في عدم نسبته للأبيات، أو عدم ذكر قائليها، ليس بدعاً في ذلك؛ فهو يحذو حذو المتقدمين ممن ألفوا في النحو والتفسير، وغيرها من العلوم فهم لا يلتزمون بنسبة الشواهد إلى قائليها، ومثال ذلك ما فعل سيبويه في "الكتاب" ولعل ذلك لوضوح الأمر لديهم أو لشهرة الأبيات.

فمن الأبيات التي استشهد بها ولم ينسبها لقائلها مع أنها منسوبة في كتب النحو، قوله في تفسير قول الله تعالى: (بل أنتم قوم تجهلون) (55) (النمل): "تفعلون مثل ما يقبح فعله من جهل بقبحه، أو تجهلون العاقبة، أو تسفهون كما قال[1]:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلين[2]

والبيت منسوب لعمرو بن كلثوم في معلقته إلا أن الشيخ لم ينسبه ربما لشهرته، والأمثلة على مثل هذا كثيرة في التيسير[3].

وقد يستشهد بشطر بيت مكتفيا بذكر عجزه أو صدره، الذي هو موضع الاستشهاد[*]، ومن ذلك قوله وهو يفسر قول الله تعالى: (فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذٍ) (66) (هود): " "يوم" في

---

[1] البيت في ديوان عمرو بن كلثوم ، (ص78)، دار الكتاب، بيروت، ط1، 1411هـ 1991م.
[2] انظر التيسير: 357/10 و 358.
[3] ينظر مثلاً: 4/ 446 و 5/ 25 و 5/ 158 و 6/ 237 و 7/ 32 و 9/ 96 و 250/9 و 184/11.
[*] ينظر مثلاً: 1/ 126 و 258/1 و 3/ 269 و 4/ 241 و 6/ 432 و 8/ 26 و 12/ 358 و 15/ 163.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محل جر بإضافة "خزي" وبني لإضافته إلى "إذ" المبنية النائب تنوينها عن الجملة(*)، فكأنه أضيف "يوم" إلى جملة ماضوية، كما بني "حين" لإضافته للجملة في قوله: "على حين عاتبت المشيب على الصبا".(1)

ب- وأما من ذكرهم الشيخ أطفيش من الشعراء واستشهد بشعرهم فإني أسوق لبيانهم الآتي:

حفل تفسير الشيخ بأسماء كثير من الشعراء الجاهلين والإسلاميين، وهم: امرؤ القيس(2)،وعمرو بن كلثوم(3)، وعنترة(4)، والنابغة الذبياني(5)، والنابغة الجعدي(6)، والمهلهل(7)، وزهير(8)، وعبيد بن الأبرص(9)، والمرقش الأصغر(10)، وحاتم(11)، وقيس بن الخطيم(12)، وعلقمة الفحل(13).

والراعي(14)، ولبيد(15)، وكعب بن زهير(16)، وابن الرومي(17)، والخنساء(18)، وجميل(19)، وسحيم(20)، وأبو زبيد حرملة بن المنذر(21)، ورياح بن عدي(22)،

(*) يقصد الشيخ الجملة المحذوفة.
(1) البيت للنابغة وتتمته: "فقلت ألما أصح والشيب وازع"، ديوان النابغة، ص32.
(2) انظر مثلاً تيسير التفسير، 33/12 و 392/13.
(3) انظر مثلاً تيسير التفسير، 6/ 379.
(4) انظر مثلاً تيسير التفسير، 4/ 55 و 9/ 15.
(5) انظر مثلاً تيسير التفسير، 6/ 88 و 13/ 53.
(6) انظر تيسير التفسير، 10/ 384.
(7) انظر تيسير التفسير، 10/ 365 و 14/ 219.
(8) انظر تيسير التفسير، 4/ 259 و 7/ 8
(9) انظر تيسير التفسير، 13/ 65.
(10) انظر تيسير التفسير، 9/ 77.
(11) انظر تيسير التفسير، 15/ 43.
(12) انظر تيسير التفسير، 13/ 85.
(13) انظر تيسير التفسير، 14/ 93.
(14) انظر تيسير التفسير، 205/8.
(15) انظر تيسير التفسير، 4/ 396 و 12/ 62.
(16) انظر تيسير التفسير، 15/ 238.
(17) انظر تيسير التفسير، 6/ 77.
(18) انظر تيسير التفسير، 6/ 409 و 10/ 184.
(19) انظر تيسير التفسير، 7/ 111.
(20) انظر تيسير التفسير، 7/ 265.
(21) انظر تيسير التفسير،138/7
(22) انظر تيسير التفسير، 7/ 265

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وأبو كبير[1]، وجرير[2]، والفرزدق[3]، والأعشى[4]، وحسان[5]، ورؤبة[6]، والكميت[7]، والكميت الأصغر[8]، وعبدالله بن رواحة[9]، وعمارة اليمني[10]، وكعب الغنوي[11]، وأبو العلاء المعري[12]، وعلي بن الجهم[13]، وعلي بن أبي طالب[14]، وأبو ذؤيب[15]، وذو الرمة[16].

ج- أورد الشيخ أطفيش في التيسير شعراً لشعراء لا يحتج بشعرهم من أمثال المتنبي، وأبي نواس، وأبي تمام، وأبي فراس، وعمارة اليمني، وعلي ابن الجهم، وأبي العلاء المعري، والذي يظهر من كلامه أن إيراده لأشعار هؤلاء النفر من الشعراء المتأخرين، إنما هو على سبيل الاستئناس والتمثيل فحسب، وليس استشهاداً منه بشعرهم. ومما يؤيد هذا الكلام أنه قال في معرض تفسيره لقول الله تعالى في سورة يوسف: (فلما رأينه أكبرنه) (31): " "أكبرنه" عظمنه لجماله الفائق. وزعم بعض أن المعنى: حضن له. وحذف اللام أي أكبرن لأجله ... إلى أن قال: " والمراد أنهن يسلن دما من شدة اشتهائه، كقوله أبي الطيب:

خَفِ الله واستُرْ ذا الجمالَ ببُرْقُعٍ ... فإنْ لُحْتَ حاضتْ في الخُدور العواتِقُ[17]

---

(1) انظر تيسير التفسير، 7/ 458
(2) انظر تيسير التفسير، 93/15
(3) انظر تيسير التفسير، 47/1 و 9/ 253.
(4) انظر تيسير التفسير، 384/10 و 13/ 211
(5) انظر تيسير التفسير، 221/5 و 11/ 333
(6) انظر تيسير التفسير، 3/ 138 و 12/ 36.
(7) انظر تيسير التفسير، 332/8 و 10/ 288.
(8) انظر تيسير التفسير، 12/ 119.
(9) انظر تيسير التفسير، 1/ 188.
(10) انظر تيسير التفسير، 4/ 15.
(11) انظر تيسير التفسير، 5/ 399
(12) انظر تيسير التفسير، 4/ 341 و 286/9
(13) انظر تيسير التفسير، 6/ 30
(14) انظر تيسير التفسير، 4/ 137
(15) انظر تيسير التفسير، 15/ 313، و 16/ 192
(16) انظر تيسير التفسير، 418/15، و 18/10
(17) البيت في ديوان المتنبي، ص403.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأبو الطيب لا يحتج بشعره كما لا يحتج بأبي نواس ولو قاربا من يحتج به.[1]

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن التكرار في سورة الرحمن أي: (فبأي الآء ربكما تكذبان).

قال: "وكل ما ذكر مثل هذه الجملة فترتيب على ما اتصل به مثل: (فكيف كان عذابي ونذر) (في السورة السابقة) كلما ذكر فباعتبار ما اتصل به، فلا تكرير في ذلك ... ثم قال: "وجاء التكرار أيضاً في الشعر، وذكر أبياتاً للمهلهل في رثاء أخيه، ثم قال: ومنه قول بعض المولدين ممّن لو احتج به لجاز: "أبا الفضل إني لم أقم[2]"

ومثل ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى: (وإذا الجنة أزلفت) (13) (التكوير): "كررت "إذا" لأن كل واحدة ما بعدها حجة كافية، وجاء التكرير في كلام العرب للتأكيد ولحِكَمٍ أخرى...، ثم ذكر أبياتاً للمهلهل في رثاء أخيه كليب، وبعدها قال: "ومن ذلك قول بعض العرب المولدين ممن لو احتج به لجاز من عرب حضرموت[3] في درجة أبي نواس أو المتنبي من حيث الأدب واللغة:

أبا الفضل إني لم أقم لرئاسة وفخر، ولا والله شأن المُفاخر

أبا الفضل إن الفضل أفضله الذي يكون لوجه الله فانصر ووازر

... إلى آخر الأبيات"[4].

---

(1) تيسير التفسير، 7/ 112.

(2) تيسير التفسير، 14/ 220

(3) يعني به الإمام المجاهد إبراهيم بن قيس بن سليمان أبو إسحاق الحضرمي. ت (475هـ)، الزركلي: الأعلام، (1/ 85).

(4) تيسير التفسير، 16/ 83- 84.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن هذا القبيل أورد الشيخ شعراً لأبي تمام[1] وأبي فراس الحمداني[2] يضيق المقام هنا عن ذكره.

د- أورد الشيخ أطفيش في التيسير كذلك طائفة من الأمثال والعبارات النثرية التي حفظها الاستعمال وشاعت على الألسنة، أوردها مستأنساً بها ومستشهداً للوصول إلى معنى وتثبيت حكم.

من ذلك ما صنعه في قوله تعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) (109) (الأنعام).

بيّنَ أن (أنّ) يجوز أن تكون بمعنى (لعلّ)، واستشهد عليه بقول الخليل حكاية عن العرب: إيت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً[3]، بالفتح أي لعلك، ثم بين أن هذا القول يقويه كثرة مجيء (لعلّ) بعد (يدري) واستشهد بعدة آيات: (وما يدريك لعل الساعة قريب) (47) (الشورى) وقوله تعالى: (وما يدريك لعله يزكى) (3) (عبس)، وأنها في مصحف أبي وقراءته: (وما يدريكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون).[4]

وفي قوله تعالى: (فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا) (5) (الأعراف) بيّن أن (دعواهم) بمعنى دعاءهم الله أو تضرعهم إليه، واستشهد بحكاية الخليل عن العرب: "اللهم أشركنا في صالح دعوى المسلمين"[5] ثم أورد قول الله تعالى: (دعواهم فيها سبحانك اللهم) (10) (يونس)، وقوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيدا خامدين) (15) (الأنبياء) ثم أردف قائلاً: "وتقول العرب: "دعواهم يا لكعب" أي استغاثتهم[6].

---

(1) تيسير التفسير، 10/ 114

(2) تيسير التفسير، 408/6.

(3) الرواية في لسان العرب في مادة أنن، حكاية عن سيبويه: إيت السوق أنك تشتري لنا سويقا.

(4) انظر تيسير التفسير، 4/ 421.

(5) كذا أوردها الشيخ أطفيش، والعبارة في كتاب سيبويه ليست من حكاية الخليل بل من حكاية سيبويه عن العرب (قال بعض العرب: اللهم أشركنا في دعوى المسلمين)، 40/4. وأوردها ابن هشام في مغني اللبيب كما رواها الشيخ أطفيش ونسبها إلى الخليل، انظر مغني اللبيب (1/ 279)، ووردت في موضع آخر من الكتاب منسوبة للخليل، قال الخليل: "هي بمنزلة قول العرب: أنت السوق أنك تشتري لنا شيئا" الكتاب (3/ 123).

(6) انظر تيسير التفسير، 5/ 9، 10.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي قوله تعالى: (ورهبانيةً ابتدعوها) (27) (الحديد) وبعد أن ذكر أكثر من وجه لإعراب كلمة رهبانية، قال: "أو "رهبانية" منصوب على الاشتغال؛ لجواز أن يرفع على الابتداء في العربية، لوجود المسوغ للابتداء بالنكرة، وهو التعظيم، فإن التنوين والتنكير فيه للتعظيم، كقولهم: "شر أهرّ ذا ناب"(*)، ولأن النسب كالوصف، تقول: قريشي جاء، كأنك قلت: جاء رجل من قريش جاء، وكأنه قيل: خصلة منسوبة إلى رهبان"[1].

هكذا يستشهد بعبارات النثر المحكية عن العرب وبالأمثال على تفسير لفظة تارة، وعلى القواعد الإعرابية تارة أخرى.[2]

ب- موقفه من أدلة الصناعة النحوية

قد مضى بطي ما سبق من صفحات بسط الحديث عن موقف الشيخ أطفيش من الشواهد المتمثلة في القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، شعره ونثره. والنية في هذا المبحث متوجهة بصورة أساسية إلى إظهار موقفه من أدلة الصناعة.

ويؤثر في هذا المقام أن النحويين البصريين "يقيسون على المسموع الكثير من الفصيح ولا يقيسون على المسموع النادر أو الشاذ، وأما الكوفيون فإنهم يقيسون على الشاهد الواحد ويتوسعون في الأخذ عن الأعراب الذين اختلطوا بالحضر ولانت فصاحتهم".[3]

وبأية حال فإن الذي يعنينا هنا هو موقف الشيخ أطفيش من ذلك.

(*) مثل يضرب لشر بدأت دلائل تظهر، أي الذي جعل ذا الناب (الكلب) ينبح، ويهر صوت شر سمعه. مجمع الأمثال، (270/1).

(1) انظر تيسير التفسير، (14/ 366).

(2) للمزيد انظر تيسير التفسير مثلا: 1/ 105، 436، و 3/ 21، و 6/ 205، و 8/ 23، و 9/ 215، 10/ 67، و 11/ 102، و 12/ 20، و 12/ 181، و 13/ 213، و 15/ 291.

(3) انظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص193.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أولاً: السماع

إن من أهم الأصول التي اعتمد عليها الشيخ أطفيش في اختياراته النحوية السماع، فهو مدار الحكم عنده، يأخذ به، ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية، فيختار حكماً لورود السماع به، ويرفض آخر لعدم ورود السماع به؛ لذا ترددت مصطلحات عنده مثل: "ويحتاج إلى ثباته في كلام العرب"[1]، "ويرده أنه لم يجئ في كلام العرب"[2]، "ولم تسمع"[3]، "ولورود السماع بخلافه"[4]، "مقصور على السماع"[5]، "لأنه لم يسمع"[6]، "ويرده أنه لم يسمع"[7]، " محتاج للسماع"[8]، "وهو وارد في كلام العرب"[9]، "وهو محجوج بالذوق وعدم السماع"[10].

وبسبيل إلى معرفة مدققة حول اعتماد الشيخ أطفيش على السماع، فإننا نورد بعض الأمثلة على ذلك.

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: "وإن كانت لكبيرة" (143) (البقرة)، قال الشيخ أطفيش: "وقاعدة الكوفيين في جميع القرآن وغيره أن يجعلوا "إن" المخففة نافية لا مخففة، واللام بعدها بمعنى "إلا"[11]، ويرده أنه لم يجيء في كلام العرب ما جاء ليزيد أي إلا زيد، وجاء القوم لزيداً أي إلا زيداً"[12].

---

(1) تيسير التفسير، 1/ 225.
(2) المصدر نفسه، 1/ 291.
(3) المصدر نفسه، 3/ 259.
(4) المصدر نفسه، 3/ 520.
(5) المصدر نفسه، 4/ 333، و 4/ 436.
(6) المصدر نفسه، 6/ 22.
(7) المصدر نفسه، 7/ 108.
(8) المصدر نفسه، 6/ 295.
(9) المصدر نفسه، 7/ 162.
(10) المصدر نفسه، 11/ 326.
(11) انظر المسألة في: مغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص31، 32.
(12) المصدر نفسه، 1/ 292.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجاء في "التيسير" في قوله تعالى: (قال رجلان من الذين يخـــافون) (23) (المائدة): "الله ويتقونه من بني إسرائيل أو من الخائفين للجبارين عصيا خوفهمـــا وأطاعا الله، أوهما من الخائفين نسبا لا خوفاً والرابط الواو، وعلى أن الرجلين من الجبارين الرابط محذوف والواو لبني إسرائيل كالأول، أي من الذين يخافهم بنـــو إسرائيل. وعليه يلزم إبراز الضمير منفصلاً على مـــذهب البـــصريين إذ جـــرت الصلة على غير ما هي له، وكذا في الخبر والحال والنعت، ولم ينفصل هنا ولست أقول به لورود السماع بخلافه عند أمن اللبس"[1].

وقال في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه" (53) (الأحزاب): "ويقدر الحرف قبـــل "أن"، أي إلا بأن يؤذن، أو لأن يؤذن؛ أو يقدر مضاف، أي إلا وقت أن يـــؤذن، فالمـــصدر المؤول يقدر منصوباً على النيابة عن المضاف، لا على الظرفية، كجئت طلـــوع الشمس، لأن نصب المصدر على الظرفية مشروط فيه أن يكون صريحاً، وأجازه بعض ولو غير صريح كالآية وعليه الزمخشري، وهو محجوج بالـــذوق، وبعـــدم السماع".[2]

وعلى أية حال فإن هذه أمثلة على اعتماد الشيخ أطفيش على السماع فـــي اختياراته، ولا من سبيل إلى ذكر جميع ما ورد في التيسير مـــن أمثلـــة، فنكتفـــي بالإشارة إلى مواضعها في الكتاب، وليرجع إليها من شاء التوسع.[*]

---

[1] تيسير التفسير، 520/3.

[2] تيسير التفسير، 11/ 326.

[*] انظر مثلا تيسير التفسير: 4/ 436، و 5/ 271، و 6/ 22، و 7/ 399، و 8/ 205، و 12/ 99، و 13/ 22، و 14/ 7، و ... الخ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: القياس

تردد مصطلح القياس في (التيسير) في مواضع عدة، وقد اعتمد عليه الشيخ أطفيش في بعض اختياراته، لكنه لم يكن يطلق القياس، وإنما كان يأخذ بالقياس في الحالات الآتية:

أ- يقيس على ما ورد السماع به، وعلى ما كان كثيراً، ومنه ما جاء في التيسير في قوله تعالى: (إني أراني أحمل فوق رأسي خبزا) (36) (يوسف) "وفاعل "أرى" والياء في الموضعين لواحد، وجاز ذلك مع اتصال الضمير لجواز ذلك في باب ظنَّ وعلم ورأى الحُلمية، وفقد وعدم، ولا يجوز ذلك في غيرهن مطلقاً، قلت: وعندي يجوز في غيرهن إن جُرَّ الثاني بحرف جر، وإنه لا حاجة إلى تقدير مضاف، وإنه مقيس لكثرته، نحو: (واضمم إليك) (32) (القصص) و (فصرهن إليك) (260) (البقرة) و (أمسك عليك زوجك) (37) (الأحزاب) ... الخ".[1]

وفي قوله تعالى: (وهزي إليك) (75) (مريم) قال: "زعموا أنه لا يعمل الفعل في ضميرين متصلين لمسمي واحد ولو جر الثاني بالحرف إلا في باب ظن وعلم وفقد وعدم ورأي الحُلمية، قلت: لا مانع من ذلك إذا كان بحرف الجر كما هنا، وكما في قوله تعالى: (يُدنين عليهن) (59) (الأحزاب) ... إلى أن قال: "وهو كثير في القرآن. قلت: وما كثر لا يحسن منع القياس عليه ولا تأويله".[2]

ب- ما كان على القياس فهو أولى، جاء في "التيسير" في قوله تعالى: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) (85) (هود): "المضارع "يعثى" بالألف حذفت للساكن بعدها، وهو الواو، وماضيه "عَثِي" بكسر الثاء بعدها ياء أو "عَثَى" بفتح الثاء بعدها ألف، والحمل على الأول أولى لأنه على القياس".[3]

---

(1) تيسير التفسير، 7/ 121.
(2) المصدر نفسه، 9/ 31.
(3) المصدر نفسه، 7/ 8.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتفسير كلام الشيخ أن مضارع عَثِي: يَعثَى، ومضارع عثا: يعثو، وعند إسناد الأول إلى واو الجماعة تصبح يَعثَوا، والثاني يصبح يعثُوا (بضم الثاء) والآية وردت بفتح الثاء فالأول أولى.

ج- لا يقيس على ما كان قليلا، أو نادراً أو شاذاً، جاء في التيسير في قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) (1) (الدهر): " (بسم الله الرحمن الرحيم هل) حرف وضع للاستفهام من أول مرة كهمزة الاستفهام، وليس أصله التحقيق في الإخبار، (كقد) ثم نُقل إلى الاستفهام نيابة عن الهمزة، ولا باقية على التحقيق مقدراً قبلها همزة الاستفهام.

قلت: ومن العجائب دعوى ذلك بمجرد بيت شاذ:

سائلْ فوارس يربوعٍ بشدتنا أهَلْ رأونا بسفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ[1]

بدخول الهمزة عليها، وما هذا إلا تأكيد، مع أن الرواية الصحيحة: "أم هل رأونا" بأم المنقطعة بمعنى (هل) كما قال السيرافي. ومع أن في نسخة قديمة وجدها السيوطي: "فهل رأونا" بالفاء، فهي استفهامية حقيقية".[2]

وفي قوله تعالى: (إن هذان لساحران) (63) (طه)، قال: "و(هذان) بالألف مع أنه اسم (إن) واللام للتأكيد في خبرها وذلك على لغة كنانة وبني الحارث وخثعم وزبيد، وأهل تلك الناحية، وبني العنبر وبني الهُجيم ومراد وعذرة يلزمون المثنى الألف...، وساق بعض الشواهد الشعرية إلى أن قال: "ولم يتقدم ما تجعل له "إن" جواباً بمعنى نعم، فيكون "هذان" مبتدأ، واللام زائدة في خبر "هذان" أو داخله على مبتدأ أي لهما ساحران لعدم صحة إن بمعنى نعم، أو ندوره كقول ابن الزبير: "إن وراكبها"، والأصل عدم الحذف والزيادة.[3]

---

(1) البيت لزيد الخيل في ديوانه، ص155، انظر إميل يعقوب، شواهد اللغة، ج7، ص 396.

(2) تيسير التفسير، 15/ 438.

(3) المصدر نفسه، 9/ 175-176.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: استصحاب الحال(*)

وهو من أدلة الصناعة المعتبرة. والمراد به: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل".(1)

ويرى الشيخ أطفيش أن بقاء الشيء على أصله أولى، إلا إن دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعدل إليه، فإن لم يدل سماع على ذلك، توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه.

ففي قوله تعالى: (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) (24) (سبأ) قال: "وقال أبو عبيدة(2) إنّ "أو" بمعنى الواو، وإن الكلام لفٌّ ونشر مرتبان، فقوله تعالى: (على هدى) راجع إلى "إنا" و (في ضلال) إلى قوله سبحانه (إياكم) ولا بعد فيه، إلا أن فيه إخراج "أو" عن أصلها بلا دليل".(3)

واختار عدم زيادة (كان)، وعدم دلالتها على الاستمرار في قوله تعالى: (قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون) (33) (البقرة) قال(4): "وأدخل "كان للإعلام بأنه عالم بما استمروا على كتمانه في الماضي، ولا تقل: إنها زائدة، ولا إنها للاستمرار؛ لأن الأصل عدم الزيادة، ولأن "تكتمون" أدل على الاستمرار وحده منها".(5)

(*) المصطلح وارد عند السيوطي، وهو أساسا من مصطلحات علماء الفقه، أما النحاة فالعادة أنهم يستعملون مصطلح (الحمل على الأصل).

(1) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 172.

(2) في مجاز القرآن، 148/2.

(3) تيسير التفسير، 11/ 401.

(4) المرجع نفسه، 1/ 66.

(5) المرجع نفسه، 9/ 263، 13/ 365، 15/ 251.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع

التعليل النحوي عند الشيخ أطفيش

كان الشيخ أطفيش في أثناء اختياراته النحوية، وتوجيهاته الإعرابية يعلل في كثير من الأحيان، وتعليله إما أن يكون معتمداً على السماع الصحيح أو القياس، أو يكون تعليلاً قائماً على المعنى أو الموافقة للقواعد النحوية.

والأمثلة على ذلك كله كثيرة في تيسير التفسير، ومن ذلك ما قاله في إعراب كلمة "رزقا" في قوله تعالى: (كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا) (25) (البقرة) قال: "و "رزقا" مفعول ثان، و "من" للبيان أي رزقا هو ثمرة لا بدل بعض؛ لأدائه إلى حذف الرابط، ولإفرادها، ولا يرزق من الثمرة، ولأدائه إلى استعمال النكرة في الإثبات للعموم الشمولي مع وجود التخلص من ذلك...".[1]

وفي قوله تعالى في سورة يونس: (أكان للناس عجبا أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر الناس) (2) قال: " "أن أنذر الناس" تفسير لـ "أوحينا"؛ إذ فيه معنى القول دون حروفه، فأن تفسيرية ... ثم قال: قلت: والذي عندي أن حرف المصدر لا يدخل على الطلب أو الإنشاء، اللهم إلا على تقدير القول، أي إنه قيل له: أنذر الناس، ثم رأيت للجمهور والإمام أبي حيان أنه لا يدخل على الإنشاء؛ لأن المصدر لا يدل عليه، واعترض بأنه يفوت معنى المضي والاستقبال أيضاً إذ دخلت على الإخبار، قلت: اعتراض باطل؛ لأن المصدر صالح في المعنى للمضي والاستقبال استعمالاً وأيضاً يدل على الحدث والزمان لازم للحدث".[2]

---

[1] تيسير التفسير، 1/ 45.

[2] المصدر السابق،6/ 185.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجاء في التيسير أيضاً في قوله تعالى: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} (16) (الكهف): "وجملة (وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) قيل: معترضة من كلام الله و "ما" نافية، ولفظ الجلالة منصوب على التفريغ، وواو "يعبدون" لأصحاب الكهف، ولا بأس به. قلت: إلا أن مذهبي أن جملة الاعتراض إن قرنت بواو تكون معطوفة قبل تمام المعطوف عليه، ولا أقول بذلك في غير الاعتراض، وحجتي في ذلك أنه ليس الاعتراض ولا الاستئناف معنى للواو، لأن الاعتراض معلوم بنفسه، وكذا الاستئناف، ولو صحت واو الاستئناف لجاز أن نقول: وزيد قائم، أو تقول: وقام زيد بالواو بلا تقدم شيء ولا تقدير له، وقد عاب ابن هشام قول المعربين: إن "ألا" بالفتح والتخفيف حرف استفتاح بأن الاستفتاح موضع لها وإنما معناها للتنبيه والتوكيد".[1]

كما جاء في قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } (الحجر:4) قال الشيخ: " معلوم بالحد، والجملة قيل: نعت لـ (القرية) مقرون بالواو لتأكيد اللصوق بالمنعوت، لشبهه بالحال الذي يقرن بالواو المؤكد للصوقه بصاحبه، ولم يتغير المعنى بالواو، وهو ضعيف، لأن أصل الحال المقيس عليه أن لا يقرن بها؛ لأنه كخبر المبتدأ، والخبر لا يقرن بهما إلا في العطف عليه، وأيضاً لا يعهد معنى اللصوق للواو ولم تكن في قوله: { إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ } (الشعراء:208) لأن الوصف فيه لازم عادي"[2].

وقال عند قوله تعالى: (هآؤم اقرءوا كتابيه) (19) (الحاقة): "مفعول به لـ "اقرءوا" ومفعول "هاؤم" محذوف؛ لأنه فضلة، ولأن اللغة الفصحى أن اسم الفعل

---

[1] تيسير التفسير ، 8/ 303.
[2] المصدر السابق (7/ 347).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لا يتصل به الضمير على التنازع، أي: هاؤموه ولو كان مفعولاً به لـــ "هـــاؤم"، لقيل اقرءوه بالعمل في الضمير، لكن تحذف الفضلة".[1]

وعند قوله تعالى: (فليدع ناديه) (17) (سندع الزبانية) (18) (العلق) قال: " (سندع) حذف الواو في الخط كما حذف في النطق، وهكذا في القـــرآن مواضـــع تراعى فيها المناسبة، والوقف عليه بإسكان العين وبذا أخذت، ومنهم من يقول برد الواو. وزعم بعض أنه مجزوم في جواب الأمر بحذف الواو، وهو باطل؛ إذ لـــم يوجد مضارع مجزوم بعد السين أو سوف".[2]

وقال عند قول الله تعالى: {وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَـــا فِيهَا فِجَاجاً سُبُلاً لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ } (الأنبياء:31) : " (سبلا) عطف بيان على جوازه في النكرات، أو بدل من (فجاجاً)، وهذا أولى من جعله مفعولاً، و (فجاجاً) حـــال منه، وأن أصله نعت، لأن في جعله حالاً مأخوذة من نعت تقديماً وتأخيرا، ووقوع النعت والحال غير مشتقين إلا بتأويل بواسع، فهو ينعت كسائر الجوامد، كما نعت في قوله تعالى: { مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ } (الحج:27). وفي البدلية التأكيد بنية تكـــرار العامل، ونزيد أن المبدل منه ليس في نية السقوط"[3].

ونكتفي بهذا على سبيل التمثيل، وتالياً ينعطف نقاشنا إلى اختيارات الـــشيخ أطفيش غير المعللة مكتفين بذكر أمثلة على اختياراته التي لم يعلـــل لهـــا وإنمـــا اقتصر على الاختيار فحسب.

---

(1) تيسير التفسير، 15/ 264.
(2) المصدر السابق، 16/ 304.
(3) المصدر السابق 9/ 280.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختياراته غير المعللة

قد يقتصر الشيخ أطفيش على الاختيار دون أن يذكر دليلاً من السماع أو القياس، أو تعليلاً يقوم على المعنى أو الموافقة للقواعد النحوية، وقد نمثل في هذا المقام بمسائل.

في مسألة (معنى كاد في الإثبات والنفي) اختار أن نفي (كاد) نفي وإثباتها إثبات، فقال: "ونفي (كاد) نفي، وإثباتها إثبات كسائر الأفعال، وغير هذا تخليط"[1].

وفي مسألة (دلالة "أنما" على الحصر) اختار أنها تدل على الحصر كإنما، فقال: " و "أنما" للحصر، ولا يغرنك ما قيل إنها لا تكون للحصر وإن المكسورة تفيده وحدها دون المفتوحة".[2]

واختار المنع في مسألة (استثناء شيئين فصاعداً بأداة واحدة بلا عطف ولا إبدال) فقال: "واستثناء شيئين فصاعدا بأداة واحدة بلا عطف ولا إبدال غير جائز، نحو: ما جاء أحد إلا زيد عمرو".[3]

واختار قول الكوفيين والأخفش والمبرد والزجاج [4] وغيرهم من النحاة في إعراب المصدر المؤول من (أنّ) وما دخلت عليه بعد (لو)، فقال: "والمصدر من خبر أنّ بعد لو الشرطية أو التمنية فاعل بمحذوف، أي لو ثبت إيمانهم واتقاؤهم، أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ونسب لسيبويه، أو مبتدأ لا خبر له ... إلى أن قال: "والصحيح الأول وهكذا في القرآن ولا أعيده.[5]

فهو إذن يختار، ولكنه لا يذكر تعليلاً لاختياره.

---

(1) تيسير التفسير (1/ 33)

(2) تيسير التفسير (6/ 353).

(3) المصدر السابق (11/ 327).

(4) انظر: بدر بن ناصر البدر، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط (2/ 691).

(5) تيسير التفسير، (1/ 207).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الخامس

مذهب الشيخ أطفيش النحوي

الشيخ أطفيش من العلماء المتأخرين الذين جاءوا بعد تكامل وانتهاء طبقات النحويين البصريين والكوفيين بقرون كثيرة، وهو من العلماء المعاصرين الذين لا تنكر جهودهم في الدراسات اللغوية بعامة، ومن المحققين المتميزين، ذوي النظرات الثاقبة في الدرس اللغوي والنحوي.

وفي الحق، فالشيخ أطفيش لم يعتمد اعتماداً كلياً على السابقين، ولم يقتصر دوره على جمع الأقوال والآراء وتنظيمها. نعم هو ينتفع بأقوالهم، وقد يكتفي باختياراتهم وردودهم أحياناً، غير أنه يدلي بدلوه، ويوازن بين الآراء ويرجح قولاً على آخر، ولا يقبل أي قول إلا بعد تمحيص ونظر ولو بلغ قائله ما بلغ من منزلة في فن النحو، وسيأتي مزيد بيان عن هذا عند حديثنا عن موقفه من نحاة البصرة والكوفة.

والمدقق في اختيارات الشيخ أطفيش النحوية، يجده يقول بآراء البصريين في مسائل كثيرة، وينزع نزعة بصرية واضحة في ذلك، ويعتمد أسسهم، ويستعمل مصطلحاتهم، وكأنه يعد نفسه واحداً منهم.

فمن حيث الأسس التي يعتمدها في اختياراته، فقد تقدم القول عليها في معرض الحديث عن موقفه من أدلة الصناعة، وفي ذلك كله ما يغني عن إعادة ذكره.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن حيث المصطلحات النحوية فقد كان يستخدم المصطلحات البصرية كالجر، الضمير، وضمير الفصل، والبدل، والنعت، وضمير الشأن، والتمييز، والظرف، وما ينصرف وما لا ينصرف، والنفي، والزائد.

على أن الشيخ أطفيش- وإن كان أقرب إلى مذهب البصريين- إلا أنه لم يتابعهم متابعة تامة، ولم يتقيد بآرائهم تقيداً تاماً، إنما يأخذ برأيهم إن وافق الدليل، ويرد أقوالهم ويخطئوهم عند ما يتبين له الحق عند غيرهم.

وتالياً ينعطف الحديث إلى موقف الشيخ أطفيش من البصريين والكوفيين، ونكر أمثلة مما وافقهم فيه من مسائل أو خالفهم.

1- موقفه من البصريين

لا ريب أن الشيخ أطفيش قد نقل عن أئمة المذهبين، وأعرب وفق قواعدهما، إلا أن المذهب البصري بقواعده، ومصطلحاته كان أوفر نصيباً وأكثر انتشاراً في "تيسير التفسير"، فقد وافقهم في مسائل كثيرة، واختار آراءهم فيها.

بيد أن هذه البصرية لم يتقيد بها، ولم يتعصب لأصحابها؛ فله من سمو المكانة وسعة التفكير ما يجعله يناقش الحجة بالحجة، وينظر إلى المسائل نظرة تمحيص وتدقيق، فيوافق ما وافق الدليل، ويأى عن الرأي الآخر.

وقد خالف الشيخ أطفيش ما ذهب إليه البصريون في بعض المسائل النحوية، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) (108) (التوبة) قال: "والآية حجة على مجيء "مِن" لابتداء الزمان، وله أدلة كثيرة، وأخطأ البصريون في منع ذلك، وتأويل كل ما ورد من ذلك بغير الزمان".[1]

---

[1] تيسير التفسير، 6/ 141.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي مسألة إبراز الضمير منفصلاً إذا جرت الصلة على غير ما هي لـه، ذهب البصريون إلى لزوم إبراز الضمير، واختار الشيخ أطفيش عدمه فقال: "ولست أقول به لورود السماع بخلافه عند أمن اللبس".[1]

ووافق الشيخ أطفيش ما ذهب إليه البصريون في مسائل كثيرة، واختار آراءهم فيها؛ ففي مسألة تقديم خبر ليس عليها اختار ما ذهب إليه البصريون فيها، فقال في حديثه عن قول الله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (8) (هود): "ألا يوم يأتيهم" متعلق بـ "مصروفا" وتقديم معمول خبر ليس عليها دليل على جواز تقديم خبرها عليها من باب أولى".[2]

وفي مسألة إعمال (إنْ) مخففةً[3] اختار قول البصريين بتخفيف (إن) في قوله تعالى: (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (102) (الأعراف): " "إنْ" مخففة، أي وإنه، أي الشأن، أو إنا، واللام مزيلة لتوهم النفي، وقال الكوفيون: "إن" نافية واللام بمعنى إلا"[4].

وعموماً فقد وافق الشيخ أطفيش البصريين في مسائل كثيرة جداً كما أسلفنا، وفي المتناول تفسيره، وفيه من الأمثلة ما يغني عن تأكيد القول ببصريته وموافقته لهم في كثير من الأحيان.[5]

2- موقفه من الكوفيين

إن الشيخ أطفيش وإن كان يتبع نحاة البصرة في أكثر اختياراته، فإنه ليس مقلداً لهم، ولا متعصباً لهم، بل كانت له شخصيته المستقلة ونظرته الثاقبة التي

---

(1) المرجع نفسه، 3/ 520.
(2) المرجع نفسه، 6/ 343.
(3) انظر رد الشيخ على الكوفيين في المسألة ج1/ 291- 292.
(4) تيسير التفسير، 5/ 136- 137.
(5) انظر تيسير التفسير، 280/2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أتاحت له الاختيار والمفاضلة بين الأقوال دون هوى يعميه عن الحق الذي يجب المصير إليه إذا صح النقل.

وقد خالف أطفيش الكوفيين في أكثر المسائل النحوية التي هي موضوع البحث، ووافقهم في القليل، فنجده يقول: (زعم الكوفيون)[1]، (وهو قول الكوفيين فلا يجوز)[2]، (خلافاً للكوفيين)[3]، (وقال الكوفيون .. ورُدَّ)[4]، (ولا نسلم ما قاله الكوفيون)[5]، (وزعم الكوفيون وهو مردود).[6]

ومن أمثلة مخالفته للكوفيين ما قاله في إعراب: (وأعينهم تفيض من الدمع) (92) (التوبة): "الواو للحال. و "من" بمعنى الباء، أي تفيض بالدمع، أي يحصل الفيض منها بالدمع، والدمع الماء من العين، أو مصدر، وأما أن يجعل الجار والمجرور في محل التمييز، أي "يفيض دمعاً" أي يفيض دمعها" فلا يعرف هذا في العربية، وأما أن يجعل "من" صلة و "الدمع" تمييزاً ففيه زيادة "من" في الإثبات وتعريف التمييز، وهو قول الكوفيين، فلا يجوز".[7]

واختار مجيء (أن) تفسيرية خلافاً للكوفيين، كقوله عند قوله تعالى: (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك) (1) (نوح): " "أن" مفسرة لتقدم معنى القول دون حروفه لا مصدرية على تقدير الباء لدخولها على الأمر، ولا خارج للأمر فضلاً عن أن يتعدى إليه بالباء، وهذه حجة لا يحام حولها".[8]

---

(1) المرجع نفسه، 3/ 83، 4/ 436.
(2) المرجع نفسه، 3/ 251.
(3) المرجع نفسه، 6/ 455.
(4) المرجع نفسه، 7/ 67.
(5) المرجع نفسه، 12/ 100.
(6) المرجع نفسه، 13/ 365.
(7) تيسير التفسير، 6/ 113.
(8) المرجع نفسه، 15/ 306.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي مسألة (تناوب حروف الجر) ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز التناوب بين حروف الجر، وذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز نيابة الحروف، واختار الشيخ أطفيش مذهب الكوفيين ومن معهم.[1]

جاء في تيسير التفسير عند قوله تعالى: (قل الله يحييكم ثم يميتكم ثم يجمعكم إلى يوم القيامة) (26) (الجاثية): "أي في يوم القيامة للجزاء. وقال البصريون: يُضَمَّن "يجمع" معنى فعل يتعدى بإلى، مثل ينهيكم أو يوصلكم، وهكذا كلما خرج حرف عن أصل معناه يبقون الحرف على معناه، ويؤولون متعلق الحرف بما يناسب معنى الحرف. ومذهب الكوفيين أقل تعسفاً ... الخ".[2]

3-موقفه من علماء المدرستين

إن اهتمام الشيخ أطفيش بالنحو واللغة في تيسير التفسير بل إيغاله فيهما شيء ظاهر، فالتيسير يمتلئ بالآراء والتوجيهات النحوية، وتكثر فيه النقول عن اتجاهات مختلفة وآراء متتالية، ومما يتسم به أسلوب الشيخ أطفيش السعة وتعدد مصادر الثقافة، إلا أنه لم يكن يحكي آراء العلماء ويرددها دون إعمال فكر، وإجالة نظر فيها؛ فقد كان ملماً بفن النحو، واقفاً على أسراره.

واللافت للنظر تردد أسماء أئمة المذهبين البصري والكوفي في التيسير كثيراً، ولا سيما: الخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج من البصريين، والكسائي، والفراء من الكوفيين، إضافة إلى بعض النحاة من المتأخرين أمثال أبي حيان،

---

[1] ينظر في هذه المسألة تيسير التفسير 14/ 125.

[2] تيسير التفسير، 14/ 199.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم من أئمة النحو ممن سيأتي ذكرهم عند حديثنا عن مصادره من الرجال.

ومن الواضح أن النقل عن سيبويه في التيسير كان لافتاً للنظر؛ فاسمه يتردد في أكثر من ستين موضعاً، مما يدل دلالة واضحة على الاهتمام بأقواله وموافقتها في كثير من الأحيان، وأذكر نماذج لذلك:

يقول في قوله تعالى: (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) (7) (الفاتحة): " (غير) قال سيبويه: نعت (الذين)، لأن "الذين" كالنكرة، لأنه جنس ولفظ (غير) نكرة ولو أضيف لمعرفة ...".[1]

وفي قوله تعالى: (قال فخذ أربعة من الطير) (260) (البقرة) قال: "إن تصممت على ذلك فخذ أربعة أفراد من الطير، وهو اسم جمع عند سيبويه، ويدل له أنه ينسب إليه لا لمفرد، وجمع عند الأخفش كتاجر وتَجْر".[2]

وفي مسألة منع الصرف لكلمة (أشياء) قال: "منع الصرف في أشياء لألف التأنيث المقلوبة همزة الممدودة بألف، ثم يسوق أكثر من رأي في وزنها، وبعدها يقول: "والصحيح ما ذكرته أولاً وهو قول الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين".[3]

ومن جملة المواضع التي صحح فيها الشيخ أطفيش قول سيبويه، ما جاء في حديثه عن كلمة الحيوان في قوله الله تعالى: (وإن الدار الآخرة لهي الحيوان) (64) العنكبوت قال: "والحيوان مصدر بمعنى الحياة...، وذكر أن واوه منقلبة عن

---

[1] تيسير التفسير، 1/ 7.
[2] المرجع نفسه، 2/ 162.
[3] المرجع نفسه، 4/ 153.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ياء على خلاف القياس، والأصل "حييان" ويدل له "حيي" هذا مذهب سيبويه...، وبعدها ذكر قولاً آخر ثم أردف قائلاً: "والصحيح مذهب سيبويه".[1]

وأما مخالفته لسيبويه، فإنا نجد في (التفسير) بعض المواضع التي تدل عليها ومن ذلك:

جاء في التيسير في قوله تعالى: (وأن أقيموا الصلاة واتقوه) (72) (الأنعام) قال: ("وعلى مذهب سيبويه والفارسي في جواز دخول "أن" المصدرية على الأمر والنهي، قلت وهو مختار عندهم لا عندي، يعطف على معمول "أمرنا" أي أمرنا بكذا، وبأن أقيموا الصلاة واتقوه".[2]

وفي قوله تعالى: (لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض ومأواهم النار) (57) (النور) قال الشيخ أطفيش: "والجملة حال من "الذين" وهو أولى – لسلامته من التأويل والحذف– من قول سيبويه بعطف الإخبار على الطلب بلا تأويل، أو بتأويل الطلب بالإخبار، أي هم غير معجزين ...الخ".[3]

وقال في موضع آخر عند قول الله تعالى: (فوجد فيها رجلين يقتتلان) (15) (القصص): "قلت: ومن العجيب العدول عن كونه نعتاً إلى كونه حالاً لمجرد إجازة سيبويه حال النكرة بلا شرط".[4]

ويخالف رأي سيبويه في إعراب قوله تعالى: (ما الحاقة) (2) (الحاقة) فيقول: " "ما" مبتدأ عند سيبويه، والخبر "الحاقة"، وبالعكس في قوله آخر، وهو أرجح، لأن معنى: مَنْ زيد؟ زيد من هو؟

---

(1) تيسير التفسير، 11/ 89.
(2) المرجع نفسه، 4/ 334.
(3) المرجع نفسه، 10/ 143.
(4) المرجع نفسه، 10/ 407.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يقصد المتكلم معنى قولك الذي هو زيد من هو؟ ويناسبه أن الأصل الإخبار بالنكرة عن المعرفة. والجملة خبر "الحاقة" والرابط "الحاقة". والأصل" الحاقة ما هي؟ بالإضمار وأظهر للتهويل".[1]

4- وقفات مع بعض أعلام المدرستين:

قد يحسن في هذا المقام التوقف إلى بعض أعلام المدرستين ممن كان لهم حضور بارز في (تيسير التفسير)، وهم:

أولاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)

كان الشيخ أطفيش يثق بالخليل، ويجله، ويعتمد على أقواله في مواضع غير قليلة في "تيسير التفسير"، ولا عجب في ذلك؛ فقد كان الخليل "ذكيا فطنا شاعرا، واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق".[2]

وقد سبق أن ذكرت أن الخليل كان من الذين تردد اسمهم كثيراً في "تيسير التفسير" والآن أسوق شواهد ذلك:

أ- في قوله تعالى: (وهو ألد الخصام) (204) (البقرة) قال الشيخ القطب: "وهو صفة مشبهة فيما قيل وشهر، واحتج له بورود مؤنثه على فعلاء كحمراء، وهو لداء إن صح، والراجح أنه اسم تفضيل باق على التفضل أو خارج عنه؛ لأن الصفة المشبهة التي على وزن "أفعل" تختص بالألوان والعيوب ونحوها، ولا يصح أن يقال في أعلم وأفضل أنهما صفتان مشبهتان، وهو قول الخليل والزجاج، وإضافة اسم التفضيل لفاعله معنى جائزة".[3]

---

(1) تيسير التفسير، 15/ 251.
(2) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص47.
(3) تيسير التفسير، 2/ 6.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- في قوله تعالى: {الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ } (1) (هود) قال: "الر" اسم للسورة عند الخليل وسيبويه، مبتدأ وقوله (كتاب) خبره".[1]

ج- قوله تعالى: { قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ } (51) (يوسف) قال الشيخ أطفيش: "تبين بعد خفاء قاله الخليل بن أحمد رحمه الله، أو بانت حصة الحق من حصة الباطل وتميزت، وهو راجع إلى ما قال الخليل".[2]

د- قوله تعالى: { وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ } (80) (النحل) قال : "وعن ابن عباس: المتاع، الزينة، وعن الخليل هو الأثاث، ولو قاله غير الخليل لمثلت له على سبيل الزجر بقوله: ... وألفى قولها كذباً ومينا(*)".[3]

ولهذه النماذج نظائر كثيرة في هذا التفسير[4] الضخم

ثانياً: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ)

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "لا يسع الدارس أن ينكر ما للكسائي من علم؛ لأنه رئيس مدرسة، وصاحب منهج استطاع أن يشق طريقه، وأن يزاحم منهج أهل البصرة".[5]

وقد ورد ذكره في "التيسير" في أكثر من خمسة عشر موضعاً[6]، وخالفه الشيخ أطفيش في بعض المسائل[7]، وإليكم بعض النماذج.

---

(1) تيسير التفسير، 6/ 327.
(2) المرجع نفسه، 7/ 143.
(*) البيت لعدي بن زيد، وصدره: فقدْتُ الأديم لراهشيه. انظر يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (8/ 93).
(3) تيسير التفسير، 8/ 49.
(4) ينظر مثلاً: 1/ 8و 1/ 115 و 4/ 153 و 6/ 368 و 8/ 151 و 9/ 143.
(5) مدرسة الكوفة، (109).
(6) ينظر مثلاً: 1/ 95 و 3/ 518 و 4/ 275 و 6/ 304 و 14/ 179 و 15/ 439.
(7) ينظر مثلاً: 3/ 441 و 12/ 164 و 12/ 298 و 15/ 420.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ } (69) (المائدة) قال الشيخ أطفيش: "وهو مبتدأ عطف عليه بقوله: (والنصارى).

وخبره جملة قوله (من آمن) ... وخبر (إنّ) محذوف يقدر: "مثل هذا" قبل قوله: (والصابون)، أو هذا خبر إنَّ وخبر (الصابون) يقدر هكذا: "والصابئون والنصارى كذلك". وقال الكسائي: معطوف على واو "هادوا" ويعترض عليه بأنه لا يعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل، ولعل الكسائي أجازه، لكن إجازته ضعيفة، ويرده أن الصابين على ذلك يهود".[1]

2- قوله تعالى: {مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ } (18) (إبراهيم) نقل الشيخ أطفيش قولاً عن الكسائي في إعراب "مثل" فقال: "وقال الكسائي: "مثلُ" زائد، فكأنه جعل "أعمالهم" مبتدأ خبره "كرماد" والأصل عدم الزيادة ولا سيما زيادة الاسم.[2]

ثالثاً: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)

جاء في كتاب (النحو وكتب التفسير): "والفراء عالم جليل أوتي من الثقافة العقلية والقدرة على ضبط المسائل وتحديد المفاهيم، ما لم يتح لكثيرين غيره".[3]

فلا غرو أن نرى الشيخ أطفيش في "تيسير التفسير" كثيراً ما ينقل أقوال هذا العالم الجليل ويرددها وبخاصة في الجانب اللغوي وما يتعلق بتفسير المفردات القرآنية.[4]

والشيخ أطفيش في جمعه لآراء الفراء وأقواله يسلك غالباً مسلكين، هما:

---

(1) تيسير التفسير، 4/ 95.
(2) المرجع نفسه، 7/ 301.
(3) رفيدة: 1/ 259.
(4) انظر مثلاً: تيسير التفسير: 2/ 237 و 4/ 214 و 6/ 294 و 8/ 155.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ- الاقتصار على ذكر رأي الفراء دون ترجيح لرأي آخر في أغلب المسائل.

ب- ترجيح قول آخر غير ما ذكره الفراء، وإليكم التفصيل.

1- الاقتصار على ذكر رأي الفراء دون ترجيح ومن نماذجه:

قوله تعالى: { فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً } (29) (الإسراء): "واها لزمان الطفولية إذ كنت أقرأ عند شيخي في شرح الشريف بن يعلي الحسيني، وفيه التمثيل لقعد من باب كان بمعنى صار لقولهم: شحد شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وقال أبو حيان: قعد بمعنى صار مقصوراً عند الأصحاب يعني الأندلسيين على هذا المثال، وقاسه بعض في التشبيه، مثل: "قعد كأنه سلطان"، وقاسه الفراء مطلقاً، ومنه: "قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها".[1]

قوله تعالى: {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً } (28) (النبأ): " "كذابا" تكذيباً مفرطاً، أو مصدر فعل (بالشد) على فِعّال (بالكسر) والشدة مطردة في كلام الفصحاء، ونسبها الفراء إلى أهل اليمن، ولأهل اليمن لغة أخرى بالتخفيف.[2]

2- ترجيح قول آخر غير ما يراه الفراء[*]، وهو قليل جداً ومن نماذجه:

مخالفة الشيخ أطفيش الفراء في جواز صرف مثنى وثلاث ورباع في غير القرآن فقال: "مثنى وثلاث ورباع عدلت تخفيفاً عما اشتقت منه من الألفاظ التي تذكر مرتين اختصاراً عما لا يحصر...، وأجاز الفراء صرفهن في غير القرآن، وأختار المنع".[3]

---

(1) تيسير التفسير، 8/ 166.

(2) المرجع نفسه، 16/ 22.

(*) انظر مثلاً تيسير التفسير، 7/ 362.

(3) تيسير التفسير، 3/ 135.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في قوله تعالى: { سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَـغَارٌ عِنـدَ اللّـهِ } (124) (الأنعام) قال: "عند الله: يوم حشرهم، أو قضائه؛ والعندية شاملة لذلك كله مطلقاً، لا بقيد تقدير: من عند الله، كما قيل عن الفراء، إذ لا يقال بحذف الجار بلا دليل، لا يقال جئت عند زيد، ويراد: من عند زيد".[1]

رابعاً: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 316)

تمتع الزجاج بمكانة علمية بارزة بين علماء النحو والتفسير، لذا نرى النقل عنه كثيراً في كتبهم، والحال كذلك عند الشيخ أطفيش؛ فقد نقل طائفة من أقـوال الزجاج في إعراب الآيات القرآنية، وتفسير مفرداتها[2]، ومن نماذجه:

1- قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ } (10) (النحل) قال الـشيخ أطفـيش: "فيـه تسيمون تجعلون دوابكم سائمة أي راعية فيه، قال الزجاج أصل السوم بمعنى الرعي السوم بمعنى العلامة، لأنه يحـصل مـن الرعي آثار في الأرض والنبات".[3]

2- قوله تعالى: (أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى) (33) الأحقاف، قـال الشيخ: " (بقادر) الباء صلة للتأكيد لتقدم النفي بـ "لم"، كما تزاد في خبر "ما" النافية، وخبر "ليس"، وهو مقصور على الـسماع، وأجازه الزجاج قياساً في باب ظن، نحو: ما ظننت أحداً بقائم أو قائماً كأنه قيل: أليس الله بقادر".[4]

---

(1) تيسير التفسير، 4/ 449.
(2) انظر مثلاً تيسير التفسير، 2/ 6 و 3/ 13و 4/ 412 و 7/ 451 و 8/ 57 و 9/ 68.
(3) تيسير التفسير، 7/ 416.
(4) تيسير التفسير، 13/ 266.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على أن الشيخ أطفيش – وإن كان قد نقل طائفة من أقوال الزجاج في "التيسير"– إلا أنه ليس إمعة فيما ينقل، بل هو – كما عرفنا– لا يقول إلا ما يقتنع به، لذا نراه يعقب على أقوال الزجاج في مواضع غير قليلة في تفسيره[1]، ومن جملة تلك المواضع ما يأتي:

1- قوله تعالى: (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) (1) (الأنفال) نقل الشيخ قولاً عن الزجاج في معنى كلمة (ذات) ثم رده. قال: "وقال الزجاج "ذات" بمعنى حقيقة الشيء كما نستعمله في علم الكلام وهذا أضعف من الزجاج إذ لم يثبت في اللغة، فهي الحالة التي بينكم هكذا مجمله".[2]

2- قوله تعالى: (أشحة عليكم) (19) (الأحزاب)، نقل الشيخ قول الزجاج في إعراب (أشحة) فقال: "أشحة حال من واو يأتون أي تركوا الإتيان أشحة، قاله الزجاج، وفيه أن عامله (لا) النافية والمعنى صحيح، لكن مقتضي كون صاحب الحال الواو أن يكون عامله يأتي؛ لأنه العامل في الواو، فيتغير المعنى، لأن المعنى حينئذ: إتيانهم أشحة منتف، فلعله حال من محذوف مثبت، أي يأتون أشحة، أو من (أل) في قائلين، أو من ضميره في قائلين، وعليه لا يضر الفصل بأجزاء الصلة".[3]

وأما مخالفة الشيخ القطب لآراء أئمة النحو، فإنا نجد في التيسير مواضع كثيرة تدل عليها وله في ذلك عبارات مختلفة ومن ذلك:

---

(1) انظر مثلا: تيسير التفسير 2/ 281 و 4/ 116 و 4/ 182 و 11/ 375 و 14/ 173.
(2) تيسير التفسير، 5/ 271.
(3) تيسير التفسير، 11/ 275.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- وأما أن يشترط للتنازع الارتباط بعطف فلا أقول به ولو قال به ابن عصفور، وهو باز من بيزان الفن.[1]

2- "وزعم الرضي أن الجملة المصدرة بهمزة الاستفهام يجوز أن تكون جواباً، ولا تقترن بالفاء، وعليه فيجوز أن يكون "أغير الله تدعون" جواب "إن"، وليس كذلك".[2]

3- "وأجاز الأخفش إبدال الظاهر من ضمير الخطاب، فيكون "الذين" بدلاً من الكاف، وهو ضعيف في بدل كل، وإن قيل: الكاف للعموم والبدل بدل بعض لزم تفكيك الضمائر".[3]

4- "والمصدرية لا تكون في الأمر؛ لأنه لا مصدر للأمر خارجياً ولو أجازه سيبويه".[4]

5- والرباعي المركب من حرفين متفاصلين، فعله ومصدره ووصفه عند الفراء ليس له لام الكلمة، بل له الفاء والعين فقط، وكذا: "فعفع" وذلك كصلصل وصلصال ووسوس ووسواس، ويرده أنه لا فعل ولا اسم معرباً إلا له لام الكلمة".[5]

6- " لنحشرنهم" لنجمعن القائلين (أإذا ما مت) إلى جهنم، واختار أبو حيان أن الضمير للناس كافريهم ومؤمنيهم، و (وإن منكم إلا واردها) (71) (مريم) (وترى كل أمة جاثية) (28) (الجاثية)، قلت والأول أولى".[6]

---

(1) تيسير التفسير، ج 2/ 159.
(2) المرجع نفسه، ج4/ 275.
(3) المرجع نفسه،4/ 225.
(4) المرجع نفسه،6/ 323.
(5) المرجع نفسه، 7/ 362.
(6) المرجع السابق، 9/ 80.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

7- قلت: والمحافظة عندي على عدم تقديم ما بعد العاطف وهو الهمزة بتقدير الجملة أولى، فلا تقل كابن هشام، ألا ترى أن الحذف كثير لا تعد كثرته ولا تقصر على السماع إلا عند قيام المانع".[1]

8- " (قل كفى بالله بيني وبينكم شهيداً) (52) (العنكبوت) فاعل "كفى" الله، والباء صلة على الصحيح لا ما صححه ابن هشام من أن الباء للتعدية".[2]

9- " (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام) (27) (لقمان) وفي الآية مجيء خبر "أن" بعد "لو" اسما كقوله:

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسوّمةً تدعو عبيداً وأزنما[3]

وقوله

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوارث عنه وهو ملموم[4]

لا كما قال الزمخشري: من منع ذلك غفلة منه".[5]

10- " (فلما نجاهم إلى البر) (32) (لقمان) الجواب محذوف أي انقسموا قسمين، دل عليه قوله (فمنهم مقتصد) وهذا أولى من قول ابن مالك بجواز إجابة "لما" بالجملة الاسمية المقرونه بالفاء وجعله "منهم مقتصد" جوابها".[6]

---

(1) تيسير التفسير، 9/ 254.

(2) المرجع نفسه، 11/ 82.

(3) البيت من الشواهد، ونسبه بعض إلى جرير في ديوانه، ص323، ونسبه في اللسان إلى العوام بن شوذب الشيباني، وأزنم بطن من بني يربوع. بديع يعقوب: المعجم المفصل في الشواهد، (7/ 101). ولم أجده في ديوانه.

(4) البيت من الشواهد أيضاً، ونسب لابن مقبل في ديوانه، ص273. بديع يعقوب: المعجم المفصل للشواهد، ج7، ص101.

(5) تيسير التفسير، 11/ 184.

(6) المرجع نفسه، 11/ 191- 192.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

11- (سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) (21) (الجاثية) (سواء) خبر مقدم لأنه نكرة (محياهم) مبتدأ لأنه معرفة، والجملة بدل من الكاف على أنها اسم، أو من ثابتين بدل اشتمال، بدل جملة من مفرد، أجازه الفارسي وابن مالك، ولا أقول بذلك".[1]

وعلى أية حال فإن هذه نماذج من مخالفة الشيخ القطب للعلماء وتعقيبه على أقوالهم، ولا من سبيل إلى حصرها، وليس من وكدنا أصلاً في هذا البحث تتبع جميع المواضع، وإنما نكتفي ببعض المواضع المدللة على الموضوع، ونقتصر على ذكر أرقام الأجزاء والصفحات للمواضع الأخرى؛ كي يرجع إليها من شاء التوسع.[*]

هذا، وثمة مواضع في تيسير التفسير يعقب فيها الشيخ أطفيش على أقوال العلماء، إلا أنه لا يصرح بأسمائهم، وإنما يكتفي بذكر ألفاظ عامة، وله عبارات كثيرة تدل على ذلك، ومنها: "وزعم بعض، ولا يصح"[2]، "زعم بعض المحققين"[3]، "وأخطأ من قال ..."[4]، "وزعم بعض وهو غلط"[5]، " قلت ومن الخطأ البين تقدير ..."[6]، "ومن أوجب أخطأ"[7]، "ومن العجيب أنهم يقولون ..."[8]، " ودع عنك ولو بالغوا في الإيهام"[9]، " قلت وأخطأ من يقدر الجملة ..."[10] ، "قلت ومن العجيب قول بعض المحققين ..."[11]، "فهو خطأ منهم كما أخطأوا ..."[12].

---

(1) تيسير التفسير، 13/ 192.
(*) انظر مثلاً تيسير التفسير: 6/ 296 و 6/ 323 و 4/ 436 و 11/ 64 و 12/ 268 و 15/ 11 ... الخ.
(2) المرجع نفسه، 1/ 148.
(3) المرجع نفسه، 6/ 149.
(4) المرجع نفسه، 7/ 383.
(5) المرجع نفسه، 8/ 6
(6) المرجع نفسه،10/ 5
(7) المرجع نفسه، 10/ 327.
(8) المرجع نفسه، 11/ 121.
(9) المرجع نفسه،12/ 281.
(10) المرجع نفسه، 15/ 194.
(11) المرجع نفسه، 16/ 14.
(12) المرجع نفسه، 16/ 223.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي كل هذه الإضاءة ما يقنع بأن الشيخ أطفيش لم يكن مجرد جامع لأقوال العلماء من مضانها دونما اختيار لبعضها، أو رد له، بل ينتفع بأقوال من سبقوه، ثم يدلي بدلوه، فيختار ما يوافق الدليل، ويوازن بين الرأيين حتى يختار ما يترجح لديه.

ولم تكن مخالفته لآراء العلماء قائمة على الهوى والتعصب، وإنما هو خلاف العلماء القائم على الحجة والدليل، والذي يدفع إلى التفكير المستقل، ويهيئ له النظر الثاقب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث السادس

المصادر اللغوية في تفسير الشيخ أطفيش

تعددت المصادر والروافد الفكرية التي أسهمت في صناعة هـذا الكتـاب وصياغته على النحو الذي بين أيدينا، ويمكننا تحديد تلك المصادر والروافـد بمـا يلي:

1- مصادر الكتب

لم يذكر لنا الشيخ أطفيش في تضاعيف تفسيره، المصادر اللغويـة التـي استقى منها مادته، باستثناء الإشارة إلى بعض الكتب. ولكن الحقيقة هي أن الشيخ أطفيش قد أفرغ في تفسيره جهود سابقيه من علماء اللغة والنحـو، وأفـاد مـن مؤلفاتهم الشيء الكثير، ومن الكتب التي ذكرها في تفسيره.

اسم الكتاب	اسم المؤلف	اسم الفن
الكتاب	عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه" "ت 180هـ"[1]	النحو
شرح السيرافي على كتاب سيبويه	أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزربان " ت 368" [2]	النحو
الخصائص	أبو الفتح عثمان بن جني "ت 392 "[3]	اللغة
الكامل	محمد بن يزيد بن عبدالأكبر "ت 286"[4]	اللغة والأدب
المغني	ابن هشام الأنصاري (761هـ)[5]	النحو
شرح ألفية ابن معطي	زين الدين أبو الحسن يحيى ابن عبدالمعطي (564)[6]	النحو

---

[1] انظر التيسير (8/ 23، 11/ 69).
[2] انظر التيسير (1، 435).
[3] انظر التيسير، (15/ 11).
[4] انظر التيسير، (13، 38).
[5] انظر التيسير، 8/ 438، 6/ 65.
[6] انظر التيسير، 8، 177.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اسم الكتاب	اسم المؤلف	اسم الفن
التذكرة	ابن هشام الأنصاري [1]	النحو
التسهيل	جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت 672هـ)[2]	النحو
شرح التسهيل، ولامية الأفعال	جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي[3]	النحو والصرف
المفصل	جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538)[4]	النحو
شرح الدماميني علي المغني	محمد بن أبي عمر المخزومي (ت 872)[5]	النحو
الأمالي	لأبي علي القالي (ت 356)[6]	اللغة
البحر المحيط	أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت745)[7]	التفسير
النهر الماء	أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت745)[8]	التفسير
الدرة النحوية في شرح الأجرومية	الشريف محمد بن يعلي الحسيني[9]	النحو
القاموس المحيط	مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت 817هـ)[10]	اللغة
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393)[11]	اللغة
المصباح المنير	أحمد بن محمد الفيومي الحموي (ت 770)[12]	اللغة
شرح المواقف	عبدالحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوني (ت 1067هـ)[13]	نحو

(1) انظر التيسير، ج8، ص211.
(2) انظر التيسير، ج13، ص6.
(3) انظر التيسير، ج6، ص333.
(4) انظر التيسير،ج5، ص333.
(5) انظر التيسير، ج8، ص400.
(6) انظر التيسير، ج7، ص345، ج14، ص354.
(7) انظر التيسير، ج16، ص268.
(8) انظر التيسير، ج16، ص268.
(9) انظر التيسير، ج8، ص155.
(10) انظر التيسير، ج1، ص140، ص171، ج2، ص302، ج4، ص487 ومواضع أخرى.
(11) انظر التيسير، ج8، ص154، ج10، ص103.
(12) انظر التيسير، ج12، ص347.
(13) انظر التيسير، ج13، ص241.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- مصادر الرجال

لقد اعتمد الشيخ أطفيش في كتابه (تيسير التفسير)، على محصول وافر من الثقافة الأدبية واللغوية. وقد حرص على ذكر مصادره من الرجال الذين يستقي منهم، ويعتمد عليهم في مناقشاته، ومعالجاته، وإصداره لأحكامه.

وإن نظرة سريعة لأي مجلد من مجلدات كتابه، كفيلة بإطلاعنا على غزارة مصادر الرجال التي اعتمد عليها، وبالجملة فإن الشيخ أطفيش أفاد بآراء الكثير من علماء اللغة والنحو المشهورين، وقد ترددت في حنايا الكتاب آراء هؤلاء العلماء واقتباسات المؤلف منهم.

ويمكن تحديد تلك المصادر والروافد بالآتي:

1- النحويون

أسند الشيخ أطفيش قدراً كبيراً جداً من الآراء النحوية إلى أصحابها في كتابه (تيسير التفسير)، وهم على النحو التالي:

أبو عمرو بن العلاء[1]، والخليل بن أحمد[2]، ويونس بن حبيب[3]، وسيبويه[4]، والكسائي[5]، وقطرب[6]، والفراء[7]، والأخفش[8]، والجرمي[9]، والمازني[10]، والمبرد[11]، وثعلب[12]، وأبو عمرو غلام ثعلب[13].

---

(1) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج8، ص429 و ج16، ص39.
(2) في مواضع كثيرة، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص8 و ج2، ص6.
(3) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير،ج12، ص25.
(4) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص7، ج3، ص365.
(5) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص95، ج8، ص23.
(6) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج16، ص348، ج14، ص78.
(7) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج2، 237، ج11، ص65.
(8) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج3، ص365، ج4، ص77.
(9) في موضع واحد فقط من التيسير ج8، ص344.
(10) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص32، ج4، ص153.
(11) في مواضع كثيرة، انظر مثلاً: التيسير، ج2، ص147، ج3، ص485.
(12) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج15، ص288، ج16، ص426.
(13) في موضع واحد فقط من التيسير، ج1، ص95.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والزجاج[1]، والنحاس[2]، والسيرافي[3]، والفارسي[4]، وابن جني[5]، والزمخشري[6]، والليث[7]، وابن عصفور[8]، وأبو علي الشلوبين[9]، والدماميني[10]، والعكبري[11]، والسهيلي[12]، وأبو حيان الأندلسي[13]، وابن المنير[14]، والسمين الحلبي[15]، وابن هشام[16]، وابن مالك[17]، وابن الحاجب[18]، وولد ابن مالك[19]، والأعلم[20]، والجاربردي[21]، والرضي[22]، وابن إسحاق[23]، وابن الصائغ[24]، والشيخ زاده[25]، والبرادي[26].

2- اللغويون

أسند الشيخ أطفيش قدراً لا بأس به من الآراء اللغوية إلى أصحابها في كتابه "التيسير"، وفيما يلي أسماء اللغويين الذين ذكرهم:

---

(1) في مواضع كثيرة، انظر مثلاً: التيسير، ج2، ص6 و ج4، ص182.
(2) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص66 و ج8، ص177.
(3) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص435 و ج15، ص438.
(4) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص153، ج1، ص276.
(5) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج4، ص352، ج12، ص347.
(6) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص333، ج11، ص184.
(7) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج16، ص163.
(8) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج6، ص107، ج16، ص101.
(9) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص2.
(10) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج2، ص269، ج7، ص402.
(11) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج4، ص143، ج14، ص310.
(12) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج6، ص332، ج11، ص176.
(13) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج1، ص282، ج9، ص200.
(14) في موضع واحد فقط، انظر مثلاً: التيسير، ج11، ص114.
(15) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص307، ج6، ص113.
(16) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج3، ص64، ج12، ص254.
(17) في مواضع كثيرة جداً، انظر مثلاً: التيسير، ج3، ص292، ج11، ص192
(18) في أكثر من موضع، انظر مثلاً: التيسير، ج5، ص389، ج12، ص354.
(19) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج11، ص133.
(20) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج15، ص478.
(21) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج7، ص222.
(22) في مواضع كثيرة، انظر مثلاً: التيسير، ج6، ص254، ج16، ص212.
(23) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج8، ص429.
(24) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج4، ص196.
(25) في موضع واحد، انظر مثلاً: التيسير، ج8، ص156.
(26) في موضع واحد، ج7، ص356.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبو عبيدة[1]، والأصمعي[2]، وأبو عبيد[3]، وابن السكيت[4]، والجوهري[5]، وابن قتيبة[6]، والأزهري[7]، وابن دريد[8]، وابن سيده[9]، وأبو علي القالي[10]، ومعمر بن المثنى[11]، والثعلبي[12]، والجواليقي[13]، والحريري[14]، وابن الجوزي[15]، وأبو منصور[16]، والنضر ابن شميل[17].

وقد سلف بطي ما سبق من صفحات ذكر أهم مصادر اللغة التي اعتمد عليها الشيخ أطفيش في (التيسير)، والكتاب الذي يتكرر ذكره كثيراً في (التيسير)، وينقل عنه الشيخ أطفيش بصيغ متعددة تدل على كثرة المنقول عنه، والاهتمام به هو "القاموس المحيط" للفيروزبادي.

ومن نماذج نقله عن القاموس قوله وهو يتكلم على قول الله تعالى (إنها بقرة صفراء فاقع لونها) (69) (البقرة): "وناقلو اللغة عن العرب مشافهة كالجوهري وأبي عبيد وأبي عبيدة والأصمعي لم يثبتوا الفقوع إلا في الصفرة، لا يقال أسود فاقع ولو أثبته في القاموس، وهو مقبول إلا أن الجمهور على خلافه"[18].

ومن ذلك قوله وهو يتحدث عن معنى (الرجيم): "وقيل الرجم. بمعنى الطرد حقيقة، ولا يدل لذلك كلام القاموس".[19]

---

(1) أطفيش، تيسير التفسير، 212/4.
(2) المصدر السابق، 321/5
(3) المصدر السابق، 140/1
(4) المصدر السابق، 241/13.
(5) المصدر السابق، 142/7
(6) المصدر السابق،385/4
(7) المصدر السابق، 36/8
(8) المصدر السابق، 458/15
(9) المصدر السابق، 371/13
(10) المصدر السابق، 345/7
(11) المصدر السابق، 428/16
(12) المصدر السابق، 117/14
(13) المصدر السابق، 316/12
(14) المصدر السابق، 316/12
(15) المصدر السابق، 316/12
(16) المصدر السابق، 316/12
(17) المصدر السابق، 66/9
(18) المصدر السابق، 140/1
(19) المصدر السابق، 302/2

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

اختيارات الشيخ أطفيش في التراكيب النحوية

المبحث الأول: النواسخ

المبحث الثاني: الأدوات النحوية

المبحث الثالث: العامل النحوي

المبحث الرابع: التوابع

المبحث الخامس: الأساليب النحوية

المبحث السادس: رائز التراكيب النحوية في تيسير التفسير

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: النواسخ

يندرج ضمن مبحث النواسخ خمس مسائل: وهي التي أمكن رصدها، وملاحظة اختيار الشيخ أطفيش في مقامها، والمسائل هي: 1- دلالة (كان) على الحدث، 2- حذف خبر (كان)، 3- معنى (كاد) في الإثبات والنفي، 4- تقديم خبر (ليس) عليها، 5- عمل (إنْ) مخففة.

1- دلالة كان على الحدث

اختلف النحاة في دلالة (كان) على الحدث، وسبب تسميتها ناقصة على مذاهب:

الأول: أنها لا تدل على الحدث، وسميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر، وهذا هو مذهب المبرد[1]، وابن السراج[2]، والفارسي، وابن برهان، والشلوبين[3]، وابن جني[4]، والثمانيني[5]، وابن بابشاذ[6]، والجرجاني[7]، وابن يعيش[8]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[9].

يقول ابن يعيش:

اعلم أن (كان) أم هذا الباب، وأكثرها تصرفا، فلها أربعة مواضع أحدها: أن تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها، فإذا قلت: "كان زيدٌ قائماً"، فهو بمنزلة قولك: "قام زيد" في إفادة الحدث والزمن"[10].

---

(1) ينظر المقتضب (3/ 97).
(2) ينظر الأصول (82/1).
(3) ينظر مغني اللبيب (2/ 439).
(4) ينظر اللمع (19) .
(5) ينظر الفوائد والقواعد (204).
(6) شرح المقدمة المحسبة (349- 350).
(7) ينظر المقتصد (1/ 398).
(8) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (345)
(9) انظر الكتاب (1/ 264)، وانظر ارتشاف الضرب (3/ 1151).
(10) شرح المفصل (4/ 345).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: أنها تدل على الحدث، وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تكتفي بالمرفوع وحده.

وذهب إلى هذا القول طائفة من العلماء، ومنهم: ابن عصفور[1]، وابن مالك[2]، وابن عقيل[3]، والرضى[4]، وأبو حيان[5]، وابن هشام[6]، والسيوطي[7].

يقول ابن مالك: "زعم جماعة منهم ابن جني، وابن برهان، والجرجاني أن (كان) وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه"[8].

ومن جملة الأوجه التي ساقها ابن مالك على بطلان دعوى القائلين بعدم دلالة (كان) وأخواتها على الحدث ما يأتي:

1- أن مدّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم الزمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

2- أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم

---

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي (ج1/ 385).
(2) ينظر شرح التسهيل (1/ 338).
(3) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 252).
(4) ينظر شرح الرضي على الكافية (4/ 192).
(5) ينظر ارتشاف الضرب (3/ 1151).
(6) ينظر مغنى اللبيب (2/ 439).
(7) ينظر همع الهوامع (2/ 74).
(8) شرح التسهيل (1/ 338).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زمان في مثل السفر الليلة، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

3- أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنْ)، كقوله تعالى: { إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ } (الأعراف: 20)؛ لأن أنْ هذه وما وصلت به في تأويل المصدر.

4- أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبنَ منها أمر، كقوله تعالى: { كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ } (النساء:135)؛ لأنَّ الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث[1].

إلى أن قال: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي[2].

الثالث: ذهب ابن خروف[3]، وابن عصفور[4]: إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول[5].

وردّ السيوطي على القائلين به بقوله: "وردّ هذا والأول بالسماع قال:

وكونك إياه عليك يسير"[6].

---

(1) ينظر شرح التسهيل (ج1/ 338- 341).

(2) المرجع السابق، (1/ 340).

(3) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1152)

(4) شرح جمل الزجاجي (1/ 385).

(5) المرجع السابق، (1/ 385).

(6) قائله مجهول. وصدره: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى. من شواهد الهمع (2/ 74)، والأشموني (1/ 345)، وحاشية الخضري، (1/ 247).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحكى أبو زيد: مصدر فتئ. وحكى غيره: ظللت أفعل كذا ظلا وظلولا. وبت أفعل كذا بيتوتة. ومن كلام العرب: "كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى"[1].

قال أبو حيان: "وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أن لها مصادر، وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها[2].

واختار الشيخ أطفيش أن (كان) تدل على الحدث، قال: "قلت والصحيح جواز التعليق بباب كان، ودلالة بابها على الحدث"[3].

وقال في موضع آخر: "لأن التحقيق أن (كان) وأخواتها دوال على الحدث"[4].

والذي أراه أن (كان) تدل على الحدث كغيرها من الأفعال؛ لاتفاق النحاة على فعلية هذه الأفعال، وهذا يستلزم دلالتها على الحدث إضافة إلى زمن مخصوص لكل فعل من الأفعال، (فكان) تدل على حدث وهو الكون الذي هو الحصول المطلق، وصار تدل على الانتقال، و(أصبح) تدل على الكون في الصبح، أو الانتقال، و(مادام) تدل على معنى الكون الدائم، و(مازال) تدل على الاستمرار، فـ (كان) وأخواتها تدل على حدث معين. لا يدل عليه الخبر[5].

---

(1) ينظر همع الهوامع (2/ 74).
(2) ارتشاف الضرب (3/ 1152).
(3) ينظر تيسير التفسير (4/ 328).
(4) ينظر تيسير التفسير (6/ 184، و 6/ 92).
(5) انظر الرضى، (5/ 192).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- حذف خبر (كان)

ذهب البصريون[1] إلى أن حذف خبر (كان) غير جائز، لا اقتصاراً، ولا اختصاراً[2].

قال المبرد: "والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك: (إنّ زيدا كان منطلقٌ) على أن تضمر المفعول في (كان) وهو قبيح كأنك قلت: إن زيدا كأنه منطلق. وقبحه من وجهين: أحدهما: حذف هذه الهاء. كقولك: إن زيدا ضرب عمرو. وليس هذا من مواضع حذفها. وقُبحها من الجهة الأخرى: أنك تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة: وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة، فلو كان: (إنّ زيدا كان أخوك) كان أسهل، وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء"[3].

وفي الهمع: "قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم (كان) وأخواتها، ولا حذف خبرها، لا اختصاراً ولا اقتصاراً أمّا الاسم فلأنه مشبه بالفاعل، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن روعي أصله، وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عوضاً عن المصدر لأنه في معناها، إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها، قالوا: وقد تحذف في الضرورة"[4].

ووصف ابن جني[5] حذف خبر (كان) بأنه ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الاستعمال.

---

(1) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1184)، وانظر عظيمة، عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان، القاهرة، مصر، د. ط/ ج1، القسم (3)، ص394.

(2) الحذف اقتصاراً: الحذف دون دليل، والحذف اختصاراً: الحذف بدليل. ينظر السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ- 1985م (4/ 42).

(3) انظر المقتضب (4/ 118- 119).

(4) انظر الهمع (2/ 84).

(5) انظر الأشباه والنظائر (2 / 358)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعله من الواضح أن سبب منع البصريين لحذف خبر (كـان) أنّ الخبـر صار عوضاً من المصدر، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه مـن كمـال الفعل وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك، وكذلك فإن الأعـواض لازمـة لا يجوز حذفها.

بيد أنهم قالوا بأن الحذف جائز في الضرورة، واستشهد ابن عصفور بقول الشاعر[1]:

لهَفي عليك للَهفةٍ من خائف يَبغي جِوارَكَ حين ليس مُجيرُ

يريد: ليس في الدنيا مُجيرٌ. فحذفَ لفهم المعنى[2].

وأجاز بعض النحويين والمفسرين[3]، ومنهم الطبري[4]، والزمخـشري[5]، حذف خبر (كان)، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين[6].

قال ابن الشجري في أماليه: "ومثال حذف خبر كان أن يقال لك: من كـان في الدار؟ فتقول: كان أبوك، فتحذف الظرف، وتقول: من كان قائماً؟ فتقول كـان حموك، فتحذف قائماً"[7].

وجوزوا أن تكون (كان) ناقصة وخبرها محذوفاً في قول الله تعـالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }(البقرة: 280)، والتقدير: وإن كان الغـريم ذا

---

(1) البيت غير منسوب في همع الهوامع (2/ 84).

(2) انظر شرح جمل الزجاجي (1/ 419- 420).

(3) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1184).

(4) انظر جامع البيان (2/ 169).

(5) انظر الكشاف (2/ 702).

(6) انظر المحرر الوجيز (1/ 376)، والبحر المحيط (2/ 354)، والدر المصون (2/ 643).

(7) انظر أمالي ابن الشجري (2/ 63).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عسرة [1]، أو وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق[2]، أو وإن كان ذو عسرة غريماً[3].

وأيدوا مذهبهم بقراءة النصب في: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ } فقد قرئت (وإن كان ذا عُسرة) [4]. قال الزمخشري: "وقرأ عثمان رضي الله عنه: ذا عسرة علي: وإن كان الغريم ذا عسرة"[5].

وفصل ابن مالك في المسألة: فمنعه في الجميع إلا (ليس)، فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـــ (لا) فقال: "ولإفادتها النفي أيضاً اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة، لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر[6]:

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نبئينا فأمّا الجود منكِ فليس جودُ

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود ومثله قول الآخر[7]:

يئستم وخِلْتُم أنه ليس ناصر فَبُؤْتُمْ من نصرنا خير مَعْقِلِ

وحكى سيبويه[8]: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد"[9].

---

(1) انظر الكشاف (1/ 318).

(2) انظر التبيان في أعراب القرآن (1/ 225).

(3) انظر الدر المصون (2/ 643).

(4) قراءة عبدالله وأبي وعثمان، انظر: مختصر في شواذ القرآن (17)، والدر المصون (2/ 644).

(5) انظر الكشاف (1/ 318).

(6) البيت لعبدالرحمن بن حسان. انظر الكتاب، (1/ 136) .

(7) البيت بلا نسبة في همع الهوامع (2/ 85).

(8) الكتاب (2/ 346).

(9) انظر شرح التسهيل (1/ 358- 359).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتعقب أبو حيان ابن مالك قائلاً: "وليس يختص حذفه بليس، بل قد سُمع في غيرها نحو[1]:

فإنْ قصدوا لِمُرِّ الحق فاقصِدِ وإنْ جاروا فَجُرْ حتى يصيروا

أي تبعاً لك"[2].

أما الشيخ أطفيش فقد ذهب إلى جواز حذف خبر كان إذا دلّ دليل، فقال عند تفسير قوله تعالى: { (لَا أَبْرَحُ) حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ } (الكهف: 60): "لا أبرح: لا أزال، والخبر محذوف تقديره: لا أبرح سائراً، أو لا أبرح أسير، ولا خبر له، بمعنى: لا أنتقل عن السير والطلب، أي لا أتركها، ويدل على تقدير السير الحال وهي أنه في السفر، واللفظ وهو قوله: {حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ }، ولا مانع من حذف خبر باب (كان) لدليل، مثل أن يقال: من كان بوّاباً؟ فتقول: كان عمرو، أي: كان عمرو بوّاباً"[3].

---

(1) البيت لعمرو بن الاهتم في ديوانه (85).

(2) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1184).

(3) انظر تيسير التفسير (8/ 380).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- معنى كاد في الإثبات والنفي

(كاد) فعل من أفعال المقاربة، يرد مثبتاً تارة، ومنفيا تارة أخرى، فمن الأول قوله تعالى: {تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ } (مريم: 90)، ومن الثاني قوله تعالى: {يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ } (إبراهيم: 17).

وقد وقع الخلاف في دلالة (كاد) في حالتي النفي والإثبات على أقوال أشهرها:

الأول: أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي، كغيرها من الأفعال، وإلى هذا ذهب الفراء[1]، والمبرد[2]، وعبدالقاهر الجرجاني[3]، والزمخشري[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6]، وأبو حيان[7]، وابن هشام[8]، والسمين الحلبي[9]، والزركشي[10]، والسيوطي[11].

قال ابن مالك: "... والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقارنة الموت ثابتة، والموت لم يقع. وإذا قيل: لم يكد يموت فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة، كأن قائلاً قال: كاد فلان يموت، فرد عليه بأن قيل: لم يكد يموت.

---

(1) معاني القرآن (2/ 7).
(2) المقتضب (3/ 75).
(3) دلائل الإعجاز (213).
(4) الكشاف (2/ 525).
(5) شرح التسهيل (1/ 399، 400).
(6) شرح الرضي (5/ 239- 241).
(7) ارتشاف الضرب (3/ 1235).
(8) مغني اللبيب (2/ 762، 763).
(9) الدر المصون (1/ 175).
(10) البرهان في علوم القرآن (4/ 120).
(11) الإتقان في علوم القرآن (1/ 533).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقولك: لم يكد يموت أبلغ في إثبات الحياة من قولك: لم يمت، ولهذا قيل في قوله تعالى: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } (النور: 40) إن معناه: لم يرها ولم يقارب أن يراها"[1].

الثاني: وذهب بعض العلماء أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: " (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعله بدليل قوله تعالى: {وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ } (الإسراء:73). فإنهم لم يفتنوه؛ لأنه صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك. وإذا قيل: (لم يكد يفعل) فمعناه أنه فعله، بدليل قوله تعالى: { وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ } (البقرة: 71)[2]، وقد فعلوا الذبح.

وممن ذهب هذا المذهب، ثعلب[3]، والطبري[4]، والجوهري[5]، وابن جني[6]، وابن عطية[7]، وأبو البقاء[8]، وابن يعيش[9].

قال ابن يعيش: " فـ (كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب، كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي، كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى، والقاطع في هذا قوله تعالى: (فذبحوها وما كادوا يفعلون)، وقد فعلوا الذبح بلا ريب"[10].

وقد رُدَّ على القائلين بأن إثباتها نفي ونفيها إثبات بالآتي:

---

(1) شرح التسهيل (1/ 399).
(2) انظر عادل فتحي رياض: الجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، (138).
(3) مجالس ثعلب (1/ 142).
(4) ينظر جامع البيان (1/ 282).
(5) انظر الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (مادة كاد).
(6) انظر رأي ابن جني في الدر المصون (1/ 176).
(7) ينظر المحرر الوجيز (4/ 40)، وانظر رأيه كذلك في الدر المصون (1/ 176).
(8) انظر إملاء ما من به الرحمن (158/2)، والدر المصون (1/ 176).
(9) ينظر شرح المفصل (4/ 384).
(10) شرح المفصل (4/ 384- 385).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

1- الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: { وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ } : أن إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى (فذبحوها) لا من (كادوا) فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل بدليل ما سبق من تعنتهم وكثرة سؤالهم، وهذا دأب من لا يفعل، ولا يقارب، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبل[1].

2- أما تخطئة الشعراء لذي الرمة[2] في قوله:

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حُبِّ ميّة يبرح

فلا دليل فيه لتخطئة من خطأه؛ لاحتمال أن يكون مذهبه أن نفي (كاد) إثبات، وقد غلط الجمهور ذا الرمة في رجوعه عن قوله، وقالوا: "وإن كان في يكد من المبالغة والجزالة ما ليس في يجد" [3].

3- وأما قوله تعالى: (لم يكد يراها) فهو محمول على انتفاء مقاربة الفعل، فإن انتفت مقاربة الفعل انتفى حصول ذلك الفعل[4].

أما الشيخ أطفيش فقد اختار الرأي الأول وهي أنها كسائر الأفعال فقال: "ونفي كاد نفي، وإثباتها إثبات كسائر الأفعال، وأخطأ من قال غير ذلك"[5].

وقال في موضع آخر: "ونفي كاد نفي، وإثباتها إثبات كسائر الأفعال، وغير هذا تخليط، وإذا قلت: كاد يقوم، فمعناه: قرب، وإذا قلت: لم يكد يقوم مع أنه قام فمعناه: لم يقرب للقيام ثم قرب وقام"[6].

---

(1) انظر مغني اللبيب (2/ 763)، واختيارات أبي حيان في البحر المحيط (1/ 485).

(2) استبدل ذو الرمة (لم يكد) (لم يجد). انظر البيت في ديوانه، (2/ 1192)، ورواية الديوان: لم أجده.

(3) ينظر شرح التسهيل (1/ 400)، وشرح الرضي على الكافية (5/ 241).

(4) ينظر مغني اللبيب (2/ 762).

(5) انظر تيسير التفسير (1/ 143).

(6) انظر تيسير التفسير (1/ 33).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعند قوله تعالى: { وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّـا يَكَـادُونَ يَفْقَهُـونَ قَـوْلاً } (الكهف: 93)، قال: "ونفي "كاد" كغيرها، فمعنى "كاد يفعل" قرب أن يفعل، ومعنى "ما كاد يفعل" ما قرب أن يفعل، وقد يفعل بعد قربه، وقد لا يفعل"[1].

وعند قوله تعالى: (لم يكد يراها)، قال: "لم يقرب أن يراها فضلاً عـن أن يراها، فليس يكاد زائدة"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

[1] انظر تيسير التفسير (8/ 430).

[2] انظر تيسير التفسير (10/ 126).

4- تقديم خبر (ليس) عليها

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها، فذهب قدماء البصريين[1]، والفراء[2]، وأبو علي في المشهور[3]، والزمخشري[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، وابن يعيش[7]، وأبو علي الشلوبين[8]، وابن عصفور[9]، ذهبوا إلى جواز ذلك.

ورُوِيَ القولُ بالجواز عن سيبويه[10]، ونَسَبَ إليه بعضٌ القولَ بالمنع[11] وهو الحق؛ إذ ليس له نص صريح في ذلك.

قال الجرجاني: "وليس لصاحب الكتاب في ذلك نصّ. وقد استدل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر ليس عليها بمسألة في موضع من كتابه. وقد ذكرت ذلك في المغني وبينت وجه تعريها من الدلالة"[12].

وقد استدل البصريون على جواز تقديم خبر ليس عليها أولاً: بقول الله تعالى:{ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ } (هود: 8)، إذ وقع (يوم) معمولاً لـ

---

(1) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1172)، والتبيين للعكبري (315)، والإنصاف (1/ 130).

(2) انظر رأي الفراء في ارتشاف الضرب (3/ 1172).

(3) انظر المقتصد في شرح الإيضاح (1/ 409)، والمسائل الحلبيات (280).

(4) انظر المفصل (269).

(5) انظر الإنصاف (1/ 130).

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن (2/ 690).

(7) انظر شرح المفصل (4/ 370).

(8) ينظر ارتشاف الضرب (3/ 1172).

(9) انظر شرح الجمل لابن عصفور (1/ 389).

(10) ممن نسبوا إلى سيبويه القول بالجواز ابن يعيش في شرح المفصل (4/ 369)، وابن مالك في شرح التسهيل (1/ 351).

(11) ينظر الإنصاف (1/ 130)، وائتلاف النصرة (123)، والمقتصد (1/ 409).

(12) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (1/ 409).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(مصروفا)، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، فلذا جاز أن يتقدم خبر ليس عليها.[1]

ثانياً: أنه كما جاز أن يتقدم خبرها على اسمها، جاز أن يتقدم خبرها عليها.

ثالثاً: لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ليس) تُخالف (ما)، بدليل أنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها نحو "ليس قائماً زيد" ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها، فلا يُقال: "ما قائماً زيد" وإذا جاز أن تخالف (ليس) (ما) في جواز تقديم خبرها على اسمها، جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها، وتلحق بأخواتها[2].

وذهب جمهور الكوفيين[3]، والمبرد[4]، والزجاج[5]، وابن السراج[6]، والجرجاني[7]، والأنباري[8]، والسهيلي[9]، وابن مالك[10]، وأبو حيان في البحر المحيط[11]، وعزاه إلى أكثر المتأخرين[12]، والزبيدي كذلك[13]، ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

واحتج الكوفيون ومن معهم بأن قالوا[14]:

---

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية (5/ 214).
(2) انظر الإنصاف (1/ 131- 132).
(3) انظر راي الكوفيين في : ارتشاف الضرب (3/ 1171)، والإنصاف (1/ 130)، شرح التسهيل (1/ 351).
(4) انظر المقتضب (4/ 190).
(5) انظر راي الزجاج في الهمع (2/ 88)، والأشموني (1/ 345).
(6) انظر الأصول (2/ 228).
(7) انظر المقتصد (1/ 408- 409).
(8) انظر الإنصاف (1/ 132).
(9) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1171).
(10) انظر شرح التسهيل (1/ 351).
(11) البحر المحيط (5/ 206).
(12) انظر ارتشاف الضرب (3/ 1171، وهمع الهوامع (2/ 88).
(13) انظر التبصرة والتذكرة (123).
(14) انظر الإنصاف (1/ 130).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: إن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت (كان) مُجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، ولا يكون ذلك في (ليس)، فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً، والفعل يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. فإن كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله، (وليس) في معنى (ما)؛ لأن (ليس) تنفي الحال وكذلك (ما)، وكما أن (ما) لا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس).

ثانياً: إنه لما كان متفقاً على فعلية (عسى)، ولا يتقدم خبرها عليها إجماعاً؛ لعدم تصرفها، كانت (ليس) أولى بأن لا يتقدم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرفة، كما أنه مختلف في فعليتها.

ثالثاً: إن استدلال البصريين بالآية على التقديم غير مسلم به عندنا، فلا يكون (يوم) متعلقاً بـ (مصروف) منصوباً، إنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بُني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، كما قرأ الأعرج ونافع[1]: { هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ } (المائدة: 119). وإنما سلمنا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه (ليس مصروفا عنهم)، وتقديره: (يلازمهم يوم يأتيهم)[2].

أما الشيخ أطفيش فقد اختار في هذه المسألة قول البصريين ومن معهم، فقد قال عند تفسير قول الله تعالى: { أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ } قال: "ألا يوم يأتيهم" متعلق بـ "مصروفا" وتقديم معمول خبر ليس عليها دليل على جواز تقديم خبرها عليها من باب أولى"[3].

---

(1) القراءة في الدر المصون (4/ 520)، وفي الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي (1/ 423).

(2) انظر ائتلاف النصرة (123- 124).

(3) انظر تيسير التفسير (6/ 343).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والذي أراه أن الكوفيين أقوى حجة من البصريين في هذه المسألة، وذلك:

لأن أبا حيان يقول: وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) ولا مفعوله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لَجَاجَةً وكنت أبيّا في الخَفَا لست أُقْدِمُ[1]

فقد تقدم معمول الخبر (في الخفا) على (ليس) والمعمول جزء من العامل (أقدم).

وبَيّنٌ من ذلك أن البصريين يتمسكون بظاهر الآية فقط مع أنها تحتمل غير ما حملوها عليه، وقد ردّ عليهم ابن مالك قائلاً: إن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدا فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمّا) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على "لا" و "لن" تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر[2].

---

[1] البيت في البحر المحيط (5/ 206) غير منسوب، والدر المصون (6/ 292).

[2] شرح التسهيل (1/ 354).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- عمل (إنْ) مخففة

تأتي (إنْ) مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية. فإن دخلت على الجملة الاسمية جاز إعمالها عند البصريين[1] وجاز إهمالها وهو الأكثر.

فمن شواهد إهمالها، قول الله تعالى: { وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} (الزخرف: 35)، { إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } (طه: 63)، في قراءة حفص وابن كثير، {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ } (يس: 32)[2].

أما شواهد إعمالها فقد اعتمد البصريون على قراءة نافع، وابن كثير {وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ } (هود: 111)

وكذلك حكاية سيبويه عن ثقات العرب: "حدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرا لمنطلق"[3]، وقول الشاعر[4]:

كُليبُ إنَ الناسَ الذين عِهدتُهم بِجُمْهُورِ حُزْوى فالرِّياضِ لذي النخل

واعتمد البصريون كذلك لصحة إعمالها مخففة على القياس؛ إذ "يجرونها على أصلها، ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه، وبقي عمله، نحو: "لم يك زيد منطلقاً"، ولم أُبَلْ زيدا"[5].

---

(1) ينظر: الكتاب (1/ 139، 140)، والمقتضب (1/ 188، 189)، والمقتصد (1/ 490)، والأصول في النحو (1/ 235)، والتبصرة والتذكرة (1/ 456)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (347- 352)، والإنصاف (1/ 159)، ومغنى اللبيب (1/ 31، 32).

(2) انظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط (2/ 563)، ومغني اللبيب (1/ 31).

(3) الكتاب (1/ 140).

(4) الأزهية (48).

(5) ابن يعيش (4/ 548).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب الكوفيون إلى عدم جواز تخفيفها البتة لا مُعْمَلَـة، ولا مهملـة، لأن الخفيفة عندهم هو حرف ثنائي الوضع نافٍ، وليس مخففاً من الثقيلة[1]. وجعلـوا اللام بعدها حرف استثناء بمعنى (إلا) كما في قوله تعالى: {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ } (الطارق:4)، بمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ[2].

وقد صحح مذهب الكوفيين كل من ابن قتيبة[3]، وابـن خالويـه[4]، وابـن زنجلة[5]، ومكي القيسي[6]، الزبيدي[7].

أما الشيخ أطفيش فقد اختار قول البصريين بجواز إعمالها مخففة، فقـال: "وقاعدة الكوفيين في جميع القرآن وغيره أن يجعلوا "إنْ" المخففة نافية لا مخففـة، واللام بعدها. بمعنى (إلا)، ويرده أنه لم يجيء في كلام العرب ما جاء ليزيد، أي: إلا زيد، وجاء القوم لزيدا، أي: إلا زيدا"[8].

وعند قوله تعالى: { وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ } (المؤمنون: 30)، قال: "وإنْ مخففة، أي إننا { كُنَّا لَمُبْتَلِينَ } اللام للتأكيد وللدلالة على أنَّ (إنْ) غير نافية، وقيـل: (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلا)، أي ما كنا إلا مبتلين، وهو مردود"[9].

---

(1) ارتشاف الضرب، (3/ 1271).

(2) انظر الاختيارات النحوية لأبي حيان في البحر المحيط (2/ 565)، وشرح التسهيل (2/ 35).

(3) تأويل مشكل القرآن (442، 552).

(4) الحجة في القراءات السبع (4/1).

(5) حجة القراءات (758).

(6) مشكل إعراب القرآن (411/1)، و (2/ 349).

(7) ينظر ائتلاف النصرة (170).

(8) تيسير التفسير (1/ 291- 292).

(9) تيسير التفسير (10/ 23).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: الأدوات النحوية

اشتمل تفسير الشيخ أطفيش على مسائل عديدة تنتمي إلى مبحث الأدوات النحوية، وقد كان أغزر المباحث التي اعتنى بها الشيخ، وله فيها اختيارات ملحوظة، وتندرج المسائل الآتية تحته: 1- دلالة (لن) على التأبيد، 2- تعلق الكاف، 3- معاني (قد) الحرفية 4- مجيء (أنْ) تفسيرية 5- دخول (أل) على بعض الأسماء، 6- مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية 7- مجيء (إذ) للتعليل 8-نيابة بعض حروف الجر عن بعض، 9- (اللام) الداخلة على المبتدأ، 10-الميم في (اللهم)، 11- واو الثمانية، 12- واو الاستئناف.

1- دلالة (لن) على التأبيد

رفض كثير من النحاة أن تكون (لن) لتأبيد النفي، ومنهم السهيلي[1]، ابن مالك[2]، والرضي[3]، وأبو حيان[4]، وابن هشام[5]، والمرادي[6]، والأزهري[7].

واشتهر عن الزمخشري القول بأنها تفيد التأبيد، وأنه ذكر ذلك في كتابه (الأنموذج).

قال ابن هشام: "ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافا للزمخشري في (كشافه)، ولا تأبيده خلافاً له في (أنموذجه)، وكلاهما دعوى بلا دليل"[8].

---

(1) انظر نتائج الفكر في النحو (130- 133).
(2) ينظر شرح التسهيل (54/ 14).
(3) ينظر شرح الكافية (5/ 37).
(4) ينظر البحر المحيط (358/7)، طبعة دار الفكر ، بيروت،1412هـ - 1992م.
(5) مغني اللبيب (1/ 313).
(6) ينظر الجنى الداني (270).
(7) ينظر شرح التصريح (2/ 357).
(8) مغني اللبيب (1/ 313).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال المرادي: "ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدا، خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في (أنموذجه)"[1].

والحق أن الأنموذج خالٍ من القول بإفادة (لن) التأبيد؛ فالزمخشري لم يقله، وإنما فيه: " و (لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد". قال الشارح: أقول "إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت: لا أضربُ مثلاً، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضرب" وفي بعض النسخ (التأييد) بدل قوله (التأكيد).[2]

ويبدو أن القول بالتأبيد فُهم من قول الزمخشري إنَّ (لن) تفيد التأكيد والتشديد، أو من لفظة (التأبيد) بدل (التأكيد) في بعض النسخ.

أمّا قول الزمخشري: إنّ (لن) تفيد التأكيد والتشديد في النفي فنجده مبثوثاً في مواضع مختلفة من الكشاف، ومن ذلك قوله عند قول الله تعالى: { لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ } (الحج: 73): " (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكدا، وتأكيده ههنا للدلالة على أنّ خلق الذباب منهم مستحيل منافٍ لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا"[3].

وعند قوله تعالى: { قَالَ لَن تَرَانِي } (الأعراف: 143)، قال: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل. تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً".

---

(1) ينظر الجنى الداني (270).

(2) الأردبيلي ، جمال الدين: شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري ، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، (190).

(3) انظر الكشاف (3/ 167).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى القول بأن (لن) تفيد تأبيد النفي ومنهم الطبرسي[1]، والحيدرة اليمني[2]، ويحيى بن حمزة العلوي[3]، وأحمد بن يحيى المرتضى[4]، والخليلي[5]، واختاره الباحث أيوب جرجيس عطية القيسى[6].

وقد رد المانعون لإفادة (لن) التأبيد على القائلين به بما يلي[7]:

1- أن (لن) لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: { فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً } (مريم: 26)، ولكان ذكر الأبد في {وَلَن يَتَمَنَّوْهُ.أَبَداً } (البقرة: 95) تكرارا والأصل عدمه.

2- لو كانت (لن) تدل على تأبيد النفي لما صح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه كقوله تعالى: { لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى } (طه: 91).

3- أنّ تأبيد النفي في قوله تعالى: { لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً } (الحج: 73) ليس من (لن) وإنما لأمر خارجي.

4- أنّ الذي حمل القائل بذلك اعتقاده أنّ الله لا يرى.

أما الشيخ أطفيش فله في هذه المسألة رأيان، الأول: أن (لن) تفيد التأبيد، ونجد ذلك في تفسيره لقول الله تعالى: { أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ

---

(1) ينظر مجمع البيان لعلوم القرآن (1/ 123).

(2) ينظر كشف المشكل (1/ 534).

(3) العيسى، أيوب: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب، رسالة دكتوراه، دار الإيمان، الإسكندرية، ص234.

(4) المرجع السابق، ص234.

(5) انظر جواهر التفسير (2/ 445).

(6) الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (235).

(7) ينظر الإتقان (1/ 551- 552)، ومغني اللبيب (1/ 313)، النحو وكتب التفسير (2/ 787).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ } (آل عمران: 124)، قال: "وكان النفي بـــ (لن) لأنها أبلغ وهي للتأبيد، أظهر ما فيهم من شبه الإياس من النصر"[1].

وهذا الرأي نجده كذلك في تفسيره (هميان الزاد إلى دار المعاد)، وفيه يقول عند قول الله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً} (الحج:73): "ولن للتأبيد ما لم يدل دليل على عدمه"[2].

والرأي الثاني أن (لن) لا تفيد التأبيد، ونجده عند تفسيره لقول الله تعـــالى: {وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ } (الجمعة: 7)، قال: "لمَّـــا تعاقبت "لن" و "لا" على معنى واحد علمنا أن "لن" لا تفيد التأبيد، كما لا تفيده (لا)، والتأبيد حيث أثبتناه مستفاد من خارج، كالاستحالة رؤية المخالف للحوادث سبحانه أن تراه الحوادث"[3].

وبيّنٌ من هذا أن الشيخ أطفيش لا يرى أن (لن) للتأبيد منفردة، بل لمجـــرد النفي، وأن التأبيد يستفاد من أمور خارجية؛ ففي موضوع الرؤية يرى أن النفـــي مؤبد لا لوجود (لن) ولكن باعتبار أن الرؤية نقـــص، ومـــستحيلة فـــي حـــق الله تعالى[4].

---

(1) تيسير التفسير (2/ 450).

(2) انظر هميان الزاد (11/ 88).

(3) تيسير التفسير (15/ 68).

(4) انظر تيسير التفسير (5/ 174) تفسير قوله تعالى: (لن تراني)، وانظر وينتن: آراء الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش العقدية، ص139.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- تعلق الكاف

لا بُدَّ لأي حرف من حروف الجر من شيء يتعلق به، وهذا المُتَعَلَّقُ قد يكون فعلاً، وقد يكون شيئاً آخر يشبه الفعل؛ كاسم الفعل في مثل: (نزالِ في الباخرة)، بمعنى: انزل في الباخرة، و (حَيَّهَلْ على راعي المروءة)، بمعنى أقبل على راعي المروءة. وقد يتعلق حرف الجرّ بالمصدر الصريح نحو: (السكوت عن السفيه جواب، والإعراض عنه عقاب) فحرف الجرّ (عنْ) متعلق بالسكوت، وهو مصدر صريح. ومثل: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع)، وقد يتعلق حرف الجر كذلك بالمشتق الذي يعمل عمل الفعل، نحو: (أنا مُحِبٌّ لعملي، فرح به، مرتاح لرفاقي) ... [1].

وعموماً فإن سائر حروف الجر غير الزائدة تتعلق بالفعل أو ما في معناه.

و (كاف) الجرّ غير الزائدة كسائر حروف الجرّ في تعلقها بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل، وخالف الأخفش[2]، والفارسي[3]، وابن عصفور[4]، في ذلك، وقالوا إنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر، ولا محذوف.

قال ابو حيان: "الكاف حرف جرٍّ لا خلاف، ويتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، خلافاً للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، أنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر، ولا محذوف"[5].

---

[1] انظر النحو الوافي (2/ 408).

[2] انظر رأي الأخفش في ارتشاف الضرب (4/ 1710)، والجنى الداني (86).

[3] انظر رأي الفارسي في الجنى الداني (86).

[4] انظر شرح الجمل لابن عصفور (1/482- 483).

[5] انظر ارتشاف الضرب (4/ 1710).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال المرادي: "وذهب الفارسي إلى أنّ الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونُقل عن الأخفش، وهو ضعيف" [1].

واختار الشيخ أطفيش مذهب الجمهور في تعلق الكاف، فقال عند قول الله تعالى: {كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ(45) كَغَلْيِ الْحَمِيمِ } (46) (الدخان): "(كغلي) يتعلق بـ (يغلي)؛ لأن الصحيح تعليق الكاف، لأنها تُوصل معنى الحدث إلى معنى مدخولها"[2].

وعند قوله تعالى: {إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ } (17) (القلم) قال: "وكما تتعلق حروف الجرّ غير الزائدة وغيرها ما يشبه الزائد تتعلق الكاف على الصحيح، فتتعلق بالفعل قبلها هنا، ولو قلت فعلت كفعل زيد لعلقت الكاف بالفعل قبلها"[3].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الشيخ والجمهور هو الحق؛ لأن حرف الجر يفيد معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده، مثال ذلك لو قلنا: قعد الرجل، فمعنى الفعل (قعد) في حاجة إلى تكملة، أقعد في البيت أم في الجامعة؟ فإذا قلنا: قعد الرجل في البيت، انكشف المعنى الأصلي للفعل (قعد) بسبب اتصاله بالبيت، وهذا الاتصال جاء بواسطة حرف الجر الأصلي (في) فهو بحق أداة اتصال.

وأمّا وجود الحرف وحده أو مع مجروره فقط، فلا يفيد شيئاً؛ لذا فإن حرف الجر يوصل معنى الحدث إلى مدخوله. فيتعلق الحرف بالفعل أو ما يشبهه ليؤدى وظيفة الربط في الجملة.[4]

---

[1] الجنى الداني (86).
[2] انظر تيسير التفسير (13/ 165)، (13/ 288).
[3] انظر تيسير التفسير (15/ 226).
[4] انظر النحو الوافي (2/ 404- 406).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- معاني (قَدْ) الحرفية

تأتي (قَدْ) على وجهين: اسمية، وحرفية. وقد ذكر النحاة لـ (قَدْ) الحرفية خمسة معانٍ سنوردها هنا مختصرة[1].

الأول: التوقع، وذلك مع المضارع نحو "قد يقدم الغائب اليوم" إذا كنت تتوقع قدومه. وأمّا دلالة (قد) على التوقع مع الماضي فقد أثبته الأكثرون ومنه قول المؤذن: "قد قامت الصلاة"؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك. وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع[2].

الثاني: التقريب، تقريب الماضي من الحال وذلك مثل أن تقول: "قام زيد" تخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ "قد"، فقد قربته مما أنت فيه[3].

الثالث: التقليل، لوقوع الفعل، وترد مع المضارع. مثل: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل[4].

الرابع: التكثير، قال المرادي[5]: "وهو معنى غريب. وقد نكره جماعة من النحويين، وأنشدوا عليه قول الشاعر[6]:

---

(1) انظر الحديث عن (قد) ومعانيها في : شرح المفصل (5/ 92، 93)، مغني اللبيب (1/ 193- 198)، الجنى الداني (2530 260).

(2) انظر مغني اللبيب (1/ 194).

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش (5/ 92).

(4) انظر مصابيح المغاني (323)، والجنى الداني (257).

(5) الجنى الداني (258).

(6) البيت منسوب لامرئ القيس. ديوانه (46)، وهو من شواهد المغني (1/ 197).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قد أشهدُ الغارة الشعواء تحْمِلُني جرداءُ معروقةُ اللَّحيين سُرْحُوبُ

الخامس:التحقيق، وترد للدلالة عليه مع الماضي والمضارع. مثاله مع الماضي قوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ } (المؤمنون: 1). وقوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا} (الشمس: 9)، ومع المضارع قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ } (الأنعام: 33)[1].

وغاية القول أن (قد) تفيد مع الماضي أحد ثلاثة أمور: التوقع، والتقريب، والتحقيق. ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير[2].

على أنه ليس بوسع أحد أن يجزم بإفادة (قدْ) للمعاني الخمسة الآنفة الذكر بصورة قطعية؛ إذ تختلف تلك المعاني حسب ما تدخل عليه، وحسب السياق الذي ترد فيه.

ومما يدل على ذلك أن ابن هشام ذكر أنّ (قد) تفيد التكثير وقال[3]: "قاله سيبويه في قول الهذلي[4]:

قد أترك القِرْنَ مُصفَرًّا أنامِلُه كأنّ أثوابه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

وقال الزمخشري في: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ } (البقرة: 144)، أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت".

وعكس ذلك بعض النحاة[5] فقالوا: إن (قد) في البيت تدل على التقليل؛ لأن (ربما) للتقليل. قال المالقي: "و (قد) تكون تقليلاً وهو أيضاً قليل، كقول الشاعر:

---

(1) انظر مغني اللبيب (1/ 197)، والجنى الداني (259).

(2) انظر الجنى الداني (259).

(3) انظر مغني اللبيب (1/ 197).

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش (5/ 93)، الجنى الداني (259).

(5) انظر رصف المباني (456).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد أترك القرن مصفرا أناملـه كأن أثوابه مُجَّت بِفِرْصاد

وقال ابن مالك: "أن تكون حرف تحقيق ... ومن دخولها على المضارع قوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء }.

وقول الشاعر:

قد أترك القرن مصفرا أناملـه كأن أثوابه مُجَّت بِفِرْصاد

وهو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم"[1].

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به"[2]

ومثال آخر على اختلاف معنى (قد) لاختلاف فهم المتلقي، ما ذكره ابن هشام أن من معاني (قد) التوقع، ومثّل له بقول المؤذن: "قد قامت الصلاة"؛ لأن الجماعة منتظرون[3].

بينما تجد الزمخشري في المفصل يقول: "قد يُقرّب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة"[4]، وتبعه في ذلك ابن يعيش قائلاً: "... ولذلك قال المؤذن: "قد قامت الصلاة"، أيَ حان وقتها في هذا الزمان"[5].

ومن ذلك ما ذكره المرادي نقلاً عن ابن اياز في إفادة (قد) للتقليل قال[6]: "وقال ابن إياز[7]: يفيد، مع المستقبل، التقليل في وقوعه أو في متعلقه. فالأول كقولك: قد يفعل زيد كذا، أي: ليس ذلك منه بالكثير. والثاني كقوله تعالى: { قَدْ

---

(1) شرح التسهيل (4/ 108).

(2) انظر رصف المباني (456).

(3) انظر مغني اللبيب (1/ 194).

(4) انظر المفصل (5/ 92).

(5) انظر شرح المفصل (5/ 92).

(6) الجنى الداني (257)

(7) وهو الحسين بن بدر، جمال الدين، أبو محمد (ت/ 681هـ). بغية الوعاة (1/ 439).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ } (النور: 64)، والمعنى، والله عز اسمه أعلم: أقلُّ معلوماته مـا أنتم عليه. قلت[1]: والظاهر أن "قد" في هذه الآية للتحقيق، كما ذكره غيره".

وما قاله ابن إياز من أنَّ (قد) في الآية تفيد التقليل قاله ابن هشام أيضاً[2].

ولعلّ هذا الاختلاف في فهم معاني (قد) هو الذي جعل الشيخ أطفيش يقول عند قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ }(الأنعام: 33): " (قد يعلـم) تحقق علمنا أو كثر، كقول زهير في مدح أبي حذيفة بن بدر[3]:

أخاثقة لا يتلف الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال نائله

أي إعطاءهُ.

ومعنى كثرة علم الله كثرة أجزاء معلومه إذ علم من كلّ جزء وأن دقَّ، وإلا فصفات الله ذاتية وهو لا يتصف بالأجزاء.

أو: من أقل معلوماتنا إحزان الذين يقولون إيّاك، وذلك كما نفسّرُ "قد" فـي قوله تعالى: { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ } (النـور: 64)، وقولـه: {قَـدْ يَعْلَـمُ اللَّـهُ الْمُعَوِّقِينَ}(الأحزاب:18)، بالتحقيق أو بتكثير معلوماته من ذلك، أو بتقليلها بالنسبة، والتحقيق أنَّ "قد" مع المضارع للتحقيق بالوضع، والكثرة أو القلة إنما هـي مـن خارج".[4]

---

(1) الكلام للمرادي وليس لابن إياز. فتنبه.

(2) انظر مغني اللبيب (1/ 197).

(3) ديوان زهير (141)، ورواية الديوان أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله.

(4) انظر تيسير التفسير (4/ 259، 260).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- مجيء (أن) تفسيرية

اختلف النحويون في مجيء (أنْ) تفسيرية، وقد عقد سيبويه لها بابـا فـي الكتاب بعنوان "هذا باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة أي"[1].

قال سيبويه: "وذلك قوله عز وجل: {وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا} (ص: 6) زعم الخليل أنه بمنزلة أيْ. إلى أن قال: "ومثل ذلك: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ } (المائدة:117). وهذا تفسير الخليل. ومثل هـذا فـي القرآن كثير.[2]

وممن ذهب مـذهب سـيبويه فـي مجـيء (أنْ) تفـسيرية المبـرد[3]، والصيمري[4]، والزمخشري[5]، وابن يعيش[6]، والمالقي[7]، والمرادي[8].

وقد اشترطوا لصحة وقوعها تفسيرية شروطاً هي[9]:

1- أن تسبق بجملة.

2- أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز "ذكرت عسجدا أنْ ذهبا".

3- أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مرّ.

4- أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال "قلت له أن أفعل".

5- أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت " كتبت إليه بأن افعل" كانت مصدرية.

---

(1) ينظر الكتاب (3/ 162).
(2) المرجع السابق (3/ 162).
(3) ينظر المقتضب (2/ 358، 359).
(4) ينظر التبصرة والتذكرة (1/ 465، 466).
(5) ينظر الكشاف (4/ 70).
(6) ينظر شرح المفصل (5/ 83).
(7) ينظر رصف المباني (196، 197).
(8) ينظر الجنى الداني (220).
(9) انظر مغني اللبيب (1/ 39- 41)، وشرح المفصل (5/ 84).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والقول بأنَّ (أنْ) تفسيرية تفرد به البصريون، والمنقول عن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية. قال الصيمري: "وهذا الوجه في (أنْ) تفرد به البصريون، وسموها "أن" التي للعبارة ولم يعرفه الكوفيون، وجعلوا "أن" في قوله تعالى: {وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا }، في موضع نصب بتقدير: بأن امشوا، أي: انطلقوا بالمشي[1].

وقد أخذ ابن هشام في مغني اللبيب بقول الكوفيين فقال: "وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة، وهو عندي متجه، لأنه إذ قيل "كتبت إليه أن قم" لم يكن (قم) نفسَ (كتبت) كما كان (الذهب) نفس (العسجد) في قولك: هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بأيّ مكان "أن" في المثال لم تجده، مقبولاً في الطبع"[2].

أما الشيخ أطفيش فاختار مجيئها تفسيرية بالشروط التي ذكرناها آنفاً، وقد صرح برأيه في مواضع كثيرة من تيسير التفسير[3].

فمثلاً عند قوله تعالى: { وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُواْ اللّهَ } (النساء: 131)، قال: " (أن) تفسيرية؛ لأن في التوصية معنى القول"[4].

وعند قوله تعالى: {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ} (المائدة: 49)، قال: "أنْ مفسرة لمعطوف على "أنزلنا إليك الكتاب"، أي: وأمرناك أن احكم، أو: أوحينا إليك أن احكم. ثم رأيت أنه اعترض بأنه لم يحفظ حذف المفسِّر. إذا قلنا هذا لصحته معنى أولى من جعلها مصدرية دخلت على الطلب؛ إذ لا معنى لذلك؛ فعندي لا يدخل حرف المصدر على الأمر والنهي؛ لأن المصدر له

---

(1) التبصرة والتذكرة (1/ 466)، وانظر الجنى الداني (221)، ومعاني القرآن للفراء (2/ 281).

(2) مغني اللبيب (1/ 39).

(3) ينظر تيسير التفسير مثلا (3/ 371، 4/ 56 و 4/ 182، و 6/ 106، 6، 298، و 6/ 185، و 15/ 306).

(4) تيسير التفسير (3/ 371).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خارج والأمر والنهي طلب لا خارج له، فلا تُقَدَّر: "وبأن احكم" عطفاً على "بالحق" ولا: "وأمرناك بأن احكم"[1].

ولنا أن نشير في هذا المقام إلى أنّ الشيخ قد وافق الزمخشري وجمهور المفسرين في جعله الإلهام بمعنى القول، كما في قوله تعالى: {وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً } (النحل: 68)، فقال: " "أن" تفسيرية، لأن في الإيحاء بمعنى الإلهام معنى القول دون حروفه، فإنه يفيد ما يفيد القول فلاتهم"[2].

على أن ابن هشام في المغني قال: "وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: { أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً } مفسرة، ورد أبو عبدالله الرازي بأن قبله: {وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ } والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتاً"[3].

وكذلك رفض أبو حيان جعلها تفسيرية، فقال: و (أن) تفسيرية؛ لأنه تقدم معنى القول، وهو (أوحى)، أو مصدرية أي باتخاذ، قال أبو عبدالله الرازي: "أن" هي المفسرة لما في الوحي من معنى القول، هذا قول جمهور المفسرين، وفيه نظر؛ لأن الوحي هنا بإجماع منهم هو الإلهام، وليس في الإلهام معنى القول"[4].

والذي يراه الباحث أن "أن" تأتي تفسيرية بالشروط التي ذكرها النحاة؛ فكثرة مجيئها في القرآن تؤيد ذلك.

---

(1) تيسير التفسير (4/ 56).
(2) تيسير التفسير (8/ 27).
(3) مغني اللبيب (1/ 40).
(4) البحر المحيط (5/ 511).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5- دخول (أل) على بعض الأسماء

كلمة (أل) تأتي على عدة أقسام، منها:

الموصولة، والمُعَرِّفة، والزائدة. وأل الموصولة هي التي تدخل على صفة صريحة(*) نحو: إن العاقل الأريب يحتال للأمر حتى يفوز به، والعاجز الضعيف يتوانى ويتردد حتى يفلت منه(1).

و (أل) المُعَرِّفة هي التي تفيد التعريف، وهي نوعان: أل العهدية، و (أل) الجنسية. و (أل) الزائدة هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغيّر من تعريفها أو تنكيرها. فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس. فالكلمات "مأمون"، و "رشيد" و "عبّاس" معارف بالعلمية قبل دخول (أل) فلمّا دخلت عليها لم تفدها تعريفاً جديداً. ومثال دخولها على النكرة ما سمع من قولهم: (ادخلوا الأول فالأول ...) وأشباهها. فكلمة "أول" نكرة؛ لأنها حال ولم تخرجها (أل) عن التنكير(2).

قال ابن هشام(3): " وقد ترد (أل) زائدة، أي غير مُعَرِّفة، وهي إمّا لازمة كالتي في علم قارنت وضعه كالسموأل، واليسع، واللات والعُزّى، أو في إشارة وهو "الآن" وفاقا للزجاج والناظم (يعني ابن مالك)، أو في موصول وهو (الذي) و (التي) وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصلة، وإمّا عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر"(4).

(*) الصفة هنا : اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبه وصيغة المبالغة. انظر مغنى اللبيب (1/60-62).

(1) انظر النحو الوافي (1/ 320، 321).

(2) انظر المرجع السابق (1/ 382، 383- 389).

(3) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 162).

(4) صدر البيت: ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا، والبيت من شواهد الإنصاف (1/ 260)، وشرح الكافية الشافية (1/ 138)، ومغنى اللبيب (1/ 63) بلا نسبة. والشاهد في البيت قوله (بنات الاوبر) حيث زاد (ال) في العلم مضطراً؛ لأن (بنات الاوبر) علم على نوع من الكمأة ردي،ء والعلم لا تدخله (ال)؛ فراراً من اجتماع معرفتين العلمية و (ال)، فزادها هنا ضرورة. انظر تعليق محي الدين عبدالحميد في أوضح المسالك (1/ 163).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والشاهد في البيت أن الشاعر أدخل (أل) على كلمة (أوبـر)؛ ضـرورة. وأصل استعمال العرب لها: بنات أوبر.

وهناك نوع آخر لـ (أل) العارضة، ويأتي للمح الأصل، وذلـك أن أكثـر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علما، ثـم انتقـل إلـى العلمية، وترك معناه السابق؛ مثل: عادل، ومنصور، وحسن؛ فقد كـان المعنـى السابق لها – وهي مشتقات: ذاتٌ فعلت العدل. أو وقع عليها النصر، أو اتـصفت بالحسن، ولا دخل للعلمية بواحد منها، وانقطعت عن المعنى السابق لها وانتقلـت إلى الاستعمال الثاني وهو: العلمية، وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا ينظر إلى أصله المشتق[1].

ويرى الشيخ أطفيش أنّ دخول (أل) للمح الأصل في بعض الأسماء غيـر جائز؛ لأنها أعلام أعجمية مثل الصين، والأندلس، فقد قال عند تفسير قوله تعالى: (وجئتك من سبأ): "ودخول (أل) على (سبأ وأندلس وصين وهند وسند) خطأ؛ لأنها أعلام عجمية لا يصلح فيها لمح أصل، وسبب استعماله الغفلة والتقليد ولو سـئل مستعمله من العلماء لأجاب بالمنع"[2].

وفي قوله تعالى: { مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّـوْرَاةَ وَالإِنجِيـلَ } (3) (آل عمران)؛ تحدث الشيخ عن كلمة الإنجيل قائلاً: "الإنجيل مـن النجـل وهـو التوسعة؛ لأن فيه التوسعة لأشياء ضيّق عليها فـي التـوراة، والعـين الـنجلاء: الواسعة، أو من النجل بمعنى الظهور، لظهوره من اللوح المحفوظ، أو لاستخراجه

---

(1) انظر النحو الوافي (1/ 390- 391).

(2) انظر تيسير التفسير (10/ 333).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منه ... و (أل) فيهما دليل على عربيتهما[1]، ألا ترى أنه لا يُقال في الأعلام العجمية الموسى والعيسى والنوح ونحو ذلك؟ وكذا العربية إلا للمح الأصل بلا قياس، و (أل) فيهما للمح[*]، ولا يعترض بالإسكندرية بـ (أل)؛ لأنه بياء النسب العربية، وكل منسوب يعامل كصفة فصحت (أل) وقولك الإسكندر بلا نسب مع (أل) خطأ كخطأ من قال: البغداد في بغداد، فقولهم: الأندلس والصين والهند تحريف متبوع، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: (اطلبوا العلم ولو بصين)[2] بدون (أل) وزاد الراوي (أل)، والعربي لا يزيده[3].

ولا أكون مبعداً إن قلت إن رأي الشيخ الآنف ذكره قد يتوافق مع ما تقره الدراسات اللغوية المعاصرة. يقول الأقطش: "تتناثر على سطح البلاد العربية من المحيط إلى الخليج مدن وقرى وبلاد محلاة بالأداة (أل) في أولها، ولا تعرف تلك الأماكن بدونها، وهي أعلام مكتفية عن التعريف اللغوي بالزائدة (أل) بعرفان ذواتها نفسها- القدس، الكوفة، الخرطوم، المنامة، الجزائر، العراق- فهي أعلام معرفة تعريفاً شكليا في الصيغة فحسب[4].

---

(1) على أن تأصيل كلمة الإنجيل ونظائرها من الأعجمي المعرب تكون عروبته التي أشار إليها الشيخ عروبة استعمال وتصريف لا عروبة اشتقاق وتأصيل، فهي من حيث التأصيل غير عربية الأرومة والجذر. انظر المحبي، محمد الأمين: قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق: عثمان الصيني، مكتبة التوبة، ط1، 1415هـ - 1994م، (215/1). وفيه رأي يقول: على أن بعضهم ألزم دخول (ال) عليها علامة للتعريب كالإسكندرية.

(*) أي: في التوراة والإنجيل.

(2) رواه الربيع بن حبيب في الجامع الصحيح، باب (4) في العلم وطلبه وفضله، رقم (8). ورواه الهندي في الكنز، في كتاب العلم الباب (1) في الترغيب فيه، رقم (28697) من حديث أنس. والرواية في كنز العمال: بالصين.

(3) انظر تيسير التفسير (2/ 238).

(4) انظر : الأقطش، عبدالحميد، أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفيد فيشر، مقال بعنوان: (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، ط1، 1994م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويخلص الأقطش إلى أن الأداة (أل) قوية وفاعلة في إعطاء معني التعريف للمباني الاسمية وما يقوم مقامها من مباني الظروف والصفات، ما عدا في الاستعمالات التي أمكن حصرها ومنها (أل) + علم مكان: القدس، واليمن، ففيها تفقد (أل) وظيفة المعرف، وتنتهي إلى حالة لها تعريف في الشكل لا في المضمون[1].

فلا فائدة من ذكر (أل) في هذه المواضع ولذلك لم تذكر في الحديث في لفظة (الصين)، لأنه الحديث ينطق بالوجه الأفصح.

---

[1] انظر الأقطش ، عبدالحميد، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية، (162).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

6- مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية

تأتي (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان بإجماع العلماء مثل قـول الله تعـالى: { مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى } (الإسراء:1)، أما مجيئها لابتداء الغاية في الزمان ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين.

ذهب جمهور البصريين إلى منع وقوع ذلك، وذهب الكوفيون[1]، وطائفـة من البصريين إلى جواز استعمال (مِنْ) في الزمان، وممـن قـال بجـوازه مـن البصريين الأخفش[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4]، وابن درستويه[5]، وابن مالـك[6]، والرضي[7]، وأبو حيان[8]، والمرادي[9]، والزركشي[10].

وفي كلام سيبويه تصريح بإجازته في موضع، وبمنعه في موضع آخر فأما التصريح بمنعه فقوله: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولـك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[11]، إلى أن قال: "وأما (مذ) فتكون ابتـداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (من) فيما ذكرت لك[*]، ولا تدخل واحدة منهمـا على صاحبتها"[12].

---

(1) انظر الجهود اللغوية للزركشي (354)، والإنصاف (1/ 306)، ورصف المباني (388)، والجنى الداني (308، 309)، وشرح الرضي (6/ 7)، وسر ابن يعيش (4/ 459).

(2) ينظر معاني القرآن للأخفش (365/1) والجنى الداني (309)

(3) ينظر المقتضب (4/ 136).

(4) ينظر معاني القرآن للزجاج (2/ 478).

(5) ينظر ابن يعيش (4/ 459)، المغني (1/ 349).

(6) ينظر شرح التسهيل (3/ 131)، والجنى الداني (308).

(7) ينظر الرضي (6/ 8).

(8) ينظر ارتشاف الضرب (4/ 1718).

(9) ينظر الجنى الداني (309).

(10) ينظر البحر المحيط للزركشي (35/2).

(11) ينظر الكتاب (4/ 224).

(*) أي كما ذكرت لك بأن (من) لابتداء الغاية في المكان.

(12) ينظر الكتاب (4/ 226).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأما تصريحه بجوازه في موضع آخر في باب (ما يـضمر فيـه الفعـل المستعمل إظهاره بعد حرف) قال سيبويه: "ومن ذلك قول العرب (من لـدُ شَـوْلا فإلى إتلائها)".

نصب لأنه أراد زماناً، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر نحو من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا...، فلما أراد الزمان حمل الشّوْلَ علـى شيء يَحْسُن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول"[1].

قال الزركشي بعد أن نقل الكلام السابق لسيبويه: "هذا نصه. وهو يقتـضي أن تكون لابتداء غاية الزمان"[2].

ولعلنا نكتفي في هذا الموضوع بنقل كلام ابن مالك عن أدلة القائلين بجواز مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية. قال: " وأما استعمال من في الزمان، فمنعـه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديـث الـصحيحة والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن قوله تعالى: { لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ } (التوبة: 108). وقال الأخفش في المعـاني[3]: قـال بعض العرب من الآن إلى غد.

وأما الأحاديث فمنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "مـثلكم ومثـل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال من يعمل لـي من نصف النهار على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر

---

[1] الكتاب (1/ 264).

[2] البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (35/2).

[3] انظر معاني القرآن للأخفش (365/1)، وعبارته "يريد منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: "لم أره من يوم كذا"".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين". فقد استعملت (من) في ها الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات. ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء "فمطرنا من جمعة إلى جمعة".

ثم ذكر ابن مالك ثلاثة أحاديث[1]، وقال بعدها: "وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني[2]:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهنَّ فُلول من قراع الكتائب

تُخيّرنَ من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جُرِّبن كُلَّ التجارب[3]

وساق ابن مالك بعد أبيات النابغة ستة شواهد أخرى على مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

واحتج البصريون بأن ما ورد موهما مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية فلا حجة للكوفيين فيه. جاء في الإنصاف: أما احتجاجهم بقوله تعالى: { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ } (التوبة: 108) فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال الله تعالى: "واسأل القرية) (يوسف: 82) والتقدير فيه: أهل القرية"[4].

وقس على ذلك سائر الشواهد؛ فقد تأولها البصريون على حذف مضاف.

---

(1) ابن مالك من جملة المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

(2) ورد في ديوانه (44، 45).

(3) انظر شرح التسهيل: (3/ 131، 132).

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 307).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واختار الشيخ أطفيش مذهب الكوفيين ومن قال بقولهم فقال عند قوله تعالى: { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ }، والآية حجة على مجيء "من" لابتداء الزمان، وله أدلة كثيرة، وأخطأ البصريون في منع ذلك، وتأويل كل ما ورد من ذلك بغير الزمان، مثل أن يقدر من تأسيس أول يوم، مع أنه لو صح بتأسيس لكان الزمان به أولى، لكثرة المصدر بمعنى الزمان، كجئت طلوع الشمس، وقلته في المكان، كجلست قرب زيد"[1].

والذي أراه أن قول الكوفيين ومن معهم هو الأصح؛ لكثرة ورود (مِن) لابتداء الغاية الزمانية في القرآن، والشعر، وفي الأحاديث النبوية الشريفة، كما أن في الأخذ بهذا القول ابتعادًا عن الحذف والتقدير وقد وجدت مندوحة عنه.

---

[1] تيسير التفسير (6/ 141).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

7- مجيء (إذْ) للتعليل

تأتي (إذْ) على أربعة أوجه[1]: أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، والثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، والثالث: أن تكون للمفاجأة، والرابع: أن تكون للتعليل، ومما حُمِلَتْ فيه على التعليل قوله تعالى: {وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ } (الزخرف: 39) أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا. وقول الفرزدق[2]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهُم إذْ هم قريش، وإذ ما مِثْلَهم بَشَرُ

أي: لأنهم من قريش، ولأنهم لا مثيل لهم من البشر.

واختُلِف في (إذْ) التعليلية هل هي حرفٌ بمنزلة لام العلة؟ أم ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؟.

فذهب بعض المتأخرين[3]: كالسهيلي[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6]، وابن هشام[7]، والسيوطي[8]، إلى أنها حرف تجرد للظرفية، وتمحض للتعليل. ونسب هذا القول إلى سيبويه[9]. وسبب نسبة هذا القول إلى سيبويه ما جاء في الكتاب من تشبيه "إذ" بـ (أنْ" في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت (أنْ) بمعنى (إذْ)، و (إذ)

---

(1) انظر مغني اللبيب (1/ 96، 97)، والجنى الداني (188، 189).

(2) ديوان الفرزدق (185)، و المقتضب (4/ 191).

(3) انظر ارتشاف الضرب (1403/3).

(4) انظر نتائج الفكر (134-135).

(5) انظر شرح التسهيل (2/ 206)، وانظر ارتشاف الضرب (3/ 1404.

(6) انظر شرح الكافية (144/4).

(7) انظر مغني اللبيب (1/ 97).

(8) انظر معترك الأقران (575/1)

(9) انظر الجنى الداني (189)، وشرح التسهيل (2/ 209)، وارتشاف الضرب (3/ 1404)، ونتائج الفكر (134-135).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمعنى (أنْ). قال سيبويه: "كأنهم قالوا: إذا صرت منطلقاً فأنا أنطلق معك، لأنها في معنى (إذْ) في هذا الموضع (وإذْ) في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلا أنَّ (إذْ)، لا يحذف معها الفعل"[1].

على أنّ هناك مواضع في الكتاب عدّ فيها سيبويه (إذْ) ظرفاً، ومن ذلك قوله: "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تضاف ولا تَصرَّفُ تصرُّفُ غيرِها، ولا تكون نكرة. وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذْ، وإذا ..."[2].

ويقول في موضع آخر: "و (إذْ) وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة مع"[3].

وذهب قوم[4] منهم: الزمخشري[5]، وأبو علي الشلوبين[6]، و إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، وقال بعضهم وهو الصحيح[7]، واختار هذا المذهب بعض المحدثين[8]، لأمور منها[9]:

(1) "إذْ" مفيدة للتعليل في قوله تعالى: { أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ } (آل عمران: 80)، كما ذكره السهيلي وغيره. ولو وضعت "أن" المصدرية هنا مكان "إذ" ما صح ذلك؛ لأن "أن" المصدرية لا تقع بعدها الجملة الأسمية إلا إذا كانت مخففة من "أنّ".

---

(1) الكتاب (1/ 294).
(2) الكتاب (3/ 285).
(3) الكتاب (4/ 229).
(4) انظر الجنى الداني (189) .
(5) انظر الكشاف (293/4)، و (247/4).
(6) انظر الجنى الداني (189) وارتشاف الضرب (3/ 1404).
(7) انظر الجنى الداني (189) .
(8) انظر الاختيارات النحوية لأبي حيان في البحر المحيط (1/ 331- 332).
(9) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول (53/50).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(2) أن أبا الفتح عثمان بن جني أعرب "إذْ" بدلاً من (اليوم). قال أبو الفتح: "راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى: {وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ }، مستشكلاً إبدال إذْ من اليوم، فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكان اليوم ماضٍ، أو كأن إذْ مستقبلة"، ثم صرح بإفادة التعليل، حيث قال: " إلا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم"[1].

واختار الشيخ أطفيش (أن) إذْ ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، فقال عند قول الله تعالى: {وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ} (الأنعام: 91): "وإذ متعلق بـ (قَدَروا) أو (بقَدْرِه). وقيل: حرف تعليل، قلت: هي ظرفية، والتعليل مستفاد من مدخولها"[2].

وعند قوله تعالى: { وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ} (الأحقاف: 26) قال: "إذْ متعلق بـ (ما) النافية، تعليل للنفي، أو بـ "ما" استفهامية، لأنها إنكار، والإنكار نفي، فهي تعليل للنفي المستفاد منها، و "إذ" التعليلية حرف تعليل عند بعض، والواضح أنها ظرف والتعليل مستفاد بما بعدها، كتعليق الحكم بالمشتق المؤذن بالعلية وكتعليقه بالصلة نحو: أكرم من يأتيك، أي: لإتيانه"[3].

---

(1) انظر الخصائص (2/172، 173، 3/ 224).

(2) انظر تيسير التفسير (4/ 373).

(3) انظر تيسير التفسير (13/ 253).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8- نيابة بعض حروف الجر عن بعض

الأصل في حروف الجر أن يأتي كل حرف بمعنى خاص به، بيد أن كثيراً من الشواهد جاءت فيها حروف الجر مخالفة المعنى الأصلي لها في الاستعمال.

وقد اختلف النحاة فيما جاء من ذلك، فذهب جمهور البصريين[1] إلى منع التناوب بين حروف الجر. وممن ذهب هذا المذهب: سيبويه[2]، الأخفش الأصغر[3]، وابن بابشاذ[4]، والزمخشري[5]، والسهيلي[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8]، ابن عصفور[9]، والرضي[10]، وأبو حيان[11]. واختاره بعض المحدثين[12].

قال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في: {لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} (طه: 71): إن (في) ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله[13]. شربن بماء البحر. معنى روين؛ وأحسن في

---

(1) ينظر الجنى الداني (46)، مغني اللبيب (1/ 129).
(2) وقد نسب الباحث أيوب القيسي في كتابه (الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب)، ص343 إلى سيبويه القول بمنع التناوب بين حروف الجر، والحق أن سيبويه لم يمنع التناوب مطلقاً، ونصوص الكتاب شاهدة على ذلك، ومنها: "وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه... إلى أن قال: وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة. انظر الكتاب (4/ 226، 227).
(3) ينظر الجنى الداني (315).
(4) ينظر شرح المقدمة المحسبة (1/ 235- 237).
(5) ينظر الكشاف (1/ 359، 445).
(6) ينظر الجنى الداني (315).
(7) التبيان في إعراب القرآن (2/897، و 1184، و 1186).
(8) ينظر شرح المفصل (4/ 464).
(9) ينظر شرح الجمل (1/ 493، 497).
(10) ينظر شرح الرضي على الكافية (6/ 24).
(11) ينظر البحر المحيط ( ).
(12) وهو الدكتور محمد حسن عواد : ينظر كتابه (تناوب حروف الجر، ص5).
(13) شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

{ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي } (يوسف: 100) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً"[1].

وذهب الكوفيون[2]، وبعض البصريين إلى جواز التناوب بين حروف الجر، وممن ذهب هذا المذهب الفراء[3]، والأصمعي[4]، والطبري[5]، وابن السراج[6]، والزجاجي[7]، والرماني[8]، والهروي[9]، وعبدالقاهر الجرجاني[10]، وابن الشجري[11]، والقرطبي[12] وابن مالك[13]، وابنه بدر الدين[14]، والمالقي[15]، وابن هشام[16]، واختاره بعض المحدثين[17].

ومن شواهد الكوفيين في هذه المسألة[18]:

قول الله تعالى: { مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ } (الصف: 14)، أي: مع الله.

---

(1) مغني اللبيب (1/ 129- 130)، والجنى الداني (46).
(2) ينظر ارتشاف الضرب (4/ 1726).
(3) ينظر معاني القرآن (1/ 155).
(4) انظر رأي الأصمعي في ارتشاف الضرب (4/ 1726).
(5) ينظر جامع البيان (5/ 300).
(6) ينظر الأصول في النحو (1/ 414) .
(7) ينظر معاني الحروف (12، 47، 48، 65).
(8) ينظر معاني الحروف (95) .
(9) ينظر الأزهية (267).
(10) ينظر المقتصد (2/ 824)
(11) ينظر أمالي ابن الشجري (74/1)، (225/3).
(12) ينظر كتاب الأزهية (267- 275).
(13) ينظر شرح التسهيل (3/ 141- 148).
(14) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (366، 367).
(15) ينظر رصف المباني مثلا (169 و 389).
(16) مغني اللبيب (1/ 130).
(17) الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (2/500- 501).
(18) ينظر الجامع لأحكام القرآن (14/ 103)، (15/ 399)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ } (الطـــور: 38)، أي: يـــستمعون عليه.

ومن الشواهد الشعرية قول عنترة:

بطل كأنّ ثيابه في سرحة يُحذي نِعال السِّبتِ ليس بتوأم

أراد: على سرحة، من طوله

ومنه قول زيد الخيل[1]:

وتركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلى

أي: بصيرون بطعن الأباهر.

وذهب ابن جني في المسألة مذهباً وسطاً فقال: " ولسنا ندفع أن يكون ذلك كم قالوا[2]، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضـــع علـــى حـــسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له. فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[3].

وهذا الذي ذهب إليه ابن جني هو مذهب الشيخ أطفيش في تيسير التفسير، إذ نجده في بعض المواضع يصرح بجواز إنابة الحروف، وفي مواضـــع أخـــرى يلجأ إلى قول البصريين بالتضمين.

من ذلك قول الله تعالى: { لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَـــى يَـــوْمِ الْقِيَامَـــةِ لاَ رَيْـــبَ فِيـــهِ } (الأنعام: 12): " (إلى) بمعنى (في)، أي يجمعهم في يوم القيامة، قلـــت ولا بـــأس بتفسير حرف بمعنى حرف آخر لداع ولو كان ذلك المعنى غير مقيس فيه"[4].

---

(1) البيت في ديوانه (67) وروايته (ويركب بدل وتركب).

(2) أي : الكوفيون.

(3) الخصائص (2/ 308).

(4) تيسير التفسير (4/ 224).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعند قوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى } (النجم:3)، قال: " (وعن) بمعنى الباء، لأنه يقال: نطق بكذا، من نيابة حرف عن حرف عند الكوفيين، وقال البصريون: (عن) على أصلها لتضمن "ينطق" معنى ما يتعدَّى بـ "عن" مثل: يصدر، وهكذا في جميع المواضع"[1].

وفي قول الله تعالى: { ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ } (الجاثية: 26)، قال: "أي في يوم القيامة للجزاء. وقال البصريون: يضمن "يجمع" معنى فعل يتعدى بإلى، مثل ينهيكم أو يوصلكم، وهكذا كلما خرج حرف عن أصل معناه يبقون الحرف على معناه يؤولون متعلق الحرف بما يناسب معنى الحرف. ومذهب الكوفيين أقل تعسفاً: يخرجون الحرف عن معناه على سبيل التجوّر، ومعنى (في) هنا أظهر، لأنهم موتى موجودون، فما معنى جمعهم إلى زمان ..."[2].

وبيّن من النقول الثلاثة أن الشيخ لا يقول بالتناوب مطلقاً، بل يلجأ إليه لداعٍ ما إذا اقتضى المقام ذلك[*].

ونجد الشيخ في موضع آخر يرفض تفسير حرف الجر (في) بمعنى (مع) وذلك في قول الله تعالى: { وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم } (فصلت: 25)، قال: "ولا حاجة إلى تفسير (في) بمعنى، (مع) أن معناها الأصلي صالح"[3].

---

[1] تيسير التفسير (14/ 125).

[2] تيسير التفسير (13/ 199).

[*] انظر مثلاً تيسير التفسير: (2/ 253، و 3/ 153، 154، و 6/ 201، و 9/ 75، 93، 185، و 12/ 422، 40، و 10/ 150).

[3] تيسير التفسير (12/ 422).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بينما نجده في قول الله تعالى: {وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطاً إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ } (الأنبياء:71)، يقول: "ضمّن نجينا معنى أخرجنا ولذا عدي بـ (إلى)"[1].

وعلى ذلك يمضي الشيخ أطفيش فيقول بالتناوب بين حروف الجر في مواضع دون غيرها حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له.

والحق أن قول ابن جني بجواز التناوب بين حروف الجر في مواضع دون أخرى قول يؤيده الاستعمال وفي الأخذ به بعد عن الالتجاء إلى المجاز والتقدير والتأويل ولا يصار إليها وعنها مندوحة.

وقد نبه ابن هشام إلى قضية إطلاق بعض النحاة جواز التناوب بين الحروف، فقال: "قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، فكتبت إلى القلم"[2].

---

[1] تيسير التفسير (9/ 314).

[2] انظر مغني اللبيب (755/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

9- اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم (لزيد أفضل من عمرو) جواب قسم مقدر، وتقديره: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها، وليست لام ابتداء؛ لأن هذه اللام يليها المفعول نحو (لطعامك زيد أكل) فلو كانت لام ابتداء للزم أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما جاز أن يليها المفعول[1].

ومذهب البصريين أنها لام الابتداء، وحجتهم في ذلك أن قالوا: الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب في باب (ظننت) أوجبت له الرفع، ودفعت عنه عمل ظننت، تقول: ظننت زيداً قائماً، فإذا أدخلت على (زيد) اللام قلت: ظننت لزيد قائم، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً؛ فدل على أنها لام الابتداء. ولا يجوز أن تكون محمولة على القسم[2].

وأما قول الكوفيين إن هذه اللام ليست لام الابتداء؛ لأن الابتداء يوجب الرفع، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، مثل لطعامك زيد آكل، فقد أجاب عنه البصريون بقولهم: "والأصل في قولهم: لطعامك زيد آكل: لزيد آكل طعامك، فلما قُدّم المفعول إلى موضع المبتدأ جاز أن تدخل اللام عليه لوقوعه موقعه"[3].

واختار الشيخ أطفيش قول البصريين فقال عند قول الله تعالى: { وَلَلآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ } (الإسراء: 21): "وللآخرة (اللام) للابتداء، ولا دليل على تقدير

---

(1) ينظر الإنصاف (1/ 330)، إئتلاف النصرة (147).
(2) الإنصاف (1/ 330)، ورصف المباني (306).
(3) إئتلاف النصرة (147).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قسم، وجعل اللام في جوابه لام جواب قسم أو لام ابتداء في جوابه، وما لا دليل عليه لا يقدر، فلا تهم"[1].

وعند قوله تعالى: {وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ } (الشورى: 41)، قال: "وَلَمَن. اللام للابتداء، ومن الغفلة أن تجعل للقسم مع أنه لا دليل على القسم، وهب أنه مُقدَّر فأيُّ مانع من أنه أجيب بجملة اسمية مقرونة بلام الابتداء؟ وأيّ حجة على أنها لام لتقومُنَّ دخلت على الاسمية؟ وهب أنها ترجح لكن لا دليل على القسم"[2].

---

[1] ينظر تيسير التفسير (8/ 153).

[2] ينظر تيسير التفسير (13/ 55).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

10- الميم في (اللهم) أعوض من حرف النداء أم لا[1]

اختلف النحاة في الميم في (اللهم) أعوض من حرف النداء أم لا؟ ذهب الكوفيون[2] إلى أن الميم المشددة ليست عوضاً عن (يا) النداء إنما الأصل عندهم في (اللهم) هو (يا الله أمّنا بخير) أي: اقصدنا إلا أنه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا: "هَلُمَّ" والأصل: ها الُمُمْ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وادّغموا الميم في الميم، كما قالوا وَيْلُمِّه. والأصل: ويلٌ لأمه، وإنما حذفوا وخففوا.

قالوا: والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من (يا) أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر[3]:

إنّي إذا ما حدث ألمّا أقول: يا اللهم، يا اللهمّا

وذهب البصريون إلى أن الميم المشددة عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء. واحتجوا بأن قالوا: الأصل (يا الله) إلا أنا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا "يا" وجدنا الميم حرفين و (يا) حرفين،

---

(1) انظر هذه المسألة: الكتاب (2/ 196)، والمقتضب (4/ 239، 242)، والأصول في النحو (1/ 338)، والإنصاف (1/ 279)، والرضي (1/ 386)، وابن يعيش (1/ 336- 337)، وابن الناظم (572- 573)، وارتشاف الضرب (4/ 2190)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (449)، وائتلاف النصرة (47)، وحاشية الصبان (3/ 217).

(2) انظر معاني القرآن للفراء (1/ 145)، والإنصاف (1/ 279) ، وابن يعيش (1/ 366).

(3) يقول البغدادي: وهذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جمّا وأي عبد لك لا ألمّا

وهذا خطأ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر". انظر الخزانة (258/2)، وانظر شرح المفصل لابن يعيش (366/1)، في رواية دعوت بدل أقول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويُستفاد من قولك "اللهم" ما يستفاد من قولك : يا الله" دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا)؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض[1].

وردّ البصريون على قول الكوفيين بوجوه منها:

1- أمّا الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به.

2- لو كان الأمر كما ذكروا، لما حسن أن يقال: (اللهم أمَّنَا بخير)؛ لأنه يكون تكراراً، فلمّا حسن من غير قبح دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

3- لو كان الأمر على ما ظُنّ، لما جاز استعماله في المكاره، نحو: (اللهم أهلكهم ولا تهلكنا، لأنه يكون تناقضا)[2].

واختار الشيخ أطفيش قول البصريين فقال عند قول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ (آل عمران: 26): "اللهم منادى، والميم عوض عن أصل حروف النداء، وهو ياء، ولكونه حرفين: ياءً وألفاً شُدّدت الميم فتكون حرفين، وخصت الميم لشبهها بالواو التي هي حرف علة، كثرت زيادتها"[3].

---

(1) ينظر الإنصاف (1/ 281).

(2) ينظر التبيين (452)، وابن يعيش (1/ 367).

(3) ينظر تيسير التفسير (2/ 280).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

11- واو الثمانية

جاء في كتاب حروف المعاني أن العرب تدخل الواو بعد السبعة إيذاناً بتمام العدد، فإن السبعة عندهم هي العقد التام فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة بين المعطوف، والمعطوف عليه. فتقول: ستة سبعة وثمانية فيزيدون الواو إذا بلغوا الثمانية، إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل[1].

وقد أثبت هذه الواو بعض العلماء منهم ابن خالويه[2]، والحريري[3]، والثعلبي[4]، والعكبري[5]، والقرطبي[6]، واستدلوا بقوله تعالى: { حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } (الزمر: 73)، قالوا: الواو هنا تدل على أن أبواب الجنة ثمانية. وقوله تعالى: {التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ } (التوبة: 112). لأنها أتت في الثامن من الأسماء التي قبلها. وقوله تعالى: { مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً } (التحريم: 5) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء قبلها، وقوله تعالى: { وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ } (الكهف: 22).[7]

بيد أنّ كثيراً من العلماء لم يثبتوا واو الثمانية، وذهبوا أن الواو في الآيات التي استدل بها المثبتون إمّا عاطفة، وإمّا واو الحال.

---

(1) انظر سعد، محمود ، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، (51)، وانظر المسألة في معاني الحروف للرماني ، (64).

(2) انظر رأي ابن خالوية في الجنى الداني (167)، ومغني اللبيب (2/ 417)، وابن خالويه هو الحسين بن أحمد، ابو عبدالله النحوي، درس ببغداد، وسكن حلب، واختص بسيف الدولة. وتوفي سنة (370). بغية الوعاة (1/ 437- 438).

(3) انظر راي الحريري في الجنى الداني (167) ، ومغني اللبيب (2/ 417).

(4) انظر رأي الثعلبي في مغني اللبيب (2/ 417).

(5) انظر التبيان في إعراب القرآن (2/ 662).

(6) انظر الجامع لأحكام القرآن (13/ 248).

(7) انظر الجنى الداني (167)، ورصف المباني (488) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال المرادي: "ولنذكر ما قيل في هذه الآيات. أما قوله تعالى: (والنـــاهون) فالواو فيه عاطفة وحكمة ذكرها في هذه الصفة، دون ما قبلها من الصفات ما بين الأمر والنهي من التضاد. فجيء بالواو رابطة بينهما لتباينهما، وتنافيهما.

وأما قوله تعالى { وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ } فقيل هي واو العطف أي يقولون ســبعة وثامنهم كلبهم.

وأما قوله تعالى: (وأبكارا) فليس من هذا الباب، لأن الواو فيه عاطفة، ولا بد من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد.

وأما قوله تعالى " وفتحت" فقال أبو علي وغيره: هي واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: جاؤوها، وهي مفتحة، لا يوقفون. وهذا قــول المبرد أيضاً[1].

أما الشيخ أطفيش فاختار ثبوت واو الثمانية ولكن ليس على إطلاقها؛ إذ قال عند قوله تعالى: (والناهون عن المنكر)، ولم يرض أكثر النحويين بواو الثمانيــة، قلت: والحق عندي جواز الثمانية، مع أنها للعطف أو غيره من معاني الــواو، لا على أن معناها الثمانية، ولعل من قال بها أراد ما ذكرت[2].

وقال عند قول الله تعالى في سورة الكهف: { وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ }: "ولا بــأس بتسميتها واو الثمانية على معنى أنَّ العرب إذا وصلوا في العــدّ ثمانيــة عطفــوا بالواو، أو جاءوا بجملة حالية مقرونة بواو الحال مثلاً، قلت: وإنما المحــذور أن يقال: هي واو الثمانية زائدة بلا معنى. والسبعة عقد تام كعقود الشعرة، لاشتمالها على أكثر مراتب أصول الأعداد، ومبالغة العرب بــسبعة وبــسبعين وســبعمائة

---

(1) الجنى الداني (168- 169).

(2) انظر تيسير التفسير (6/ 153).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وسبعين ألفاً، وكثر ذلك. والثمانية كعقد مستأنف فبينهما اتصال من وجه وانفصال من وجه، فصح العطف، ولا يوجد ذلك بين الستة والسبعة، ولا حاجة إلى دعوى[1] إنها زائد في أول جملة النعت، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت"[2].

قد بان من كلام الشيخ أطفيش الآنف أنه يرى جواز (واو) الثمانية على سبيل التسمية مع مراعاة كونها عاطفة أو حالية. وهذا هو قول المحققين من العلماء كما نقله عنهم المرادي[3]، وهو عين كلام العكبري عندما قال: "والناهون عن المنكر" إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأنَّ السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دلت الواو على ذلك؛ لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غيرُ مت قبلها؛ ولذلك دخلت في باب عطف النسق"[4].

---

(1) يشير الشيخ إلى قول الزمخشري في الكشاف "وفائدتها تأكيد الصفة بالموصوف ... الخ". انظر الكشاف (2/ 686).

(2) انظر تيسير التفسير (8/ 320)، و (12/ 311).

(3) انظر الجنى الداني (168).

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن (2/ 662).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12- واو الاستئناف [1]

جاء في الجنى الداني: "من أقسام الواو: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية"[2].

فمن أمثلة دخولها على الجملة الاسمية[3] قوله تعالى: { ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ } (الأنعام: 2)، ومن أمثلة الفعلية قوله تعالى: { لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء } (الحج: 5)، وقوله تعالى: {مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ} (الأعراف: 186) فيمن رفع (نُقّر) و (يذرُهم).

ومن ذلك قولهم (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن)، وقول الشاعر[4]:

على الحكم المأتيِّ يوما إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصِدُ

وتسمى هذه الواو واو الابتداء كذلك[5]؛ لأنها تكون لابتداء الكلام. وقال ابن هشام: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو "جاء زيد والشمس طالعة" وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها ... ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: { وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ } (آل عمران: 154)، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى (إذْ)، وسبقه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل للحال، وقيل بمعنى إذْ. والثلاثة بمعنى واحد؛ فإن أراد بالابتداء، الاستئناف فقولهما سواء"[6].

---

(1) انظر هذه المسألة في: مغني اللبيب (2/ 414)، الجنى الداني (163)، ورصف المباني (479)، ومصابيح المغاني (523)، وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه (38، 39).

(2) انظر الجنى الداني (163).

(3) انظر مغني اللبيب (2/ 414).

(4) المرجع نفسه (2/ 414).

(5) انظر الجنى الداني (163)، ورصف المباني (479).

(6) انظر مغني اللبيب (2/ 415).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على أنه لا مشاحة في المصطلح سواء سميناها واو الابتداء أو واو الاستئناف؛ فهذه الواو لا تأثير لها على ما بعدها.

والشيخ أطفيش في غير موضع من تيسير التفسير لا يرتضي تسمية هذه الواو بواو الاستئناف، ويعدها تسمية خاطئة، ومن ذلك قوله في قول الله تعالى: {وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ } (النحل: 101)، قال: " (والله أعلم بما ينزل) والجملة معترضة أولى من أن تكون حالاً. قلت إلا أن التحقيق عندي أنّ المعترضة المقرونة بالواو معطوفة على الجملة التي هي في وسطها ولو كان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه؛ إذ جعلنا الواو اعتراضية لكانت كحرف الهجاء لا معنى لها، وكذلك إذا قلدتم في واو الاستئناف، وجعل الواو اعتراضية أو استئنافية خطأ، بل تجعل الواو عاطفة أو حاليه"[1].

وفي موضع آخر يقول: "قلت: إلا أن مذهبي أن جملة الاعتراض إن قرنت بواو تكون معطوفة قبل تمام المعطوف عليه، ولا أقول بذلك في غير الاعتراض، وحجتي في ذلك أنه ليس الاعتراض ولا الاستئناف معنى للواو؛ لأن الاعتراض معلوم بنفسه، وكذا الاستئناف، ولو صحت واو الاستئناف لجاز أن تقول: وزيد قائم أو يقول: وقام زيد بالواو بلا تقدم شيء ولا تقدير له، وقد عاب ابن هشام قول المعربين: إن ألا بالفتح والتخفيف حرف استفتاح بأنّ الاستفتاح موضع لها وإنما معناها التنبيه والتوكيد"[2].

وفي موضع ثالث يقول: "قلت: فإن قيل: الواو واو الاعتراض لم يُفد، لأن الاعتراض ليس معنى موضوعاً للحرف، فهو خطأ منهم، كما أخطأوا في إثبات

---

[1] انظر تيسير التفسير (8/ 79).

[2] انظر تيسير التفسير (8/ 303).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واو الاستئناف، لأن الاستئناف ليس معنى موضوعا للحرف، وإنما الاستفتاح والاستئناف والاعتراض أسماء لبيان الموضع"[1].

وقريبٌ من كلام الشيخ أطفيش حول واو الاستئناف نجده عند البزدوي، إذ قال: "وتسميتهم إياها- الواو- واو الابتداء أو النظم من فضول الكلام لا حاجة إليها، بل هي واو العطف كهي في الجملة الناقصة، إلا أن عملها في عطف الجملة الناقصة الجمع بينها وبين الكاملة فيما تم به الكاملة وفي عطف الكاملة الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول"[2].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

[1] تيسير التفسير (16/ 223).

[2] انظر رأي البزدوي في: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه (39).

المبحث الثالث: العامل النحوي

شغلت مسألة العامل النحوي في اختيارات الشيخ أطفيش خمس مسائل وهي: 1-إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد القول 2- موضع (أنّ) بعد لو الشرطية 3- خبر (أنّ) الواقعة بعد لو 4- إبراز الضمير إذ جرى الوصف على غير صاحبه 5- عمل العامل في ضميرين لمسمى واحد من غير باب ظن وعلم وعدم وفقد ورأى الحُلمية.

1- إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد القول

يمكن أن يحكى بالقول وما تصرف منه الجمل مثل قوله تعالى: { وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }(285) (البقرة)، وقوله تعالى: {وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ }(5) (الرعد)، ومثل قول الشاعر:

يقولون: "طال الليل"، والليل لم يطل ولكنّ من يشكو من الهم يسهرُ

فالجمل بعد القول في الأمثلة السابقة في محل نصب مقول القول سدت مسد المفعول به للقول[1].

وقد يقع المفرد بعد القول، على أوجه، منها:

الأول: أن يكون المفرد مؤدياً معنى الجملة فقط، مثل قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صادقاً، ونصبه على المفعول به؛ لأنه في معنى الجملة.

الثاني: أن يُعبَّر به عن المفرد لا غير، نحو: قلت كلمة.

الثالث: أن يكون المفرد مراداً به مجرد اللفظ، فلا يكون بمعنى الجملة نحو قلت: زيدٌ. وقد اختلف النحاة في نصب القول هذا النوع على قولين:

الأول: جواز نصبه، وهو مذهب الزجاجي[2]، الزمخشري[3]، وابن خروف[4]، وابن مالك[5]، والمرادي[6]، وابن عطية[7].

---

(1) انظر الاختيارات النحوية لأبي حيان في البحر المحيط (1/ 464)، والنحو الوافي (2/ 46)، وانظر همع الهوامع (2/ 242، 243).
(2) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2131).
(3) انظر الكشاف (3/ 121).
(4) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2131).
(5) انظر شرح التسهيل (2/ 98).
(6) انظر شرح التسهيل للمرادي، تحقيق : محمد عبدالنبي محمد، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط1، 1427-2006م، (392).
(7) انظر المحرر الوجيز (4/ 87).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: أنه لا يجوز إعمال القول فيه: وهو مذهب الزجاج[1]، وأبي جعفر النحاس[2]، ومكي القيسي[3]، والرضى[4].

وقالوا: " بأنه لا يُحفظ من كلامهم، قال زيدٌ ضَرَبَ، ولا قال ليت، ولا قال عَمْرًا؛ وإنما يقع القول في كلامهم لحكاية الجملة، والأصل أن تُحكى كما سُمعَت، فإذا قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ، أو انطلقتُ قلت قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ، أو قال زيدٌ: انطلقتُ"[5].

وقالوا: إن إبراهيم في قوله تعالى (قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم) إمّا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو إبراهيم، أو أن إبراهيم مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير إبراهيم فاعلٌ ذلك، والجملة محكية، أو هو منادى مُفرد فضمته بناء، والتقدير: يا إبراهيم[6].

ومن قبيل ذلك قول امرئ القيس[7]:

إذا ذُقْتَ فاها قلتَ طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ مما تجيءُ به التُّجُرْ

يُروى برفع طعم فالتقدير طعمه طعم مدامة، وبالنصب فالتقدير: ذُقت طعمَ مُدامَةٍ[8].

أما الشيخ أطفيش فاختار جواز النصب، فعند قوله تعالى: {قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ } (60) (الأنبياء) قال: "وإبراهيم نائب الفاعل مفرد، ولو

---

(1) انظر معاني القرآن وإعرابه (3/ 396).
(2) انظر إعراب القرآن (556، 557).
(3) انظر مشكل إعراب القرآن (2 / 35).
(4) انظر شرح الكافية (5/ 188).
(5) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2131).
(6) انظر إعراب القرآن للنحاس (556)، التبيان في إعراب القرآن (2/ 921).
(7) ديوان امرئ القيس (73)
(8) ارتشاق الضرب (4/ 2130).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان القول أصله نصب الجمل مثل: يقولون طال الليل؛ لأنه قد يُنصب المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة، أو منادى أي يقال له: يا إبراهيم، أو خبر لمحذوف أي هو إبراهيم، أو هذا إبراهيم، والأولى أنّ إبراهيم نائب فاعل والقول نصب المفرد. بمعنى يذكر لفظ إبراهيم في شأنه فشمل هذا: يا إبراهيم وهو إبراهيم، وأنت إبراهيم وجاء إبراهيم وغير ذلك من كل كلام يُذكر فيه"[1].

وأرى أنه لا مانع من إعمال القول النصب للمفرد المُراد به مجرد القول؛ ابتعاداً عن الحذف والتقدير والتأويل كما في قول تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾.

---

[1] انظر تيسير التفسير (9/ 306)، (4/ 194).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- موضع (أنّ) بعد (لو) الشرطية

تقع (أنّ) بعد (لو) كثيراً نحو: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ} (الحجرات: 5)، وقد اختلف في موضع (أنّ) بعد (لو) الشرطية. فذهب سيبويه، والبصريون[1] أنّ (أنّ) ومعمولها في موضع رفع على الابتداء. ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. وذكر أبو حيان أن ابن هشام الخضراوي يقول: إن مذهب سيبويه والبصريين أنّ الخبر محذوف[2].

وذهب الكوفيون[3]، والمبرد[4]، والزجاج[5]، والزمخشري[6]، إلى أنها فاعل بفعل مقدر تقديره ولو ثبت أنهم...

قال ابن هشام: "ورجّح بأن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل"[7]، وقال المرادي: "وهو أقيس؛ إبقاء للاختصاص"[8].

واختار الشيخ أطفيش قول الكوفيين ومن معهم في أنها فاعل بفعل مقدر. فقال عند قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ } (البقرة: 103): "والمصدر من خبر (أنّ) بعد (لو) الشرطية أو التمينة فاعل بمحذوف، أي لو ثبت إيمانهم واتقاؤهم؛ أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ونُسب لسيبويه، أو مبتدأ لا خبر له، ووجهه اشتمال

---

(1) ينظر الكتاب (3 / 121)، ومغني اللبيب (1/ 299)، والجنى الداني (279)، وارتشاف الضرب (4/ 1900، 1901).

(2) ينظر ارتشاف الضرب (4/ 1901).

(3) ينظر مغني اللبيب (1/ 299)، والجنى الداني (279).

(4) ينظر المقتضب (3/77 و 78).

(5) ينظر رأي الزجاج في الجنى الداني (279)، وارتشاف الضرب (4/ 1901).

(6) ينظر الكشاف (3/ 485).

(7) مغني اللبيب (1/ 299).

(8) ينظر الجنى الداني (280).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكلام على المسند والمسند إليه لفظا قبل التأويل، وهو وجه سيبويه إذ قدر المبتدأ مع اختصاص (لو) بالفعل، حيث استغنى بوجوده قبل التأويل، والـصحيح الأول، وهكذا في القرآن ولا أعيده"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1] ينظر تيسير التفسير (1/ 207)، وانظر التيسير كذلك (2/ 291، و 11/ 184).

3- خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو)

تقع (أنّ) بعد (لو) كثيراً نحو {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ} (الحجرات:5) و { وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ } (النساء: 66).

وقد ذهب الزمخشري[1]، والسيرافي[2]، إلى أن خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) يلزم كونه فعلاً؛ ليكون عوضاً من الفعل المحذوف.

وذهب ابن الحاجب[3] إلى أن الخبر إذا كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، وإذا لم يكن مشتقاً جاز أن يقع جامدا لتعذر الفعل، واحتج بقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } (لقمان: 27).

وذهب إلى القول بالتفصيل كذلك الإسفراييني[4]، إذ قال: "ولطلبها الفعل امتنع في خبر (أن) الواقعة بعدها أن يكون اسماً مشتقاً، لإمكان الفعل، بخلاف ما إذا كان جامدا، نحو: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } (لقمان: 27).

وذهب فريق منهم ابن مالك[5]، وابنه بدر الدين[6]، والرضي[7]، وأبو حيان[8]، وابن هشام[9]، إلى جواز مجيء خبر "أنّ" اسماً جامداً أو مشتقاً.

---

(1) ينظر المفصل (328)، وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل (5/ 124).
(2) ينظر شرح الرضي (6/ 227)، وارتشاف الضرب (4/ 1901)، والجنى الداني (281)، والإتقان (1/ 554).
(3) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (2/ 259).
(4) ينظر لباب الإعراب (468- 469).
(5) ينظر شرح التسهيل (4/ 99).
(6) شرح الألفية (712).
(7) شرح الرضي على الكافية (6/ 228)
(8) ينظر ارتشاف الضرب (4/ 1901)، والبحر المحيط (7/185- 186).
(9) مغني اللبيب (1/ 299).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن هشام: "ورد ابن مالك قول ابن الحاجب، والإسفراييني بأنه قد جاء اسما مشتقاً بقوله الراجز [1].

لو أنّ حيّا مدرك[2] النجاح أدركه مُلاعِبُ الرماح

وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان[3]، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: { يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ } (الأحزاب: 20)[4]".

ومع هذا فإن الأكثر استعمال الفعل في حيّز خبر "أن" الواقعة بعد "لو" وإن لم يكن لازما[5].

أمّا الشيخ أطفيش فقد اختار قول القائلين بجواز مجيء خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) اسماً جامداً أو مشتقاً، فعند تفسيره لقول الله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ }، قال: "وفي الآية مجيء خبر (أنّ) بعد (لو) اسماً كقوله:

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما[6]

وقوله:

ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم[7]

---

(1) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه (42).

(2) مدرك اسم مشتق، وقد جاء خبر "أن" الواقعة بعد الو".

(3) أي الآية (27) سورة (لقمان)

(4) مغني اللبيب (1/ 299)

(5) شرح الرضي على الكافية (6/ 228).

(6) البيت منسوب لجرير في ديوانه، انظر إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ- 1996م، (101/7)

(7) البيت لابن مقبل في ديوانه، (198)، والخصائص (318/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا كما قال الزمخشري: من منع ذلك غفلة منه، إذ لم يقل: إنما يكون الخبر بعدها اسماً جامداً أو فعلاً اسماً مشتقاً؛ فلا يجاب عنه بأنه أراد: لا يكون فعلاً إذا لم يكن اسماً مشتقاً، ثم إنه إذا لم يكن فعلاً فهب أنه اسم جامد أو مشتق[1].

وأرى في هذه المسألة جواز مجيء خبر (أنّ) بعد (لو) اسماً جامداً أو مشتقاً، لوروده في كتاب الله العزيز، وفي كلام العرب. بيد أنّ ورود الخبر فعلاً هو الأكثر، وله شواهد كثيرة جداً لكنه لا يلزم دائماً.

[1] ينظر تيسير التفسير (11/ 184).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4- إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه

اختلف البصريون والكوفيون في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه. فذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هوله نحو قولك (هند زيد ضاربته هي) لا يجب إبرازه[1].

وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه.

ووافق ابن مالك الكوفيين قائلاً: "والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجري الباب على سن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر[2]:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنان وقحطانُ

فقومي مبتدأ، وذرا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جَارٍ على (ذرا المجد) في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس ... إلى أن قال: "وتكلف بعض المتعصبين فقال تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها ... والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه"[3].

كما استشهد الكوفيون بشواهد أخرى ومنها قول الشاعر:[4]

---

(1) تُنظر هذه المسألة مفصلة في : الإنصاف (1/ 50) المسألة الثامنة، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (259)، وائتلاف النصرة (32، 75)، والمقتضب (3/ 93، 94، 262، 263)، وأمالي ابن الشجري (2/ 52)، وارتشاف الضرب (3/ 1111، 1112)، وشرح الرضي (3/ 178- 179)، وهمع الهوامع (2/ 11- 12)، والخصائص (1/ 186- 187).

(2) البيت من البسيط بلا نسبة في الأشموني (1/ 291، 292)، وأوضح الممالك (1/ 177)، ويعقوب، المعجم المفصل (8/ 108).

(3) ينظر شرح التسهيل (1/ 307، 308).

(4) البيتان للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه (223).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض موماة وبيداء سملق

لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه وأن تعلمي أن المُعَان مُوفَّـــقُ

فلم يبرز الضمير ولو أبرزه لقال: لمحقوقة أنت.

واستشهد الكوفيون كذلك بقراءة ابن أبي عبلة[1]: { إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ } (الأحزاب:53) بخفض (غيرِ)، والتقدير غير ناظرين أنتم.

وأجاب البصريون على شواهد الكوفيين بحجج منها:

1- أن اسم الفاعل، والصفة المشبهة به فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير، وقد انضم إلى ذلك هنا جريانه على غير من هو له فقد انضم فرع إلى فرع، والفرع يقصر عن الأصل، فيجب أن يبـرز الـضمير ليظهر أثر القصور، ويمتاز الفرع عن الأصل.

2- أن ترك إبراز الضمير يُفضي إلى اللبس في بعض المواضع واللـبس يزول بإبراز الضمير فيجب أن يبرز نفياً للبس، ثم يطرد الباب فيما لا يلبس.

3- أما بيت الأعشى فلا حجة لهم فيه؛ لأنه قوله: "أن تستجيبي" هو الفاعل الظاهر والتقدير لمحقوقة استجابته، والهاء في "دعاءه" عائدة عليه.

وأما قراءة ابن أبي عبلة فهي بعيدة عن الصحة، وإنما جوزها من هو على مذهبهم، فلا تكون حُجَّة على مخالفيهم[2].

---

[1] القراءة في البحر المحيط (7/ 246)، والدر المصون (9/ 139).

[2] ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (260- 262)، والإنصاف (1/ 52- 55).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال الزمخشري: "وعن ابن أبي عبلة أنه قرأ: غير ناظرين، مجروراً صفة لطعام، وليس بالوجه، لأنه جرى على غير ما هو له، فمن حق ضمير ما هو لـه أن يبرز إلى اللفظ، فيقال: غير ناظرين إناه أنتم، كقولك: هند زيد ضاربته هي"[1].

واختار الشيخ أطفيش رأي الكوفيين بقوله: "فعندي لا يلزم إبراز الضمير من الحال أو النعت أو الخبر إذا جرى ذلك على غير ما هو له إن ظهر المعنى"[2].

وعلل لعدم قبوله بقوله في موضع آخر: "وعليه يلزم إبراز الضمير منفصلاً على مذهب البصريين إذ جرت الصلة على غير ما هي له، وكذا في الخبر والحال والنعت، ولم ينفصل هنا ولست أقول به، لورود السماع بخلافه عند أمن اللبس"[3].

واستدل بقوله تعالى: {مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَداً } (الكهف: 3) على صحة قول الكوفيين فقال: "ماكثين فيه أبداً فيه دليل على جواز أن لا يبرز الضمير في النعت الجاري على ما ليس له، أو الحال الجاري كذلك، ومثلهما الخبر"[4].

والذي يراه الباحث أنه لا يلزم إبراز الضمير إذا أمن اللبس وفاقا للكوفيين، ولا حاجة إلى رد ما استشهدوا به وتكلف تأويله. ولذا قال الخضري: "ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر"[5].

---

(1) الكشاف (3/ 537).
(2) انظر تيسير التفسير (9/ 212).
(3) ينظر تيسير التفسير (3/ 520) تفسير قوله تعالى: "قال رجلان من الذين يخافون". (المائدة: 23).
(4) ينظر تيسير التفسير (8/ 286).
(5) حاشية الخضري (1/ 205).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- عمل العامل في ضميرين لمسمى واحد من غير بـــاب ظـــن وعلم وعدم وفقد ورأى الحُلمية

تختص أفعال القلوب المتصرفة[1]، بأحكام خاصة[2]، ومنها: جواز كـــون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى؛ نحو: (عَلِمْتُني راغبا في مودة الأصدقاء، ورأيتُني حريصاً عليها). فالتاء والياء في المثالين ضميران، متصلان، ومدلولهما شيء واحد؛ فهما للمتكلم، مع اختلاف نوعهما؛ فالتاء ضمير رفع فاعل، والياء ضمير نصب مفعول به[3].

ومما جاء في القرآن مثالاً على ذلك قوله تعالى: {كَلَّا إِنَّ الْإِنـــسَانَ لَيَطْغَـــى (6) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى } (العلق: 7). فالفعل (رأى) فاعله ضمير مـــستتر، تقـــديره: (هو)- والضمير المستتر نوع من المتصل- ومفعوله الأول: (الهاء) وقـــد وقـــع الفاعل والمفعول في الفعل (رأى) ضميرين، متـــصلين، متحـــدي المعنـــى؛ لأن مدلولهما واحد؛ هو الغائب، مع اختلاف نوعهما، فالضمير المستتر: (هو) ضمير رفع، فاعل، والضمير (الهاء) ضمير نصب، مفعول به[4].

ولا يُجرَى غيرُ الأفعال المتصرفة مجراها في هذا الحكم؛ فلا يقال ظلمتني، موضع: ظلمتُ نفسي. قال سيبويه: "ولا يجوز أن تقول ضـــربتني ولا ضـــربت إيايَ، لا يجوز واحدٌ منهما؛ لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـــضربت نفـــسي وإيّـــاي ضربتُ"[5].

---

(1) الأفعال القلبية متصرفة إلا فعلين؛ هما: (تعلمْ) بمعنى (اعلم) على الرأي الأشهر بأنه فعل جامد، و (هبْ) بمعنى (ظنّ).

(2) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2122)، والمفصل (263)، وشرح التسهيل (2/ 92)، وشرح الكافية الشافية (1/ 251)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 333)، والنحو الوافي (2/ 43).

(3) انظر النحو الوافي (2/ 43).

(4) انظر النحو الوافي (2/ 43)، وشرح التسهيل (2/ 92).

(5) انظر الكتاب (2/ 366).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد علل ابن يعيش سبب امتناع ذلك قائلاً: "وإنما امتنع ذلك، لأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم، وأفعالُ النفس هي الأفعال التي لا تتعدى، نحو: (قام زيدٌ)، و (جلس بكرٌ)، و (ظَرُفَ محمدٌ)، ونحو ذلك. فإذا اتحد الضميران، فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه. وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية"[1].

وأمّا سبب جواز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في أفعال القلوب؛ لأنّ "تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظنّ والعلم إنما يتعلقان بالثاني؛ لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفاً عنده، فصار ذكره كاللغو؟ فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني"[2].

وألحقت بأفعال القلوب في هذا الاستعمال رأى الحُلميه والبصرية[3]، فمثال (رأى) الحُلْمية، قول تعالى: { إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً } (يوسف: 36). ومثال (رأى) البصرية قول عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها- : (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان"[4].

وقول عنترة[5]:

فرأيتُنا ما بيننا من حاجزٍ إلا المِجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَل

وأجري (عدم)، و (فقد)، و (وجد) مجرى أفعال القلوب في هذا الاستعمال كذلك[6]، فقالوا: "عدمتُني"، و "فقدتُني"، و "وجدتُني".

---

(1) شرح المفصل (4/ 333).
(2) المرجع السابق (4/ 333)، وانظر شرح الرضي على الكافية (5/ 180).
(3) انظر شرح التسهيل (2/ 92)، وارتشاف الشرب (4/ 2122).
(4) الحديث أورده الألوسي (23/ 44)، وابن عجيبة في البحر المديد (7/ 88).
(5) البيت في ديوانه (100)، ورواية الديوان (ونصل أبيض مفصل).
(6) انظر المفصل (263)، وارتشاف الضرب (4/ 2123).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال جِران العَوْد[1]:

لقد كان لي عن ضَرَّتَينِ عَدِمْتُني وعمّا أقاسي منهما مُتَزَحْزَحُ

قال النحاة[2]: ولا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في غيرها، فلا تقول: "شتمتُني"، ولا " ضربتَك"، ولكن (شتمتُ نفسي)، و (ضربتَ نفسك).

على أنّ النحاة لم يفرقوا في منع اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين، متصلين، متحدين معنى- بأن يكونا لمتكلم واحد، أو لمخاطب واحد- في غير باب ظن وأخواتها، لم يفرقوا بين المفعول به الحقيقي، والمفعول به التقديري، وهو الذي يتعدى إليه العامل بحرف جرّ. فيمتنع أن يقال: "أحضرتُني، أو أحضرتُ بي".

وقد أوّل ابن هشام الآيات القرآنية التي جاءت في ذلك على تقدير حذف مضاف، وتبعه الصبان في ذلك[3]. قال ابن هشام: "لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره في غير باب ظن وفقد وعدم، لا يقال (ضربتُني)، ولا (فرحتُ بي)... ثم ذكر قوله تعالى: (فصرهن إليك) و (واضمم إليك)، و (هزي إليك)، وقال: "وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في (سَقْياً لَكَ) وإما على حذف مضاف، أي: هوّن على نفسك، واضمم إلى نفسك"[4].

أما الشيخ أطفيش فقد أجاز أن يعمل الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد إذا جُرَّ الثاني بحرف الجرّ في غير باب ظنّ وعلم وفقد وعدم ورأى

---

(1) البيت في ديوانه (39- 40) ، وشرح المفصل (4/ 334)، وشرح الكافية الشافية (1/ 252)، والمعنى: لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين، لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما.

(2) انظر: الكتاب (2/ 366)، وانظر: المفصل (263)، وشرح التسهيل (2/ 92)، وشرح الكافية الشافية (1/ 252)، وارتشاف الضرب (4/ 2123)، وشرح ابن يعيش (4/ 334)، ومغني اللبيب (1/ 167).

(3) انظر : حاشية الصبان (2/ 36).

(4) انظر : مغني اللبيب (1/ 167).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحُلمية. فعند قوله تعالى: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ } (مريم:25)، قال: "زعموا أنه لا يعمل الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد ولو جرَّ الثاني بالحرف إلا في باب ظن وعلم وفقد وعدم ورأى الحُلمية، قلت: لا مانع من ذلك إذا كان بحرف الجر كما هنا، وكما في قوله تعالى: { وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ } (القصص: 32)، وقوله تعالى: { أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ } (الأحزاب: 37)، وقوله: { يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ } (الأحزاب: 59)، وقوله: { فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ } (البقرة: 260)، وهو كثير في القرآن قلت: وما كثر لا يحسن منع القياس عليه ولا تأويله. ولم يجيء في القرآن بلا حرف وهو ممنوع، نحو (ضربتَك) بفتح التاء، و (ضربتُني) بضمها"[1].

وفي قوله تعالى: {وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ } (النحل: 57)، قال: " (ويجعلون) يعتقدون أو يثبتون باختيار. وفي ذلك عمل عامل في ضميرين لمسمى واحد، وذلك جائز في باب "علم وظن وفقد وعدم ورأى الحلمية"، ولو بلا حرف جرٍّ، ويجعل من باب علم. وظنّ؛ لأن معناه: يعتقد، والضمير الأول الواو، والثاني الهاء، ولم يجيزوه في غير ذلك ولو بحرف جرّ، قلت: وعندي يجوز في غير الباب إذا كان أحدهما بالحرف مثلما هنا، إذا فسرنا (يجعلون) بـ: يثبتون لكثرته في القرآن، مثل (فصرهن إليك)، و (هزي إليك)"[2].

فالشيخ أطفيش كما هو واضح من كلامه في النصين السابقين يرتضى كلام النحاة بمنع عمل العامل في ضميرين لمسمى واحد في باب علم وظن وما ألحق بهما. غير أن هذا المنع ليس على إطلاقه، بل يجوز عنده إذا كان أحدهما بحرف الجر، ولا يرى منع القياس عليه، ولا يرتضي تأويله كما فعل ابن هشام.

---

[1] انظر تيسير التفسير (9/ 31).
[2] انظر تيسير التفسير (8/ 11)، وانظر التيسير (2/ 163)، (11/ 122).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا، وقد ذهب الأستاذ عباس حسن في هذه المسألة مذهب الشيخ أطفيش فقال: "ولا عبرة بما يقوله (الصبان) نقلاً عن (المغني) من أنّ الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف، كلمة "نفس" محذوفة، وأن الأصل: هزي إلى نفسك- اضمم إلى نفسك- أمسك على نفسك.

قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه؛ فلا علينا من إتباعه، ومن شاء فليتأوله"[1].

---

[1] انظر النحو الوافي (2/ 44).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع: التوابع

انحصرت اختيارات الشيخ أطفيش في باب التوابع في أربع مسائل وهي: 1-العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام 2- عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس 3- بدل الجملة من المفرد 4- نعت فاعل نعم وبئس.

1- العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام

اختلف النحويون في العطف على الضمير المرفوع المتصل[1]، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيدٍ بضمير منفصل أو بغيره[2]، وما عدا ذلك فلا يجوز إلا على قبح. قال سيبويه وأمّا ما يقبح أن يشركه المُظْهَر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدالله، وأفعل وعبدالله. وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن الإضمار يُبْنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المُظْهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه". فإنْ نَعَتَّهُ حَسُنَ أن يشركه المظهَر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عز وجل: (اذهب أنت وربك) (24) (المائدة)، و : { اسكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } (35) (البقرة). وذلك أنّك لمّا وصفته حُسُن الكلام حيث طوّله وأكدّه. كما قال: قد علمت أن لا تقولُ ذاك، فإن أخرجت (لا) قَبُحَ الرفعُ"[3]. وتبع سيبويه في ذلك المبرد[4]، والزجاج[5]، وابن السراج[6]، وابن جني[7]، والنحاس[8]

---

(1) انظر المسألة في : الانتصاف (2/ 388)، ومسائل خلافية في النحو (122)، وائتلاف النصرة (63).
(2) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2013).
(3) انظر الكتاب (2/ 378).
(4) انظر المقتضب (3/ 210، 279).
(5) انظر معاني القرآن وإعرابه (2/ 326).
(6) انظر الأصول (2/ 78، 79).
(7) انظر اللمع (73).
(8) انظر إعراب القرآن (283).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والصيمري[1]، ومكي القيسي[2]، والجرجاني[3]، والزمخشري[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن عصفور[7]، والرضي[8]، وأبو حيان[9]، والسمين الحلبي[10].

واحتج البصريون بما جاء في القرآن الكريم من العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد تأكيده، أو وجود فاصل ما أو اجتماعها. ومن ذلك قوله تعالى: { اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } (35) (البقرة)، لمّا أراد العطف على الضمير في "اسكن"؛ أكده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف. ومثله قوله تعالى: { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ } (27) (الأعراف)؛ أكد الضمير المرفوع في "يراكم" ثم عطف عليه. ومثله قول الله تعالى: { مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا} (35) (النحل)، وقوله تعالى: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ [11]} (112) (هود)، وغيرها من الآيات الواردة في كتاب الله.

وعللوا للمنع بأن قالوا: "إنّ الضمير المتصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد تنزل من الكلمة منزلة جزء منها، بدليل أنه سُكّنَ له آخر الفعل في مثل: ضربت؛ هروبا من اجتماع أربعة حروف متوالية التحريك، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة"[12]، ولما كان الضمير المرفوع المتصل جزءاً من فعله لفظاً ومعنى امتنع العطف عليه، حيث إنه يؤدي إلى العطف على جزء الكلمة. وفائدة العطف بعد التوكيد، أو الفصل هو تقوية الضمير المتصل ليظهر أنه في الحقيقة مستقل

---

(1) انظر التبصرة والتذكرة (1/ 139).
(2) انظر مشكل إعراب القرآن (692).
(3) انظر المقتصد (2/ 958 و 957)
(4) انظر المفصل (125).
(5) انظر التبيان في إعراب القرآن (1/ 52، 546، 563).
(6) انظر شرح المفصل (2/ 280).
(7) انظر شرح الجمل لابن عصفور (1/ 242).
(8) انظر شرح الكافية (3/ 63).
(9) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2012)، والبحر المحيط (1/ 306).
(10) انظر الدر المصون (1/ 278، 279).
(11) انظر ابن يعيش (2/ 280)، والاختيارات النحوية لأبي حيان في البحر المحيط (1/ 286).
(12) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 242).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وليس جزءاً من الفعل، فجعلوا هذا التأكيد، أو الفصل عوضاً عن ذكر المعطوف عليه[1].

وذهب الكوفيون[2] إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد، أو فاصل في اختيار الكلام. قال الفراء عند قول الله تعالى: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى } (5، 6) (النجم) : "استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لمّا أسري به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في – استوى، وردّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه- ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز، لأن في الفعل مضمراً. أنشدني بعضهم"[3].

ألم تر أنّ النّبْعَ يُخْلَقُ عُودُه ولا يستوي والخِرْوَعُ المُتَقصفُ

وقال الله تبارك وتعالى- وهو أصدق قيلا: { أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا} (67) (النمل)، فردّ الآباء على المضمر في (كُنّا) إلا أنه حَسُن لمّا حيل بينهما بالتراب. والكلام: أئذا كنا ترابا نحن وآباؤنا"[4].

وحكي عن أبي علي إجازة ذلك من غير فصل[5]، واختاره ابن الأنباري[6]، والعكبري في قول آخر[7]، وأجازه ابن مالك على ضعف[8]، واختاره ابن الناظم[9]، وبعض المفسرين كالطبري[10].

ومعتمد الكوفيين فيما ذهبوا إليه ما جاء في كتاب الله وفي شعر العرب ونثرهم، ومن ذلك.

---

(1) انظر الاختيارات النحوية لأبي حيان في البحر المحيط (1/ 287).
(2) انظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب (4/ 2013)، والإنصاف (2/ 388)، ومسائل خلافية (122).
(3) البيت لجرير في ديوانه (379)، وهو من الطويل .
(4) انظر معاني القرآن للفراء (3/ 7).
(5) انظر ارتشاف الضرب (4/ 2013).
(6) انظر البيان في إعراب غريب القرآن (1/ 372).
(7) انظر مسائل خلافية في النحو (122).
(8) انظر شرح التسهيل (3/ 372- 374).
(9) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (543).
(10) انظر جامع البيان (27/ 53).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) قوله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى }(7) (النجم) أي فاستوى جبريل ومحمد صلى الله عليه وسلم، فعطف (هو) على الضمير المستكن في (استوى) فدل على جوازه.

وقراءة (إنه يراكم هو وقبيله) (27: الأعراف) بحذف (هو).

(2) من الشعر قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:[1]

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى كَنِعاج الفلا تعسّفن رَحلا

فعطف على الضمير المرفوع في (أقبلت) من غير توكيد.

وقال جرير:[2]

ورجا الأخَيْطلُ من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

ومنه قول بعض العرب[3] مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء.

ومنه قول عمر رضي الله عنه[4]: "كنت وجار لي من الأنصار، وقول علي رضي الله عنه[5] : "كنت أسمع رسول الله يقول: "كنت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر".

كما قاسوا عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل، فإذا جاز العطف على الضمير المنصوب وهو مثل المرفوع في عدم استقلاله، وكونه كالجزء من الفعل، فلا وجه لمنعه في الضمير المرفوع المتصل[6].

وردّ البصريون ما احتج به الكوفيون فقالوا:

---

[1] انظر ديوانه (498)، وشرح التسهيل (3/ 374)، ومسائل خلافية (122).

[2] انظر ديوانه (451)، مسائل خلافية (122).

[3] انظر الكتاب (2/ 31).

[4] رواه البخاري في كتاب المظالم والغصب (2288)، باب الغرفة والعلية المشرفة (357/8).

[5] رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة (3401)، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً خليلا... (12/ 9).

[6] انظر الإنصاف (2/ 390)، واختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب (414).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما (الواو) في قوله تعالى (وهو بالأفق الأعلى) فإن الواو واو الحال، وليست واو عطف، وأما ما استشهدوا به من ضرورة الشعر لا يقاس عليه[*]، ولا يؤخذ به[1]، وأما ما رواه سيبويه عن العرب، فقد عدّه سيبويه قبيحاً[2]، وأما الحديثان فلا يحتج بهما؛ لاحتمال أن يكونا مرويين بالمعنى[3].

وأما تشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الاتصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال[4].

واختار الشيخ أطفيش مذهب البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده أو وجود فاصل، حيث قال عند قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى } (69) (المائدة): وقال الكسائي: معطوف على (واو) هادوا، ويعترض عليه بإنه لا يعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل، ولعلّ الكسائي أجازه، لكنّ إجازته ضعيفة"[5].

وفي قول الله تعالى: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا} (148) (الأنعام)، قال: "وعطف (ءاباؤنا) على الضمير المتصل المرفوع المحل للفصل بـ "لا"؛ لأن الفصل يسيغ ذلك قبل العاطف أو بعده نحو: جئت وراكباً زيد، بعطف زيد على التاء للفصل بحال من زيد"[6].

(*) قال ابن مالك معلقاً على بيت جرير، وابن أبي ربيعة: "وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولاً معه، ورفع زهراً عطفاً على الضمير المستكن، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه" شرح التسهيل (3/ 374).

(1) انظر إئتلاف النصرة (63، 64).

(2) انظر الكتاب (2/ 31).

(3) انظر التصريح (2/ 182).

(4) انظر الإنصاف (2/ 390).

(5) انظر تيسير التفسير (4/ 95).

(6) انظر توسير التفسير (4/ 498).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذي أراه في هذه المسألة أن الأمر فيها واسع، إذ ورد العطف على الضمير المرفوع المتصل بالفصل أحياناً، وبدونه أحياناً وكل ذلك فصيح لثبوته في كلام الله تعالى، وكلام العرب، ولا معدى من قبوله، ولا حاجة إلى التأويل والتقدير مع وجود النص الصريح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس

ذهب الزمخشري[1]، والعكبري[2]، وابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، وابن هشام[5]، والبيانيون[6]، إلى منع عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس.

وأجازه الصفار[7]، والبيضاوي[8]، والشهاب الخفاجي[9]، وأبو حيان[10]، والسمين الحلبي[11]، مستدلين بقوله تعالى: { فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (24) وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ } (25) (البقرة)، وقوله تعالى في سورة الصف: {وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } (الصف: 13).

وبقول امرئ القيس:

وإن شفائي عبرة مهراقـــــةٌ وهل عند رسمٍ دارس من مُعَوَّلِ[12]

وبقول حسان :

تتاغي غزالاً عند باب ابن عامر وكحّل مآقيك الحسان بإثمـــدِ[13]

---

(1) ينظر الكشاف (3/ 20).
(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن (189/1)
(3) ينظر مغني اللبيب (2/ 255).
(4) ينظر شرح التسهيل، باب المفعول معه (2/ 250).
(5) ينظر مغني اللبيب (2/ 555- 557).
(6) المرجع السابق (2/ 555).
(7) ينظر مغني اللبيب (2/ 555)، الإتقان في علوم القرآن (1/ 636).
(8) ينظر تفسير البيضاوي (52/1).
(9) ينظر حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البضاوي (85/1 -86).
(10) ينظر البحر المحيط (1/ 252، 253).
(11) ينظر الدر المصون (1/ 208).
(12) ينظر ديوانه (110) ورواية الديوان (وإن شفائي عبرة إن سفحتها)، والكتاب (2/ 142)، ورواية الكتاب وإن شفاءَ.
(13) ينظر ديوانه (70)، ومغني اللبيب (2/ 556)، ورواية الديوان (فناغ لدي الأبيات حوراً نواعما)، شرح عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، وكذا في رواية الديوان في طبعتي دار الأندلس (188)، ودار الكتب العلمية (82).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ردّ المانعون ما استشهد به المجيزون: متكئين على كلام الزمخشري قالوا[1]: أما آية البقرة فقال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه؛ إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمرا بالعفو والإطلاق ولك أن تقول: هو معطوف على قوله (فاتقوا) كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم"[2].

وقال في آية الصف: " فإن قلت علام عطف قوله: { وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } قلت: على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثيبكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك"[3].

وأمّا قول امرئ القيس: (وإن شفائي ... البيت) فأجاب عنه ابن هشام قائلاً[4]:" فهل فيه نافية، مثلها: { هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ } (الأنعام: 47).

وأمّا قول حسان: "وكحّل مآقيك ..." فقال ابن هشام[5]: "فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحّل، كما قيل في (واهجرني مليا).

أما الشيخ أطفيش فقد تعددت مواقفه في هذه المسألة، فأحياناً يجيز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، كقوله عند قول الله تعالى: {لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ

---

(1) انظر مغني اللبيب (1/ 556)، والإتقان (1/ 636، 637).
(2) الكشاف (1/ 109، 110).
(3) الكشاف (4/ 515).
(4) انظر مغني اللبيب (1/ 557).
(5) ينظر المرجع السابق (1/ 557، 558).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ} (البقرة: 236): "ومتعوهن إن طلقتموهن من قبل المس وقبل الغرض، وهذا أولى من عطف (متعوهن) على (لا جناح) عطفاً للأمر على الإخبار، فإن التحقيق جوازه، ولا سيما إذا جمع بينهما شيء كشرط أو إعراب"[1].

وفي قوله تعالى: { وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ } (البقرة: 282) قال: "ويعلمكم الله مصالح أموركم بإنزال الآيات، عطف إخبار على إنشاء"[2].

وأحياناً نجد الشيخ أطفيش يوجه الآيات التي استدل بها المجيزون لعطف الجملة الخبرية على الإنشائية توجيها موافقا لرأي الزمخشري ومن معه.

ومثال ذلك ما صنعه عند قول الله تعالى: {وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } (الصف: 13)، قال: "وبشر المؤمنين معطوف على محذوف، أي: أبشر يا محمد وبشر المؤمنين، أو فأبشر يا محمد (بالفاء التفريعية). أو يقدر "قل" قبل قوله عز وجل: (يأيها ءامنوا) ويعطف عليه "بشر". ويصح عطفه على (تؤمنون)؛ لأنه بمعنى الأمر أي: آمنوا وجاهدوا، وبشر يا محمد المؤمنين"[3].

وقد تقدم نقل كلام الزمخشري في الآية فلا حاجة لإعادته. وأحياناً يصرح برأي غيره، ويكتفي بذكر أقوالهم، كقوله عند قول الله تعالى: { لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً } (مريم: 46) قال: " (واهجرني) عطف على (لأرجمنك) عطف إنشاء على إخبار، أجاز سيبويه ذلك وعكسه، وفي ذلك جعل جواب القسم

---

[1] انظر تيسير التفسير (2/ 96).

[2] انظر تيسير التفسير (2/ 219).

[3] انظر تيسير التفسير (14/ 55).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير الاستعطافي إنشاء وهو لا يجوز، والمعطوف على الجواب جواب، أو العطف على محذوف تقديره: احذرني واهجرني"[1].

وبيّنّ من قول الشيخ أطفيش "أجاز سيبويه ذلك ..." أنه متأثر بقول الإمام أبي حيان، الذي نسب إلى سيبويه القول بجواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية وبالعكس.

والحق أنّ نسبة أبي حيان هذا القول إلى سيبويه غير صحيحة؛ لأنه كم قال ابن هشام في مغني اللبيب[2]: "وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يُصححها؛ فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار؛ إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام"[3].

---

[1] انظر تيسير التفسير (9/ 51).

[2] انظر تيسير التفسير (2/ 558).

[3] ينظر كلام أبي حيان في البحر المحيط (1/252 -253)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- بدل الجملة من المفرد

أجاز ابن جني[1]، والزمخشري[2]، وابن مالك[3]، إبدال جملة من مفرد.

قال في الهمع: "قال ابن جني والزمخشري وابن مالك: وتبدل الجملة من المفرد"[4].

واستدلوا بآيات من القرآن الكريم، وأبيات من الشعر. ومن ذلك قوله تعالى: {مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ } (فصلت: 43)، فإن وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها، على تقدير: ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم.

ومنه قول الله تعالى: { هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ} (الأنبياء: 3)، قال الزمخشري: "هذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى(*)"[5].

ومن الشعر قول الشاعر[6]:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

كيف يلتقيان بدل من حاجة، كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذرِ التقائهما[7].

---

(1) انظر رأي ابن جني في ارتشاف الضرب (4/ 1972)، وانظر الهمع (221/5).

(2) انظر الكشاف (2/ 579)، وانظر ارتشاف الشرب (4/ 1972).

(3) انظر شرح التسهيل (3/ 339).

(4) انظر الهمع (5/ 221).

(*) يشير إلى أول الآية (لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا).

(5) انظر الكشاف (3/ 99 – 100).

(6) البيت منسوب للفرزدق في المعجم المفصل لشواهد العربية (209/8)، ولم أجده في ديوانه.

(7) انظر شرح التسهيل (3/ 339 و 340).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وتردد أبو حيان فأجاز إبدال الجملة من المفرد في مواضع[1] ومنع ذلك في مواضع أخرى[2].

وخالف الشيخ أطفيش ابن جني، والزمخشري، وابن مالك، ومن تبعهم، فمنع إبدال الجملة من المفرد فقال عند قول الله تعالى: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ} (الجاثية:21)، قال: "والجملة بدل من الكاف على أنها اسم، أو من ثابتين بدل اشتمال، بدل جملة من مفرد، أجازه الفارسي وابن مالك، ولا أقول بذلك، بل تقدر الاستقرار فعلاً، أي يثبتون، أو ثبتوا، فتكون الجملة بدلاً من الجملة، أو تبدلها من الجار والمجرور لنيابتهما عن الجملة المقدرة"[3].

---

[1] انظر البحر المحيط (2/ 306)، (8/ 459).

[2] انظر البحر المحيط (8/ 47)، وانظر دراسات لأسلوب القرآن ، القسم (3)، (4/161- 162).

[3] انظر تيسير التفسير (13/ 192).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4- نعت فاعل (نعم) و(بئس)

نعم فعل لإنشاء المدح. وبئس فعل لإنشاء الذم، ولا بُدَّ لهذين الفعلين من فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم نحو: "نعم الرجل زهير. فالرجل هو الفاعل والمخصوص بالمدح هو زهير[1].

واختلف في جواز نعت فاعل نعم وبئس، فأجازه غير الفارسي وابن السراج، وممن أجازه: العكبري[2]، وابن مالك[3]، والرضي[4]، وهو ظاهر كلام الزمخشري[5].

قال ابن مالك: "وقد يوصف فاعل (نعم) و(بئس) خلافا لابن السراج والفارسي"[6]، وقال الرضي: "وقد يوصف كقوله تعالى: { بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ}(هود:99)."، وقال[7]: (نعم الفتى المريُّ أنت) خلافا لابن السراج، قال: لأن الصفة مخصصة، والمقصود العموم والإبهام، وقال: إن المرفود: مذموم، والمري: بدل من الفتى. وليس بشيء؛ لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذ المخصوص لا يعين، فهو كقوله تعالى: (ولعبد مؤمن) (البقرة: 221)، وهو ظاهر كلام أبي حيان (5/ 259)[8].

---

(1) انظر جامع الدروس العربية (1/ 77، 78).
(2) انظر التبيان (2/ 713).
(3) انظر شرح التسهيل (3/ 8- 10).
(4) انظر الرضي (5/ 270).
(5) انظر الكشاف (2/ 410).
(6) انظر شرح التسهيل (3/ 8).
(7) الشاهد لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (275) والبيت هو:
نعم الفتى المري أنت إذا هُمُ حضروا لدى الحُجُرات نار الموقد
وهو من شواهد الأصول (1/ 120)، والمغني (2/ 674).
(8) انظر شرح الكافية (5/ 270).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب ابن السراج[1]، والفارسي[2]، إلى أنه لا يجوز. قال ابن السراج: "ولا يجوز توكيد المرفوع بـ "نعم" قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفتى المُرِّي أنت إذا همُ حضروا لدى الحُجُرات نارَ المُوقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال: نعم المُرّيُّ أنت"[3]

ومن عَجَبٍ أن نجد أبا حيان يقول: "ويجوز أن يتبع فاعل (نِعم) و (بئس) الظاهر بعطف وبدل، ويجوز مباشرتهما لنِعْمَ وبئس، ولا يجوز وصفه عند البصريين وأجازه قومٌ منهم ابن السراج، والفارسي"[4].

والحق أن ابن السراج والفارسي منعا وصف فاعل نعم وبئس وليس كما ذكر أبو حيان، ولعل ذلك وهم منه.

أما الشيخ أطفيش فقد اختار رأي القائلين بجواز وصف فاعل نعم وبئس فقال عند قول الله تعالى: { وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ }(هود: 98): " (المورود) نعت للورد لجواز نعت فاعل باب نِعْم على الصحيح، لا مخصوص بالذم، فإنه محذوف تقديره هي"[5].

---

[1] انظر رأي ابن السراج في الأصول (1/ 120).

[2] انظر رأي الفارسي في شرح التسهيل (3/ 8، 10)، دراسات لأسلوب القرآن ق3، ج3، ص428.

[3] انظر الأصول (1/ 120).

[4] انظر ارتشاف الضرب (4/ 2045).

[5] انظر تيسير التفسير (7/ 25).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الخامس: الأساليب النحوية

يمكن تصنيف أربع المسائل بأدناه على أنها ضمن الاختيارات النحوية للشيخ أطفيش، مما يندرج ضمن مبحث الأساليب النحوية: 1- دلالة (أنّما) على الحصر 2-تقديم جواب الشرط على أداته 3- إعراب جملة الشرط 4- استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف.

1- دلالة (أنّما) على الحصر

اشتهر عند النحاة أنّ "إنّما" تفيد الحصر وهو "إثبات الحكم للشيء المذكور دونَ غيره، فإن معنى: { إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ } (الرعد: 7)، معناه: ما أنت إلا منذر"[1].

يقول الموزعي[2]: " وتزاد عليها "ما" فتفيد المكسورة: الحصر والتعيين عند الجمهور من الأصوليين وغيرهم خلافاً للآمدي، وأبي حيان...، وكذا المفتوحة تفيد الحصر عند الزمخشري لكونها فرع المكسورة"[3].

وقال ابن هشام إن (أنّ) المفتوحة المشددة النون فرع عن (إنّ) المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أنّ (أنّما) بالفتح تفيد الحصر كإنّما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ } (الأنبياء: 108)، فالأولى أي (إنمّا) لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس أي: حصرت الإله في الوحدانية.

وقول أبي حيان[4]: " هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنمّا بالكسر" مردود بما ذكرت وقوله "إن دعوة الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غير التوحيد" مردود بأنه حصر مُقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إليَّ في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك"[5].

---

(1) ينظر ابن يعيش (4/ 522).

(2) الموزعي هو جمال الدين محمد بن علي بن عبدالله بن إبراهيم بن أحمد بن أبي بكر الخطيب الموزعي، من مؤلفاته مصابيح المغاني في حروف المعاني، وتيسير البيان في أحكام القرآن. (ت/ 810هـ). انظر مصابيح المغاني (16- 19).

(3) ينظر مصابيح المغاني في حروف المعاني (164- 166).

(4) ينظر البحر المحيط (473/7)، طبعة دار الفكر، بيروت، وينظر الكشاف (3/ 136).

(5) ينظر مغني اللبيب (1/ 49- 50).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد تبع الزمخشري في قوله بأن (أنّما) تفيد الحصر الإمام الفخر الرازي[1]، وأبو السعود[2]، وابن هشام كما تقدم[3].

وذهب الشيخ أطفيش في هذه المسألة مذهب الزمخشري ومتابعيه فقال عند تفسير قول الله تعالى: { فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللّهِ } (هود:14): "وأنما للحصر، ولا يغرنك ما قيل إنها لا تكون للحصر وإنّ المكسورة تفيده وحدها دون المفتوحة، أي ما أنزل إلا بعلم الله وقدرته لا علم فيه لغيره ولا قدرة"[4].

وعند قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِدٌ } (الأنبياء: 108)، قال: "هنا حصران: قصر الصفة على الموصوف: قصر الوحي على الوحدانية، وقصر الموصوف على الصفة: أن الله لا يجاوز الوحدانية، وكأنه قيل: ما يُوحى إليّ إلاّ أنه ما الله إلا واحد...، و (أنّما) بالفتح تفيد القصر كالمكسور على الصحيح اعتباراً للفظ قبل التأويل"[5].

---

[1] ينظر التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) (83/11).

[2] ينظر تفسير أبي السعود (442/4).

[3] ينظر مغني اللبيب (1/ 49، 50)، وانظر: فؤاد رشدي عبداللطيف الحطاب، أسلوب الحصر في القرآن الكريم عند النحويين والبلاغيين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1419هـ/ 1998م، ص144، والجنى الداني (416-417).

[4] ينظر تيسير التفسير (6/ 353).

[5] ينظر تيسير التفسير (9/ 358)، وانظر تيسير التفسير (12/ 183، 398).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- تقديم جواب الشرط على أداته

أُختلِفَ في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط، فذهب جمهور البصريين[1] إلى أنه لا يجوز؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى، فهو دليل عليه، وليس نفس الجواب.

وذهب الكوفيون[2]، وأبو زيد الأنصاري[3]، والأخفش[4]، وأبو العباس المبرد[5]، إلى جواز ذلك. وقالوا إن المتقدم على الشرط نفس الجواب.

قال الرضي: "واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظا؛ لأن للشرط صدر الكلام؛ بل هو دال عليه، وكالعوض عنه. وقال الكوفيون والمبرد: "بل هو جواب في اللفظ أيضاً"[6].

وردّ ابن مالك قول الكوفيين ومن معهم بأن المتقدم على الشرط نفس الجواب، فقال: "ويردّه أنّ حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناه"[7].

واحتج الكوفيون وأبو زيد لتأييد ما ذهبوا إليه من أنّ المتقدم هو نفس الجواب بقول الشاعر[8]:

فَلَمْ أَرقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٌّ ولا بِمُغَمَّرِ

---

(1) انظر ارتشاف الضرب (4/ 1879).

(2) المرجع السابق (4/ 1879)، انظر شرح التسهيل (4/ 86).

(3) انظر شرح التسهيل (4/ 86).

(4) انظر رأي الأخفش في المساعد (3/ 163)، وارتشاف الضرب (4/ 1879).

(5) انظر المقتضب (2/ 66).

(6) انظر شرح الكافية (5/ 106).

(7) انظر شرح التسهيل (4/ 86).

(8) الشاعر هو زهير بن مسعود في لسان العرب مادة غسس...، والإنصاف في المسألة (87) (2/ 513)، والنوادر (283).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والشاهد في البيت تقديم ما يصلح أن يكون جواباً على أداة الشرط، فقال: (فلم أرقه إن ينج منها) ولو قال: (إن ينج منها فلم أرقه) لصح الكلام، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جواباً يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام، ومجيء الجواب في بيت الشاعر مقروناً بالفاء فيه دليل على أن المتقدم هو نفس الجواب[1].

وردّ ابن مالك ما ستشهد به الكوفيون وأبو زيد، فقال: "وليس بشيء؛ لأن تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط وتصدير حرف العطف"[2].

واختار الشيخ أطفيش قول جمهور البصريين بعدم جواز تقديم جواب الشرط على أداته فقال عند قول الله تعالى: { كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً(5) فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَـذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً (6) } (الكهف) : "ولا يجوز أن تقول: الجملة جواب شرط والفاء رابطة؛ لأن الصحيح أنّ جواب الشرط لا يتقدم ولو جاز تقدمه لورود: تقمْ إن قام زيد، بجزم تقمْ، ولعدم وجوب اقتران الجملة التي لا تصح شرطاً بالفاء إذا تقدمت، نحو: قسم إن قام زيد، أو أنا قائم إن قمت، وليست واردة بالفاء إلا باعتبار ما قبلها"[3].

---

[1] انظر تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد على قول زهير بن مسعود في الإنصاف (2/ 513).

[2] انظر شرح التسهيل (4/ 86).

[3] انظر تيسير التفسير (8/ 288).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- إعراب جملة الشرط

من أدوات الشرط ما هو اسم مبهم تضمن معنى الشرط، مثل: "من، وما، ومهما، وهذه الأدوات إن كان فعل الشرط يطلب مفعولاً به، فهي منصوبة محلا على أنها مفعول به له مثل (مَنْ تجاور فأحسن إليه). وإن كان لازماً أو متعديا استوفى مفعوله، فهي مرفوعة محلاً على أنها مبتدا[1]، واختلفوا في الخبر على أقوال:

الأول: أنّ الخبر هو الشرط دون الجزاء، لجواز خُلُوّه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو: مَنْ قام قمت، وفي الدعاء: من كان الناس ثقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي[2].

واختاره والجرجاني[3]، والأندلسي[4]، والعكبري[5]، وأبو حيان[6]، وابن هشام[7]، والسمين الحلبي[8]، واختاره بعض المعاصرين[9].

الثاني: أن الخبر هو جملة جواب الشرط، وهو رأي مكي القيسي[10].

---

(1) انظر الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية. بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ط: 39، 1422هـ - 2001م، ج2، ص203.

(2) انظر الرضي (1/ 228- 229).

(3) المقتصد (2/ 1109).

(4) انظر الرضي (1/ 228).

(5) انظر التبيان (1/ 54، 55).

(6) انظر ارتشاف الضرب (4/ 1181).

(7) انظر مغني اللبيب (2/ 538، 539).

(8) انظر الدر المصون (1/ 302).

(9) مثل الاستاذ عباس حسن في النحو الوافي (4/ 418)

(10) انظر مشكل إعراب القرآن (36/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحجة في ذلك أن الجزاء هو محط الفائدة، فكان أحق بالخبرية من الشرط، وبأن المتكلم يقصد بذلك الإخبار بأنه يكرم من يكرم فيكون الفعل في المعنى خبرا نحو (من يقم أقم معه).

الثالث: أن الخبر هو الشرط والجزاء معاً[1]، لأن قولك "من يَقُم أَقُمْ معه" بمنزلة قولك "كل من الناس إن يقم أقم معه" فكأنهما صارا جملة واحدة بسبب أداة الشرط. وهذا هو قول ابن يعيش؛ إذ قال[2]:

" أمَّا (أي) فهي مبهم منكور... ويُجازى بها كأخواتها[3] مضافة ومفردة: تقول: "أيهم يأتي آتة"، و "أيّهم يُحْسِنْ إليَّ أُحسنْ إليه" ترفع "أيًّا" بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر".

واختار الشيخ أطفيش قول مَنْ يقول إنّ خبر اسم الشرط هو جملة جوابه فقال: "واعلم أن الصحيح أنّ خبر اسم الشرط جوابه لا جملة الشرط ولو قيل إن الصحيح عكس ذلك"[4].

وقال في موضع آخر: "والتحقيق أنّ خبر المبتدأ الشرطي هو جملة جوابه لا جملة الشرط إذا تمت به الفائدة، قلت: ولا نترك ما هو ظاهر إلى غير الظاهر لتكلف"[5].

---

(1) انظر التبيان (1/ 55)، ومغني اللبيب (2/ 539)، الرضى (1/ 229).

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش (4/ 269).

(3) يقصد بأخواتها (مَنْ، وما ومهما).

(4) انظر تيسير التفسير (11/ 130).

(5) انظر تيسير التفسير (11/ 443).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والذي أراه أن القول الثالث هو الأرجح؛ لأن الكلام في جملة الشرط لا يتم إلا بالجواب، فلو قال قائل (مَنْ يقم) فإن الكلام غير تام، فيؤتى بجملة الجواب لإتمام المعنى وتصيران جملة واحدة يُخبَرُ بها عن المبتدأ- وعليه فإن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط والجواب معاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4- استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف

قد يستثنى (بإلا) شيئان، إما بعطف الثاني على الأول، مثل "أقبل الرجال إلا زيدا وعمرا". وإما بلا عطف، مثل: "أعطيت الناس إلا عمرا الدنانير".

وقد اُختُلِف في هذه المسألة، فأجاز قوم أن يستثنى بأداة واحدة شيئان دون عطف[1] ، وذهب الأكثرون إلى منع استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف، "لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه إلا، وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان، لا على البدل ولا على غيره"[2].

وممن ذهب هذا المذهب الأخفش[3]، وابن السراج[4]، والفارسي[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، وابن عقيل[8]، وأبو حيان[9]، والسمين الحلبي[10]، والسيوطي[11].

قال الرضي: "لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف خلافاً لقوم، فلا يقال: ما ضرب أحد أحدا إلا زيدٌ عمرا، على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة، بل يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول لمضمر، أي: ضرب عمرا"[12].

---

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية (1/ 187)، وارتشاف الضرب (3/ 1520)، والبحر المحيط (2/ 147)، وهمع الهوامع (3/ 263).

(2) ينظر شرح الرضي على الكافية (1/ 187).

(3) انظر رأي الأخفش في ارتشاف الضرب (1520/3).

(4) ينظر الأصول في النحو (1/ 283).

(5) ينظر رأي الفارسي في ارتشاف الضرب (3/ 1520).

(6) ينظر شرح التسهيل (2/ 292).

(7) ينظر شرح الكافية (1/ 187).

(8) ينظر المساعد (1/ 570- 571).

(9) البحر المحيط (2/ 141)، الارتشاف (3/ 1520).

(10) الدر المصون (2/ 377، 378).

(11) ينظر همع الهوامع (3/ 263).

(12) شرح الكافية (2/ 166).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفصل ابن السراج في المسألة فقال: "فإن قلت: ما أعطيت أحدا درهماً إلا عمرا دانقا، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز، فإن أردت البدل، جاز، فأبدلت عمرا من أحد ودانقا من قولك: درهما، فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرا دانقا"[1].

على أنّ ابن مالك ردّ كلام ابن السراج، ووصفه بالضعف البين فقال: "وفي هذا ضعف بيّن؛ لأن البدل في الاستثناء لا بُدَّ من اقترانه بإلا، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف. فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان. فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّر ناصب للثاني، كما يُقدّر خافض للثاني في نحو:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ تَوَقد بالليلِ نـــــارا[2]

واختار الشيخ أطفيش عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف ولا إبدال فقال: "واستثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف ولا إبدال غير جائز، نحو: ما جاء أحد إلا زيد عمرو، ولو سُمع نحو: ما أعطيت أحدا شيئاً إلا زيدا دانقا، لقدر عامل، أي أعطيته دانقا"[3].

وقال في موضع آخر: "وقيل بجواز أن يستثنى بأداة واحدة شيئان إن صح عمل العامل فيهما بدون استثناء، نحو: ما أعطيت أحدا شيئا إلا عمرا دانقا، لجواز: ما أعطيت عمرا دانقا، نحو: ما ضرب إلا زيد عمرا، لجواز: ما ضرب زيد عمرا، بخلاف: ما ضربت إلا زيدا عمرا، لأن "ضرب" لا ينصب مفعولين، ولا: ما قام إلا زيد بكر؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين، واختاره بعض، والحق إطلاق ابن مالك المنع"[4].

---

(1) ينظر الأصول في النحو (1/ 283).
(2) البيت لأبي داود الإيادي، في الكتاب (1/ 66)، والتقدير: وكل نار...
(3) ينظر تيسير التفسير (11/ 327).
(4) ينظر تيسير التفسير (11/ 350).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
©Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث السادس

رائز التراكيب النحوية في (تيسير التفسير)

يمكن أن نصنف التراكيب النحوية في المسائل التي اختارها الشيخ أطفيش في قسمين:

أ- تراكيب أوجبتها الصناعة النحوية (تراكيب نحوية غير تداولية)

وهي التراكيب التي أوجبتها الصناعة النحوية، ولا ثمرة عملية في الخوض فيها؛ فلا تفيد في تحسين نطق ولا ضبط كتابة، وإنما تندرج ضمن الأنظار العقلية حول فقه اللغة وأسرارها، وقيمتها في شحذ العقول، وإظهار البراعة في الفلسفة اللغوية، التي تتطلب التوفيق بين الأشباه والنظائر، وتنظيمها وفق قاعدة عقلية مطردة.

وهذه التراكيب مما يتسع التخالف في ميدانه، ويكثر بين أرباب الصنعة من العلماء قدماء ومحدثين. ويلاحظ أن المسائل التي توقف عندها الشيخ أطفيش في تيسير التفسير، ولا سيما المسائل التي كان له اختيار فيها، تنتمي إلى هذا الجانب من الصناعة؛ فوجودها لا يُعطي كبير فائدة في مقام تفسير الآيات، وغيابها لا ينقص شيئاً، وغايتها شحذ العقول. وهذا بدوره يؤكد على ما أسلفناه بطي ما سبق من صفحات البحث من أن الشيخ أطفيش ينزع نزعة بصرية في فكره النحوي، وأنه منتم إلى مدرسة نظرية العامل. وهذا الانتماء هو الغالب على كتب التفسير قبل الشيخ أطفيش.

على أنه لا قيمة بلاغية، ولا دلالية لهذه التراكيب في مسائل التفسير، ولو اقتصد منها المُفسر لكان التفسير أيسر تداولاً بين الناس. ووجود مثل هذه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التراكيب في (تيسير التفسير) يؤكد ما ذكرنا في منهج الشيخ أطفيش في تفسيره، من أن الشيخ وضع كتابه، ووجهه للطبقة المتعلمة من الناس، الذين لهم حظ- ولو يسير- من المعرفة في الفلسفة اللغوية، وصناعة القواعد النحوية.

وقد نمثل في هذا المقام بمسألة وقع الخلاف فيها بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وكان اختيار الشيخ أطفيش موافقاً لرأي البصريين فيها. وهي مسألة الخلاف في (اللهم)، فيرى البصريون أنها لفظة مركبة من لفظ الجلالة، وميم مشددة نابت عن حرف النداء (يا)، ويرى الكوفيون أن أصلها يا الله أمّنا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم، واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا: هَلُمّ، والأصل: ها أُلْمُم، فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم، كما قالوا: ويلمّه، ويل لأمّه، وإنما حذفوا وخففوا"[1].

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وليس لدى الفريقين من سند علمي يؤيدان به ما ذهبا إليه، أما البصريون فاستندوا إلى أنّ إجماعهم قام على أن الأصل فيها: يا الله، وإلى أنهم وجدوا الميم حرفين، و (يا) حرفين، فهم- كما ترى- قد سلكوا في احتجاجهم سبيلاً لا توصلهم قط إلى فهم اشتقاق لغوي، فقد استندوا إلى إجماعهم، وتعلقوا بالشبه الفظي بين (يا) والميم المشددة، وليست الظواهر اللغوية مما ينبني على صناعة، أو مما ينظمه عمل عقلي، أو مما يسلك إليه بإجماع الآراء، فهي ظواهر اجتماعية، انبعثت عن المجتمع، وتطورت بتطور الجماعة التي صدرت عنها"[2].

---

[1] انظر الإنصاف (1/ 279) المسألة رقم (14)، وانظر ص27 من هذا البحث.

[2] انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص280.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأما الكوفيون فقولهم مبني على افتراض محض لا دليل عليه، إذ اعتبروا الميم المشددة بقية لجملة كانت ثم أسقطت، وهذا الافتراض لا يوصل إلى واقع هذه الميم.

وثَمَّة رأي للمحدثين في هذه الميم، وهو "أن هذا البناء سامي، وأن هذه الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية، وهي (ميم) وأن كلمة (اللهم) العربية هي في الأصل: (ألو هيم) العبرية، أو هي من قبيل المخلفات السامية في لغتنا العربية"[1].

وينقل لنا الدكتور مهدي المخزومي نصاً عن الأب أنستاس الكَرْملي في بحثه عن كلمة "البعيم" في مجلة لغة العرب- السنة السابعة 1929، ص137: "ذكر علماء اللغة صنما سموه البعيم، ولم يصفوه وصفا يبينه لنا أو يذكر لنا أصله، والذي عندنا أن البعيم تخفيف (البعليم)، ويراد به: البعلوم، جمع بعل، وكان إلهاً للكنعانيين الذين جاوروا السلف، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربية التي كانت في عهدهم. وهذه الميم في (البلعيم) هي للتعظيم وإن كانت في حدِّ ذاتها للجمع، فهي تشبه قول العبريين (ألوهيم) ومعناها بالحرف: الآلهة، وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد، وإن جمعوه للتعظيم"[2].

على أن مطالعة كتب تعليم اللغة العبرية تكاد تجمع في تحليل كلمة (اللهم) على أنها المقابل اللفظي للكلمة العبرية (ألوهيم) ( )، وفي تأصيلها يذكر أنها كلمة مفردة في صورة الجمع، من المفرد (إله) ( )، وعلامة الجمع الياء والميم (يم:)[3].

---

(1) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ ص281.

(2) المرجع السابق، ص281.

(3) انظر عبدالرؤوف، عوني، قواعد اللغة العبرية، مطبعة جامع عين شمس، 1971م، (ص 270).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وغير خفي أنّ المقارنة بالساميات مفيدة جداً في تقديم تفسير لبعض الظواهر اللغوية المشكلة في العربية. وفي هذا المقام يقول الأفطش: "إن المقارنة بالساميات مفيدة جداً في مقام درس الكلمات. فعلى سبيل المثال يمكن بالدرس المقارن تقديم تحليلات أحسن لأجناس الكلمات التي عولجت باختراع فكرة (الإلحاق)، وكذا تفيد الدراسات المقارنة في تحليلات أحسن لفكرة التعدد في الأبنية الصرفية: أبنية الأسماء المجردة، وأبنية المصادر، وأبنية الصفات، وأبنية جموع التكسير"[1].

ومهما يكن من أمر فإن الخلاف في هذه المسألة أمرٌ أوجبته الصناعة النحوية، فلا ثمرة عملية في الخوض فيها، فضلاً عن أنها لا تشي بفكر لغوي طبقاً لقاعدة لغوية معهودة، ولا تعدو كونها مجرد مناكفة بين علماء اللغة.

وبأية حال فإن ما يصدق على الخلاف في لفظة (اللهم)، ينسحب كذلك على المسائل التالية، وعليه فسنكتفي بسردها دون أن نعلق عليها.

1- دخول (أل) التي للمح الأصل على بعض الأعلام 2- إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد القول 3- تعلق الكاف 4- عمل العامل في ضميرين لمسمى واحد من غير باب ظن وعلم وفقد ورأى الحلمية 5- استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف 6- حذف خبر كان 7- نعت فاعل نعم وبئس 8- إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبة 9- إعراب جملة الشرط 10- بدل الجملة من المفرد 11- واو الثمانية 12- تقديم خبر ليس عليها 13- واو

---

[1] الأفطش، عبدالحميد، مساهمات علمائنا الأوائل في حقل الدراسات السامية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الرابع، 1995م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الاستئناف 14- عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس 15- موضع (أنّ) بعد (لو) الشرطية 16- خبر (أنّ) بعد (لو) 17- عمل (إنْ) مخففة.

ب- تراكيب نحوية وظيفية (تداولية)

شغلت القضايا اللغوية التي تنتمي إلى فهم اللغة فهماً تداولياً مساحة أضيق من تلك التي شغلتها مسائل الصنعة النحوية، وفي معظمها كانت تطرق مسائل ذات صبغة دلالية؛ وعلى التعيين في مباحث معاني الأدوات. فقد كان الاهتمام بمعاني الأدوات قضية بارزة في (التيسير)، وكان الشيخ يفرد للأداة الواحدة أكثر من صفحة أحياناً، أو يكررها في مواضع مختلفة من كتابه، مثلما فعل في مسألة مجيء (أنْ) تفسيرية، فقد وردت في مواضع كثيرة جداً في تفسير الشيخ[1]، وقد تقدم في الفصل الثاني من البحث، نقل نصوص التيسير المتعلقة بمجيء (أنْ) تفسيرية، فأغنى ذكرها ثمَّ عن إعادتها هنا. ولا شك أن توقف الشيخ عند بعض هذه المسائل يمكن أن يؤدي إلى تغاير في الأفهام، من حيث الأحكام المتعلقة بها مثل مسائل العطف والشرط.

مثال ذلك: ما جاء في التيسير عند قول الله تعالى: {وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ } (هود:34)، قال الشيخ أطفيش: "إن كان الله يريد أن يغويكم، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، فالشرط الثاني قيد لمجموع الشرط الأول وجوابه، ومجموع الأول وجوابه جواب في المعنى الثاني.

---

(1) انظر تيسير التفسير مثلاً: (3/ 371)، (4/ 56)، (4/ 182)، (6/ 185)، (6/ 285)، (6/ 298)، (15/ 306).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد هذا يوظف الشيخ هذه المسألة في مسألة فقهية فيقول: "ولو قال الرجل لعبده: أنت حرٌ إن دخلت الدار، إن كلمت زيدا، فدخل ثم كلمَّ، لم يعتق؛ لعدم شرط كون الدخول مستلزماً للعتق.

فإن كلّم، ثم دخل يعتق، فلا يحكم بتحقيق الجزاء إلا عند وجود الشرط الأول بعد وجود الشرط الثاني، ففي قولك: إن كلمت زيدا، إن دخلت الدار فأنت حرٌ، إن كلمه، ثم دخل الدار لا يعتق.

ويسترسل الشيخ في هذه المسألة فيقول: "والشرط المؤخر في اللفظ مقدم في الوجود مثل: أنت حرٌ إن دخلت الدار، فإن المفهوم كون العتق من لوازم الدخول، لكن إن ذكر بعده شرط آخر مثل إن كلمت زيداً، كان المعنى أنَّ تعلق ذلك بذلك الشرط الأول مشروط بحصول الشرط الثاني، والشرط مقدم على المشروط في الدخول، فإن حصل الشرط الثاني، وهو تكلم زيد تعلق ذلك الجزاء وهو العتق بذلك الشرط الأول، وهو دخول الدار، وإذا لم يوجد الشرط الثاني لم يتعلق ذلك الجزاء بذلك الشرط الأول. قلت: والذي عندي أنه يقع الحكم إن اجتمع الشرطان ولو بلا ترتيب، إلا إنْ شرط المتكلم الترتيب كما إذا كان الشرط الثاني بالفاء، وكذلك ثلاثة شروط فأكثر، وذلك إذا كان الشرط الثاني وما بعده بلا عطف، وإن كان بـ "أو"، فالجواب لأحدهما بلا تعيين، وإن كان بالواو وثُمَّ أو غيرها فالجواب لهما إلا إن كان بالفاء فالجواب للثاني"[1].

إن وقوف الشيخ طويلاً عند هذه المسألة يؤدي إلى تباين في الفهم الأصولي وإعطاء أكثر من حكم، وهو مما يمكن أن نعده من التعالق بين الفقه وأصوله وبين علم النحو.

ومن نماذج المسائل ذات المقصد التداولي، التي وقف عندها الشيخ مراراً في (التيسير) مسألة (معنى كاد في الإثبات والنفي)[2]، وهي مسألة ذات طابع

---

(1) انظر تيسير التفسير (6/383- 384).

(2) انظر تيسير التفسير (1/ 33)، (1/ 143)، (8/ 430)، (10/ 126).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دلالي والاختلاف فيها يؤدي إلى اختلاف في الفهم، وإعطاء أكثر من حكم. "إذا وقعت كاد في الإثبات فقلت: كاد زيد يفعل، فمعناه: قارب الفعل، وإن وقعت في النفي كقولك: ما كاد يفعل، فقال: ينقل جماعة أنّ معناها الإثبات، أي: فعل بعد مشقة وعسر. والصحيح في الارتشاف وغيره أنها لنفي المقاربة كغيرها من الأفعال، ويلزم في عدم المقاربة عدم الفعل. إذا علمت ذلك فيتفرع على المسألة ما إذا قال: ما كدت أطلق زوجتي فإنه يكون إقراراً بالطلاق على الأول دون الثاني. هذا هو القياس وجزم البغوي في فتاويه بأنه إقرار وكأنه اختار الأول"[1].

ومن مسائل هذا الباب كذلك مسألة (قد) الحرفية ومعانيها[2].

قال الأسنوي: "قد تدخل على الماضي المتصرف لتقريب زمانه من الحال وتفيد التحقيق، وتدخل أيضاً على المضارع المجرد ولا تفيد تقليلاً فيه، بل تدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك، فإن لم يكن التوقع كان بمعنى الماضي كقوله تعالى: { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ } (النور:64). أي: قد علم. إذا تقرر ذلك، فمن فروع المسألة ما إذا قال لعبد الغير: قد أعتقتك. قال الغزالي: إن ذكره في معرض الإنشاء فلَغْو، وإن ذكره في مَعْرض الإقرار فيؤاخذ به إن ملكه. وقال القاضي الحسين: هو إقرار؛ لأن لفظ (قد) مؤكدٌ معنى الماضي في الفعل الماضي. قال الإمام: ومقتضى كلامه أن قوله: أعتقتك بدون (قد)، لا يكون إقراراً. قال: وعندي لا فرق بينهما، والوجه أن يُراجع ويحكم بموجب قوله، فإن لم يفسر ترك. كذا ذكره الرافعي في أول كتاب العتق"[3].

---

(1) الأسنوي، جمال الدين، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ 2005م، ص279.

(2) انظر تيسير التفسير (4/ 250، 260)، وانظر هذه المسألة في هذا البحث، (ص110).

(3) الكوكب الدري، ص318.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وامسحوا برءوسكم) (المائدة: 6) فقد وقع الخلاف بين النحاة في معنى الباء في الآية على أقوال أشهرها: 1- أن الباء دالة على الإلصاق 2- أنها للتبعيض 3- أنها زائدة 4- أنها للاستعانة[1].

واختار الشيخ أنها للإلصاق، فقال (فامسحوا برءوسكم) تلصقوا بها، فقلنا: يكفي ثلاث شعرات تعزل فَيَجُرُّ عليهن بثلاثة أصابع، والشافعي: بعض شعرة، وهو أدنى ما يطلق عليه المسح ويتحقق، وذلك في الكلام على الأجزاء، فإن أصحابنا، والشافعي لا يقتصرون على الثلاث ولا على بعض الواحدة، وأبو حنيفة الربع، كمسحه - صلى الله عليه وسلم- من مقدم رأسه نحوه، ومالك وأحمد الكل حوطة ..."[2].

وعرض الزركشي الخلاف في الباء، وقال: "واختلفوا في كيفية الإلصاق، فقيل: تفيد التعميم فيه. فعلى هذا لا إجمال في قوله تعالى: (وامسحوا برءوسكم) بل تفيد تعميم مسح جميع الرأس. وقيل: إنما تفيد إلصاق الفعل ببعض المفعول. وعلى هذا فهي مجملة؛ لأنه لا يعلم أن مسح أي بعض من الرأس واجب. وقيل تقتضي الإلصاق بالفعل مطلقاً، ولا تقتضي بظاهره تعميماً ولا تبعيضاً[3].

وبعض المسائل كان التوقف فيها مما يمكن أن نعدّه نوعا من التعالق بين مسائل النحو والعقيدة . كمسألة دلالة (لن) على التأبيد،وما يتعلق بها من استحالة رؤية الله تعالى يوم القيامة- كما هو في مذهب الإباضية -، ومسألة خلود أهل الكبائر في النار ، وقد مضى بصدر البحث[3]، إثبات توظيف الشيخ أطفيش مسائل النحو في خدمة العقيدة بأمثلة ودلائل أغنى ذكرها ثم عن ذكرها هنا[4].

---

(1) انظر الإتقان في علوم القرآن (502/1)، والجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، رياض، عادل فتحي، (291).

(2) تيسير التفسير (3/ 481).

(3) البحر المحيط (2/ 15-16).

(3) انظر ص27 من هذا البحث.

(4) انظر تيسير التفسير (4/ 409) وقفة طويلة للشيخ أطفيش عند قوله الله تعالى: لا تدركه الأبصار) (الأنعام (103) وحديثه عن تعدي النظر (بإلى).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعموماً فيمكن النظر إلى المسائل الموالية على أنها ذات مقصد تـداولي، وليس يهمنا كثيراً أن نفصل القول في كل مسألة على حدة فنكتفي بما سبق وذكـر المسائل التي تنتظم في هذا القسم من التراكيب النحوية. (1) دلالـة أنمـا علـى الحصر (2) مجيء (أنْ) تفسيرية (3) دلالة كان على الحدث (4) العطـف علـى الضمير المتصل المرفوع (5) اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء أو لام جـواب القسم (6) نيابة بعض حروف الجر عن بعض (7) مجيء إذْ للتعليـل (8) تقـديم جواب الشرط على أداته.

والله الموفق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة

وبعد فإن ما قدمته في هذه الرسالة عن الشيخ أطفيش ما هو إلا إشارة إلى العباب، ونظرة إلى الآفاق المتسعة الأرجاء.

ويمكن أن نلخص أبرز النقاط التي ظهرت في البحث بما يأتي:

1- إن الشيخ أطفيش لم يكن فقيهاً فحسب، بل كان نحوياً لغوياً بلغ مكانة عالية في نفوس معاصريه والذين من بعدهم، وعرف له مكانته العلمية علماء فطاحل أمثال الشيخ زيني دحلان والإمام محمد عبده.

2- إن الشيخ أطفيش لم يكن مجرد ناقل لأقوال المتقدمين، ولم يقف منها موقف المقلد، بل كان مذهبه هو ما يقتضيه الدليل الصحيح، ولهذا رأيناه يختار ويفاضل بين الأقوال، ويعقب ويرد على كبار النحاة وفي مقدمتهم: سيبويه، والزجاج، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وغيرهم من علماء اللغة والنحو.

3- إن تمكن الشيخ في فن النحو، جعله يقف عند مسائل دقيقة، يصعب على غير العارف بالنحو أن يتمثلها ويهضمها، وإن سنوات طويلة سلخها هذا العالم في رحاب كتاب الله، كفيلة أن تجعل منه باحثاً متمرساً في النحو.

4- غلبت على الشيخ أطفيش أصول المذهب البصري، ويدل عليه التزامه بمصطلحاته، والتزامه بقواعده الأساسية وأصوله في مسائل الخلاف. على أنه لم يتابع البصريين متابعة تامة، فكان في التطبيق يخرج على كل الأقوال والآراء دون تعصب لهذا المذهب أو ذاك، وقد خطأ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البصريين في بعض المسائل مثل تخطئته لهم في منع مجيء (مِن) لابتداء الزمان.

5- إن موقف الشيخ من القراءات القرآنية والاستشهاد بها كان موقفاً معتدلاً؛ إذ كان يستشهد بالقراءات، ويقوي بها بعض الأقوال التي يراها أو ينقلها عن غيره.

6- استشهد الشيخ أطفيش بشعر طائفة كبيرة من شعراء عصر الاحتجاج، وبعبارات النثر المنقولة، واستأنس بأشعار بعض المولدين كأبي تمام وأبي نواس والمتنبي.

7- وردت في تيسير التفسير نصوص تفيد أن الشيخ أطفيش من جملة المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، غير أنه لم يلتزم بهذا المنهج؛ إذ وجدناه في مواضع كثيرة من تفسيره يستشهد بالحديث النبوي الشريف.

8- كان لمذهبه الإباضي أثر في دراساته النحوية واللغوية؛ إذ وظف مسائل النحو في خدمة عقيدته، كالقول بخلود أصحاب الكبائر في النار، وبعدم رؤية الله – سبحانه وتعالى- في الآخرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاختيارات النحوية للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في تيسير التفسير

رسالة ماجستير جامعة اليرموك 2007م

إعداد

سالم بن مسعود الصوافي

إشراف

الدكتور عبدالحميد الأقطش

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الاختيارات النحوية للشيخ محمد بن يوسف أطفيش، تغيّا من خلاله الباحث رصد اختيارات الشيخ أطفيش النحوية في كتابه (تيسير التفسير)؛ إبرازاً للجانب العلمي عند هذا الإمام، فاقتضت لذلك خطته أن تشتمل على تمهيد وفصلين، يتضمن كل واحد منهما ستة مباحث، ويتلو الفصلين خاتمة بأهم ما توصل إليه الباحث.

رسم الباحث في التمهيد صورة لحياة الشيخ أطفيش، وبين فيه أن الشيخ أطفيش كان شخصية علمية فذة شملت تصانيفه علوماً مختلفة كالفقه، والتفسير، والأدب، والنحو، والبلاغة، والفلك، والطب، كما تحدث الباحث في التمهيد عن الحياتين السياسية والاجتماعية في عصر الشيخ، وموقف الشيخ من تلك الأحداث.

أما الفصل الأول فجعله الباحث لبيان التفكير اللغوي عند الشيخ أطفيش متمثلاً في مصطلحات الشيخ في اختياراته النحوية، والأسس التي قامت عليها تلك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاختيارات، وموقف الشيخ أطفيش من الاستشهاد وأدلة الصناعة، وموقفه من التعليل النحوي، ومذهبه النحوي، والمصادر اللغوية في تفسيره.

وانتظم الفصل الثاني الحديث عن اختيارات الشيخ أطفيش في التراكيب النحوية، وأظهر الباحث في هذا الفصل شخصية الشيخ أطفيش من خلال اختياراته، وأنه لم يكن مجرد ناقل للأقوال حَسْبُ، وقد رصد الباحث ثلاثين مسألة كان للشيخ اختيار فيها في كتابه (تيسير التفسير)، وآثر الباحث أن يصنفها في خمسة مباحث أولها مبحث النواسخ، وثانيها مبحث الأدوات النحوية، وثالثها مبحث العامل النحوي، ورابعها مبحث التوابع، وخامسها مبحث الأساليب النحوية، وأردف الباحث المباحث الخمسة بمبحث سادس بعنوان "راتز التراكيب النحوية في تيسير التفسير"، وقسمها إلى تراكيب نحوية وظيفية، وتراكيب نحوية غير وظيفية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

The Grammatical Selections of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish in His commentary Work:" Taysir At- Tafsir"

MA Study - Yarmouk University, 2007

Prepared by:

Salem Bin Masoud Al Sawafi

Supervisor:

Dr. Abdelhammed Al Aqtash

This study investigated grammatical selections of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish. The researcher attempted to identify grammatical selections of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish in his commentary work:" Taysir At- Tafsir" to clarify the scientific aspects in this work. The study was divided into a preface, two chapters, each containing six subjects, and a conclusion debriefing the most significant findings of the study.

In the first chapter, the researcher draw a general picture of the Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish life indicating that he was a brilliant scholar who wrote in several fields such as Fiqh, astronomy and medicine. This chapter also discusses the political and social aspects in the period of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish and Sheikh's position of the most important events in that period.

The first chapter was dedicated to clarify the linguistic thought of Sheikh Mohammad Bin Yousef Atfish represented by Sheikh's

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

terminologies his grammatical selections and the bases used to come out with in this selections.

In this chapter, the researcher also clarified Sheikh's position towards quotations, artificial evidences, grammatical explanations, grammatical doctrine and his linguistic sources in explanations.

The second chapter was dedicated to talk about Sheikh's selections for grammatical structures. In this chapter, the researcher showed the character of the Sheikh reflected by his own selections, and that he was not only a transporter of news. The researcher identified thirty issues in which the Sheikh made selections in his work" Taysir At- Tafsir". The researcher preferred to classify these into five subjects: Nawaskh (copying), grammatical tools, grammatical factors subsequents (Tawabeh), and grammatical styles, respectively. The researcher added a sixth chapter concerning the work:" Taysir At- Tafsir" in which he divided it to grammatical, functional structures and grammatical, nonfunctional structures.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصادر والمراجع

أ- الكتب

1. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
2. الأردبيلي، محمد بن عبدالغني، شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت.
3. الأزهري، خالد بن عبدالله _ت 905)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
4. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ- 2000م.
5. الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد (ت 684هـ)، لباب الإعراب، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط1، 1405هـ- 1984م.
6. الأسنوي، جمال الدين (ت 772هـ)، الكوكب الدري في ما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر، الأردن، ط1، 1426هـ- 2005م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7. أطفيش، محمد بن يوسف (ت 1332هـ)، الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عُمان، ط2، 1419هـ- 1998م.

8. _____، هيمان الزاد إلى دار المعاد، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، د.ط، 1411هـ- 1991م.

9. _____، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم محمد طلاي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ط1، 1425هـ- 2004م.

10. _____، كشف الكرب، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان.

11. أعوشت، بكير سعيد، رجال خالدون في ذاكرة الإسلام، المطبعة العربية، غرداية، د.ط، د.ت.

12. _____، قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، حياته آثاره الفكرية جهاده، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عُمان، د. ط، د.ت.

13. الأفغاني، جمال الدين ومحمد عبده، العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م.

14. الألوسي، شهاب الدين محمود (ت 1270هـ)، روح المعاني،

15. امرؤ، القيس، ديوان امرىء القيس، تحقيق: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ 2000م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

16. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م.

17. _____ ، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: جودت مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م.

18. بابا عمي، محمد موسى وآخرون، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر (قسم المغرب الإسلامي)، جمعية التراث، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، د.ط، د.ت.

19. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت 469)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، ط1، 1976م.

20. البدر، بدر بن ناصر، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، 1420هـ- 2000م.

21. بدوي، السعيد محمد وآخرون، موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1411هـ- 1991م.

22. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م.

23. البيضاوي، ناصر الدين عبدالله (ت691هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

24. الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ)، سنن الترمذي، بيت الأفكار الدولية، د.ط، د.ت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

25. ثعلب، أحمد بن يحيى (ت 291هـ)، شرح ديوان زهير، دار الكتب، مطبعة دار الكتب القومية، القاهرة، ط3، 1423هـ- 2003م.

26. _____، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.

27. الثمانيني، عمر بن ثابت (ت 442هـ)، الفوائد والقواعد، تحقيق عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422هـ- 2002م.

28. جران العود، عامر بن الحرث بن كلفة، ديوان جران العود، تحقيق: نوري حمودي القيسي، دار الرشيد، العراق، 1982م.

29. الجرجاني، عبدالقاهر (ت 471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، د.ط، 1982م.

30. _____، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ- 1982م.

31. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، اللُّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، د.ط، 1988م.

32. _____، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1371هـ- 1952م.

33. جهلان، عدون، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، د.ط، د.ت.

34. ابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن بن علي (ت597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ- 1984م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

35. الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393هـ)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، د.ت.

36. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط2، د.ت.

37. حسين، محمد، شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، مكتبة الآداب، مصر، د.ط، د.ت.

38. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.

39. _____، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1418هـ- 1998م.

40. الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت 599هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ط، 1404هـ- 1984م.

41. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، مختصر في شواذ القرآن، برجشتر أسر، دار الهجرة، ، د.ط، د.ت.

42. الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1426هـ- 2005م.

43. الخطيب، أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، د.ت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

44. الخليلي، أحمد بن حمد بن سليمان، جواهر التفسير، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، د.ط، 1406هـ- 1986م.

45. أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ- 2001م.

46. دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة العربية، ط1، 1391هـ- 1971م.

47. الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت.

48. الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، مصر، ط2، 1396هـ- 1976م.

49. ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، 1392هـ- 1973م.

50. الرازي، محمد بن عمر (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي.

51. رفيدة، إبراهيم عبدالله، النحو وكتب التفسير، المنشأ العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، طرابلس، ط2، 1984م.

52. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، د. ط.

53. رياض، عادل فتحي، الجهود النحوية لبدر الدين الزركشي، دار البصائر، القاهرة، د.ط، 2006م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

54. الزبرقان بن بدر وعمرو بن الاهتم، شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، تحقيق: سعود عبدالجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

55. الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802هـ)، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م.

56. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.

57. الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق (ت 340هـ)، كتاب حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ- 1984م.

58. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، لبنان، ط2، 1415هـ- 1994م.

59. _____، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.

60. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1979م.

61. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1427هـ- 2006م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

62. _____، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1425هـ- 2004م.

63. ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1422هـ- 2001م.

64. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت (ت 215هـ)، النوادر، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ط1، د.ت.

65. زيد الخيل، ديوان زيد الخيل، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.

66. السامرائي، فاضل صالح، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ- 2005م.

67. ابن السراج، محمد بن سهل (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

68. سعد، محمود عبدالنبي حسين، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، مصر، د.ط، د.ت.

69. أبو السعود، محمد (ت 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

70. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ- 1986م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

71. السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد (ت 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنـاء، دار الاعتـصام، ط2، 1404هـ0 1984م.

72. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمـان (ت 180هـ)، الكتـاب، تحقيـق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425هـ- 2004م.

73. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (911هـ)، الإتقان في علوم القـرآن، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م.

74. _____، همع الهوامع في شرح جمـع الجوامع، تحقيق: عبـدالعال سـالم مكـرم، عـالم الكتـب، مـصر، د.ط، 1421هـ- 2001م.

75. _____، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، 1396هـ- 1976م.

76. _____، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ- 2004م.

77. _____، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الحرم للتراث، د.ط، د.ت.

78. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمـد (ت 542هـ)، أمـالي ابـن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخـانجي، القـاهرة: ط1، د.ت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

79. الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (ت 1069هـ)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ- 1997م.

80. الصاوي، محمد بن إسماعيل بن عبدالله، شرح ديوان جرير، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

81. الصبان، محمد بن علي (ت 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ- 1997م.

82. الصيمري، عبدالله بن علي بن إسحاق (ق4)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة، ط1، 1402هـ- 1982م.

83. الطبرسي، أبو علي الفضل بن حسن (ت 548هـ)، مجمع البيان لعلوم القرآن، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مطبعة مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، د.ط، 1417هـ- 1997م.

84. الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1997م.

85. العامري، لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1386هـ- 1966م.

86. ابن عجيبة، البحر المديد،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

87. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د.ط، د.ت.

88. عظيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان، القاهرة، د.ط، د.ت.

89. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، د.ط، 1400هـ- 1980م.

90. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ- 1987م.

91. _____، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ- 1986م.

92. _____، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2004م.

93. _____، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1389هـ- 1969م.

94. عنترة بن شداد، ديوان عنترة بن شداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

95. عواد، محمد حسن، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1402هـ- 1982م.

96. عوني، عبدالرؤوف، قواعد اللغة العبرية، مطبعة عين شمس، 1971م.

97. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط39، 1422هـ- 2001م.

98. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، دار المنارة، بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م.

99. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله (ت 207هـ)، معاني القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ- 2002م.

100. الفراهيدي، الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، دار الحكمة، بيروت، دمشق، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ط1، 1415هـ- 1995م.

101. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ- 1973م.

102. القرطبي، محمد بن أحمد (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ- 2006م.

103. القيسي، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ- 1984م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

104. _____، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1421هـ- 2003م.

105. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1، 1423هـ- 2001م.

106. المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت 702هـ)، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ- 2002م.

107. ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 2000م.

108. _____، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ- 1990م.

109. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط3، 1415هـ0 1994م.

110. المحبي، محمد الأمين، قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق: عثمان الصيني، مكتبة التوبة، ط1، 1415هـ- 1994م.

111. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1423هـ- 2002م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

112. المرادي، الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ- 1992م.

113. _____، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالنبي محمد، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط1، 1427هـ- 2006م.

114. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط1، 1419هـ- 1998م.

115. معمر، علي يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، مكتبة الاستقامة، سلطنة عُمان، ط2، 1410هـ- 1989م.

116. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

117. الموزعي، محمد بن علي بن إبراهيم (ت 825هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، د.ط، د.ت.

118. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.

119. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1426هـ- 2005م.

120. الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق، ط2، د.ت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

121. ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1424هـ- 2003م.

122. _____، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 1423هـ- 2003م.

123. الهندي، علاء الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكر حياني وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

124. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ- 1996م.

125. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643هـ)، شرح المفاصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.

126. ابو اليقظان، إبراهيم، ديوان أبي اليقظان، مكتبة الظامري، السيب، سلطنة عُمان، ط3، 1991م.

ب- البحوث والرسائل الجامعية:

1- الأقطش، عبدالحميد محمد، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، أبحاث عربية، إصدار: هاشم إسماعيل الأيوبي، ط1، 1994م.

2- _____، مساهمات علمائنا الأوائل في حقل الدراسات السامية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 4، 1995م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

3- الحطاب، فؤاد رشدي عبداللطيف، أسلوب الحصر في القرآن الكريم عند النحويين والبلاغيين (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 1419هـ- 1998م.

4- السرحني، يوسف بن إبراهيم، الشيخ أطفيش ومنهجه في التفسير (رسالة دكتوراه)، جامعة الزيتونة، تونس، 1425هـ- 2004م.

5- القيسي، أيوب جرجيس عطية، الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (رسالة دكتوراه)، دار الإيمان، الإسكندرية، د.ط، د.ت.

6- وينتن، مصطفى بن الناصر، آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش العقدية (رسالة ماجستير)، جمعية التراث، القرارة ، الجزائر، 1417هـ- 1996م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University